

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة من توري قسنطينة

قسم اللغة العربية و آدابها

كلية الآداب و اللغات

شعبة: اللغة و الآداب

علاقة البنوية بالوظيفة في مفتاح العلم

- الساتلي -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

إهداء: رافض:

الأستاذة الدكتورة يمينة بن مالك

إعداد الطالب: هادي بن مزينة

هادي بن مزينة

لجنة المناقشة:

رئيساً	محمد الله بوخلخال	1 - الدكتور
مشارفاً	يمينة بن مالك	2 - الدكتورة
مناقشاً	ادريس حمروش	3- الدكتور
مناقشاً	زهيرة قروي	4 - الدكتورة

السنة الجامعية

2008 - 2007

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره و نستهديه، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد - صلى الله عليه و سلم - و على آله و صحبه أجمعين، وبعد:

يزخر تراثنا العربي بالكنوز و الدرر الثمينة التي لا يتوصل إليها إلا من يسبرون أغوار العلوم و يتلذذون بنفائس الأمور و ما من شك أن اللغة العربية تعد من أهم البحور الزاخرة التي تأخذ بالألباب و تفرغ لها القلوب شوقها و تصرف لها أعنة الاجتهاد، و لعل من أبرز الجهود التي خاضت في لجج هذا البحر ما أرساه "عبد القاهر الجرجاني" في نظرية النظم التي جاءت في كتابه "دلائل الإعجاز" والتي تمثل عصاره الفكر العربي في أزهى عصوره. حيث أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا بالمعاني شريطة أن تكون مرتبطة بالنحو ارتباطا لا يمكن فصمه، مما جعل منها بحثا عميقا في العلاقات الممتدة بين المفردات و التراكيب.

ولما لنظرية النظم من صلة وثيقة بالمعنى الذي هو روح التراكيب و أساس استجلاء خباياها، أصبحت منطلقا لكل من أتى بعد الجرجاني و نورا يهتدي به كل من سلك دربه. و من الذين اتبعوا هذا المنحى السكاكي الذي ورث هذه النظرية عن الجرجاني و طورها منهجيا و سلكها في إطار نظري منطقي مبينا الفروق بين ضروب التراكيب التي لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة، استجابة لمقتضيات الحال.

و الحديث عن الفروق بين التراكيب عند القدامى مرتبط بالحديث عن العلاقة بين البنية و الوظيفة عند المحدثين، فالدرس اللغوي الوظيفي يقوم برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تتجز فيها.

و انطلاقا من هذا التقاطع، و تفاديا لإحداث الانفصام بين الدرس اللغوي العربي و الدرس اللغوي الغربي، جمعت هذه الدراسة بين التراث و الحداثة موظفة أحدث النظريات اللسانية للكشف عن خبايا التراث العربي و إمكاناته و طاقاته الإبداعية الكثيفة، و نقصد هنا "نظرية النحو الوظيفي" التي تهتم بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، و طرق و كفاءات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، و السياقات و الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، و البحث عن العوامل التي تجعل منه (الخطاب) رسالة تواصلية "واضحة" و "ناجحة"...

هذا، ويقع مبدأ " علاقة البنية بالوظيفة " في موقع متميز من هذه النظرية و يشكل جزءاً أساسياً من بنيته النظرية. و يرى الدارسون اللغويون أن استثمار هذا المبدأ في دراسة اللغات الطبيعية يساهم بقوة في وصفها و في رصد خصائصها.

و لعل استثمار هذا المبدأ الوظيفي في اللغة العربية سيسهم في وصفها و رصد خصائصها و تفسير ظواهرها الخطابية التواصلية. ولقد انتبه الدارسون إلى وجود جذور لهذا المبدأ في تراثنا العربي وفي حقول معرفية متعددة كالنحو و البلاغة و علم الأصول و التفسير... فمن النحاة و البلاغيين الذين تعرضوا له: " أبو يعقوب السكاكي " (ت 626 هـ) في " مفتاح العلوم " الذي يراعي هذا المبدأ ويسميه : " مطابقة الكلام لمقتضى الحال " .

و نظراً لما قدمه السكاكي في هذا المجال، اخترته ليكون محور الدراسة، و حصرتها في القسم الثالث من المفتاح لأنه أولى - في هذا الجزء - عناية كبيرة لعلم المعاني، لأنه الأساس الذي بنى عليه بلاغته، و هي تمثل في أغلبها العلاقة بين البنية و الوظيفة، و صلتها بما تتعرض له الجملة، وذلك في قوله: « ... هو الذي يدخل تحت ما سمي بعلم المعاني الذي يختص بتتبع سمات تراكيب الكلام في الإفادة، و ما يتصل بها من الاستحسان و غيره احترازاً عن الخطأ في مطابقة الكلام بمقتضى الحال»⁽¹⁾.

إن تركيز السكاكي على علم المعاني، جعله مصدر اهتمام اللسانيات التداولية حالياً عند الباحثين العرب، لأنه يركز في هذا الجانب على تراكيب الكلام المفيد، و مطابقته بمقتضى الحال، لتمييز الجيد من الرديء، و هذا بالضبط ما تسعى إليه التداولية المعاصرة.

1- السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبط و تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

حاولت هذه الدراسة أن تجيب عن كثير من التساؤلات، أهمها:

- ما هو مفهوم النحو الوظيفي و ما هي علاقته باللسانيات التداولية ؟
- ما هي المبادئ الوظيفية ؟
- أين تظهر ملامح المنحى الوظيفي في التراث العربي ؟
- فيما تتجلى علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي ؟
- ما هي علاقة البلاغة بالتداولية من خلال مفتاح العلوم ؟
- ما هي أهم الخصائص الوظيفية الموجودة في مفتاح العلوم ؟
- ما مدى إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي و الفكر اللساني الغربي ؟

و الهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسة ليس مجرد استصحاب التراث إلى عصرنا، و لكنه محاولة

الوقوف على خصائص الوظيفية العربية - من خلال السكاكي - التي تجعل منها مشابهة للوظيفية الغربية المعاصرة، و مختلفة عنها في الوقت نفسه.

و لتحقيق ما نصبو إليه، فقد مهدنا لبحثنا هذا بمدخل تناولنا فيه بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظرية النحو الوظيفي و مبادئها.

كما حوى البحث بابين، أولهما عنون بـ " العلاقة بين البنية و الوظيفة في الدرس اللساني الوظيفي "، و قد قسمنا هذا الباب بعد أن مهدنا له، إلى فصلين، أما الأول فكان بعنوان " علاقة البنية بالوظيفة في الفكر اللغوي العربي " عند:

- أ- النحاة و البلاغيين (و اقتصرنا على عبد القاهر الجرجاني لما له من تأثير على السكاكي)
- ب- الأصوليين و المفسرين.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه لـ " علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين " في:

- أ- اللسانيات الغربية.

- ب- اللسانيات العربية.

و الباب الثاني عنون بـ " علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي " (في مفتاح العلوم)، و قد قسمنا هذا الباب بعد أن مهدنا له، أيضا، إلى فصلين، خصصنا الفصل الأول لدراسة الظواهر التداولية الواردة في القسم الثالث من المفتاح دراسة تحليلية وظيفية، وفق مبدأ علاقة البنية بالوظيفة، باعتباره أهم مبدأ من مبادئ النحو الوظيفي.

أما الفصل الثاني فهو محاولة لتحديد موقع مبادئ السكاكي في النظريات اللسانية الحديثة:

- البنيوية الوظيفية.
- التوليديّة التحويلية.
- نظرية النحو الوظيفي المعاصرة.

و كما هو واضح من خلال عرضنا لخطة الموضوع؛ فإن المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي الوظيفي التحليلي، الذي حاولنا من خلاله توضيح المنحى الوظيفي في التراث العربي من خلال السكاكي.

أما فيما يخص المصادر و المراجع فقد كانت متنوعة، توزعت بين القديم و الحديث، و بين العربية و الفرنسية، أهمها " مفتاح العلوم " للسكاكي و أهم مؤلفات أحمد المتوكل: كالوظائف التداولية في اللغة العربية، و اللسانيات الوظيفية، و الوظيفة و البنية... بالإضافة إلى بعض المراجع و المقالات حول النحو الوظيفي.

و لا ينبغي أن نتجاهل الصعوبات الكثيرة التي وجدناها باعتبارنا نواجه موضوعا بكرا يجمع بين التراث و الحداثة، كما أن النحو الوظيفي لم يكتمل صرحه و لم تتحدد معالمه و ملامحه النهائية بعد، خصوصا في مجال التطبيق، مما ترتب عنه قلة المراجع و صعوبة التحصل عليها في الغالب. إلا أن هذا لم يكن عائقا في طريقنا، بل كان حافزا قويا يدفعنا إلى المزيد من البحث و الاجتهاد، لا سيما بعد تشجيع أستاذتنا المشرفة الدكتورة " يمينة بن مالك " لنا، فكان ذلك دفعا معنويا و قناعة جديدة محفزة جعلتنا أكثر تعلقا بالبحث، فشكرا و ألف شكر لها، بقدر ما أولت بحثنا من عناية، و شكرا لكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

2007/06/22

هدى بن عزيزة

مدخل:

الدرس اللساني الوظيفي المعاصر

- مفاهيم أساسية -

- الانعطاف في مسار البحث اللساني في الثلث الأخير من القرن 20
(من البنيوية إلى الوظيفية).
- اللسانيات الوظيفية التداولية.
- نظرية النحو الوظيفي.
- المبادئ الوظيفية.
- التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ.

- الاعتطاف في مسار البحث اللساني في الثلث الأخير من القرن 20 :

(تحول الاتجاه اللساني من البنيوية إلى الوظيفية)

كثيرة هي النظريات اللسانية المتأثرة بالفلسفة التحليلية⁽¹⁾، أي الفروع اللسانية ذات الاتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر اللغوية، فمنها: لسانياتُ الملفوظية، التي حددت لنفسها مهمة تجاوز اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية التحويلية. ومما يميزها عنهما مفهومها الموسع للغة عموماً، ولعلم الدلالة خصوصاً، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاماً من القواعد المجردة، كما تفعل البنيوية، حينما تعدّ الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة، ومن تم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة.

ومما يجدر الإلماح إليه في هذه التوطئة هو أن البحث في اللغة تجاوز بدوره مرحلة حاسمة بعد دو سوسير (ت 1913)، وأن مسار البحث اللغوي قد شهد انقلاباً مفاهيمياً و منهجياً فصار الاهتمام بالمواضيع التجريدية (الفلسفية)، منذ أواخر القرن العشرين، من المشاغل الأساسية للسانيات المعاصرة، وانبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسأله علاقة اللغة بالإنسان؛ فأصبحت تُعنى باللغة في ذاتها، وباللغة من حيث هي وليدة الفكر، وبالفكر من حيث هو مفرز اللغة⁽²⁾، ولم يعد الدارسون المعاصرون مقيدين معرفياً ومنهجياً بالأطر المفاهيمية الضيقة المغالية أيام كان الزمن زمن الولاء المتمخض لشعار "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"،

1- الفلسفة التحليلية: نسق فلسفي حديث، يشكل أرضية معرفية فلسفية لنشوء آخر نظرية لسانية، وهي نظرية (النحو الوظيفي) وتتطلق من مسلمة أن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر عن هذا الفهم. ومن أبرز التيارات الفكرية التي أطرت تصور المدرسة التحليلية: الوضعانية المنطقية، وفلسفة اللغة العادية، والظاهرانية اللغوية (أو فينومينولوجيا اللغة).

ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، ص 43 وما بعدها.

2- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2: 1986،

وانفتحوا على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس (وحتى الرياضيات)، وأصبحت مؤلفات أقطاب اللسانيات طافحة بالأبحاث المنطقية والفلسفية و مصطلحاتها ومفاهيمها متخذة منها، أحيانا، نقطة ارتكاز تطل منها على الظاهرة اللغوية في مختلف تجلياتها.

وفي هذا المسار التراجعي وجدت اللسانيات نفسها في آخر مرحلة من مراحل تطورها « وجها لوجه أمام قضايا شمولية تطرح فيها اللغة في حد ذاتها، وتطرح فيها اللغة باعتبارها وليدة الفكر، ثم تطرح فيها قضية الفكر من حيث هو مولد للظاهرة اللغوية » (1).

و إن أردنا ذكر المؤلفات التي صنعت هذا الانقلاب التراجعي في الفكر اللساني المعاصر لضاق بنا المقام عن أن نأتي على حصرها وإحصائها، ولكننا نكتفي بذكر نماذج منها تقع موقع الركائز المؤسسة لهذا التوجه الجديد، و منها:

Michel Foucault, les mots et les choses (2),
Oswald Ducrot, logique et linguistique (3),
Paul Chauchard, le langage et la pensée (4),
Noam Chomsky, language And Mind (5),
Adam Schaff, langage et connaissance (6),
Andre Jacob, Introduction a la philosophie du langage (7).

و القائمة طويلة ... ولعل ما لم يذكر أكثر مما ذكر.

وهذه المؤلفات المذكورة، وغيرها الذي لم يذكر، تناولت في مجملها تقاطع بعض العلوم اللسانية - كعلم التركيب والدلالة - بمحاور الفلسفة والمنطق، ثم عكفت اللسانيات المعاصرة على قضية علاقة اللغة بالفكر وتطرق الباحثون إلى فك إشكالية نظرية المعرفة والإدراك.

1- عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، ص 20.

2- Michel Foucault, les mots et les choses, NRF, Gallimard, 1966.

3- Oswald Ducrot, logique et linguistique, Larousse, 1966.

4- Paul Chauchard, le langage et la pensée, puf, 1966.

5- Noam Chomsky, language and mind, New York 1966, trad par J.calvet, payot, 1970.

6- Adam Schaff, langage et connaissance, 1969.

7- Andre Jacob, Introduction a la philosophie du langage, NRF, Gallimard, 1976.

وهكذا تجاوزت اللسانيات مرحلة ما بعد سوسير وشهدت تحولات هامة، وطويت صفحة من ممارسة التضييق المفاهيمي في البحث اللغوي، وإن هذا الانعطاف في مسار الدراسة اللسانية قد مهدت له أعمال العديد من الفلاسفة اللسانيين وتضافرت على صنعه تيارات لسانية وفلسفية وغيرها، ويأتي في موقع الطليعة من هذه الحركة العلمية التحولية الفيلسوف الإنجليزي ج.ل.أوستين (J.L.Austin) ⁽¹⁾ بكتابه: "عندما يكون القول هو الفعل" ⁽²⁾ الذي يعده بعض الباحثين اللسانيين الكتاب المؤسس لما سماه هو نفسه من بعد: "نظرية الأفعال الكلامية" ⁽³⁾.

و — زوفا عن الطرح البنيوي الصارم، استلهم كثير من اللسانيين المعاصرين أمثال: إميل بنفست (Emile Benveniste) و أوسفالد ديكر (Oswald Ducrot) نظرية الأفعال الكلامية، ولا سيما الأفعال المتضمنة في القول، كما تصورهما أوستين وأعاد تصنيفها ج.سيرل (John Searl) في التنظير للمفلوظية.

وخلافا للبنيويين الذين يرون استحالة معرفة دلالة كلمة، دون مقابلتها بغيرها من كلمات اللغة داخل النظام اللساني الصارم، يرى التداوليون أننا مدعوون إلى تجاوز السياق اللغوي إذا كان المقام (سياق الحال) ضروريا في فهم المعنى.

وهكذا استثمرت التيارات المندرجة ضمن المفلوظية نظرية الأفعال الكلامية (وغيرها من مفاهيم فلاسفة اللغة المعاصرين) في بحوثها، وأعدت النظر في التصنيف المتداول، وقدمت مفاهيم جديدة في الدراسات اللغوية الغربية.

1- الفيلسوف ج.ل.أوستين (John longshow Austin) كان أستاذ الفلسفة الأخلاقية في جامعة أكسفورد، وهو شخصية معروفة في الأوساط الأكاديمية البريطانية والأمريكية، توفي سنة 1960 وكان عمره آنذاك 48 سنة.

2- "عندما يكون القول هو الفعل" ترجمة لـ: How to do things with words، أما الترجمة الفرنسية فهي: dire quand c'est faire، وقد ترجم أيضا باللغة العربية على النحو التالي: كيف تصنع الأشياء بالكلمات.

3- الأفعال الكلامية ترجمة لـ: Actes du langage ف (الفعل) ترجمة لـ: acte، وليس ترجمة لـ: verbe وهذا يفيد أن (فعل) يعني: عمل أو تصرف أو سلوك، و أن الأفعال الكلامية تعني: الأعمال التي تنجز بمجرد التلفظ، كالوعد والتحذير والالتزام، الخ...

تطلق اللسانيات الوظيفية-التداولية⁽¹⁾ من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلتها تشكل قطبا مستقلا قائما بذاته، إذ تدرس ظواهر اللغة بوصفها " كلاما " مستعملا من قبل " شخص معين " في " مقام معين " موجه إلى " مخاطب معين " لأداء " غرض معين ". وبذلك خالفت - منهجيا - النظريتين اللسانييتين المتقدمتين عليها (خصوصا: البنيوية، والتوليدية التحويلية). فهذا النمط الإجرائي يستبعد، من أفاقه التنظيري و الممارساتي، كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية الشهيرة: لسان / كلام. فالتداولية لا تؤمن بهذه الثنائية القائمة على الفصل المفتعل بين جزئي الكينونة الواحدة، بل تهتم - إلى جانب اهتمامها بـ " النظام " - بـ " الكلام " وما يتبعه من ملابسات خطابية في أثناء استعماله المختلفة، وبذلك تميزت عن غيرها من النظريات .

إنّ النظريات اللسانية المنفعلة بالفلسفة التحليلية، والمصنفة تحت عنوان اللسانيات التداولية، متعددة. ومن أهمها " نظرية النحو الوظيفي " التي تعتبر من أقوى النظريات تأثرا بالفلسفة التحليلية، واستثمارا لمعطياتها، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية. كما تعتبر « النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات " النمذجة " للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره.

1- التداولية: ترجمة لـ (pragmatics) باللغة الإنجليزية بمعنى المذهب اللغوي التواصلية الجديد الذي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ودمج، هذا المذهب، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة " التواصل اللغوي وتفسيره ". وعليه، فالتداولية ليست علما لغويا محضا، فهي تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلا في نظرية الملاءمة، ومنها علوم التواصل، و اللسانيات بطبيعة الحال.

والتداولية ترجمة أيضا لـ (la pragmatique) باللغة الفرنسية بنفس المعنى السابق، و ليس ترجمة للمصطلح (Le pragmatisme) الفرنسي، لأن هذا الأخير يعني " الفلسفة النفعية الذرائعية " .

ينظر: أن روبول و جاك موشلار، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، و محمد الشيباني، و مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1: يوليو 2003، ص 28.

فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي) (Relational grammar) نحو الأحوال (case grammar) " الوظيفية " (Functionalism) و نظريات فلسفية (" نظرية الأفعال اللغوية ") (خاصة) أثبتت قيمتها، في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث « (1).

- نظرية النحو الوظيفي :

من أهم النظريات اللسانية ذات الوجة الوظيفية التداولية نظرية " النحو الوظيفي " التي جاء بها اللساني " سيمون ديك Simon Dick " (2) في أواخر السبعينات من القرن الماضي، في سنة 1978 على وجه التحديد، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، بمعنى: نماذجها الوصفية والتحليلية، واستطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر. ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق، مثل النظرية التوليدية التحويلية، إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم و مبادئها، أو تركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية (3)، والسبب الذي حدا بأولئك اللسانيين إلى فعل ذلك ليس التسليم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها نظرية النحو الوظيفي،

-
- 1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص 9.
 - 2- " سيمون ديك " باحث لساني، ولد في هولندا سنة 1940، درس في البداية اللسانيات اللاتينية في كلية الآداب بجامعة أمستردام التي شغل فيها منصب عميد، ثم النحو الوظيفي الذي يعد أول مؤسس لنظريته من خلال كتابه الأول سنة 1978 .

ومند Simon Dick : Functional grammar, North - Holland, Amsterdam, 1978.

- سنة 1988 و إلى يومنا، أصبحت تعرف باسم نظرية النحو الوظيفي، وقد توفي سنة 1995.
- 3- قام بعض اللسانيين المعاصرين بإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية تشومسكي، وتخلوا بالفعل عن "قواعدها التحويلية ". ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة ، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 361-362.

كالجهاز الوظيفي الذي تقترحه مثلاً⁽¹⁾، والذي تقوم بتحليل التراكيب اللغوية على أساسه، ولا بما اعتمده من صورنة (formalisation: أي المستوى المعقد للصياغة الصورية)، و لا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، و لكن السبب، في نظر بعض الدارسين، أنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية في محاور حيوية (كالكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب...)، و إدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها. وتلك هي المسلكية العلمية والخبرة المنهجية التي مكنتها من بلورة مجموع المبادئ الوظيفية الكلية التي تنطبق على مجمل الألسنة البشرية، لأن بعض هذه المبادئ موجود، صراحة أو ضمناً، في كل تراث لغوي يؤمن بالوظيفية التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، و سنخصص لها حديثاً مركزاً فيما سيأتي بوصفها هي الموجه المنهجي لمعظم ما يرد في هذا البحث.

1- تقترح نظرية " النحو الوظيفي " لـ " سيمون ديك " شبكة وظائفية في غاية التعقيد و اللاواقعية، وتقسّمها إلى ثلاثة أنواع :

أ- الوظائف التركيبية: (الفاعل والمفعول).

ب- الوظائف الدلالية: (المتقبل والمستقبل والمنفذ والزمان والمكان و الأداة).

ج- الوظائف التداولية: (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل).

ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط: 1985، ص 16 و ما بعدها.
و ينظر: يحي بعبطيش، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي، مجلة: الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات اللغوية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 01، 2002، ص 113 و ما بعدها.

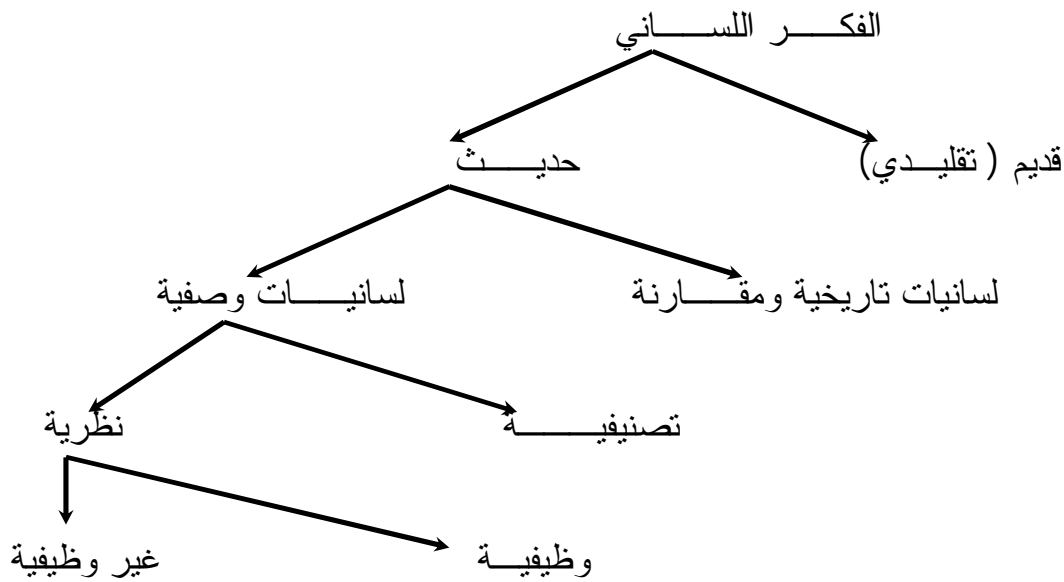
- المبادئ الوظيفية:

خلافًا للبنىوية، وسدا لثغرات التوليدية التحويلية، تقوم اللسانيات الوظيفية على مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، ولذلك وسعت جهازها المفاهيمي ومنهج دراستها ليشمل العناصر الأساسية التي تم إقصاؤها في النظريتين السابقتين (كالكلام ، وسياق الحال...). وأهم ما يلخص هذا الاختلاف معيار " الوظيفية " الذي انبثقت عنه كليات ومفاهيم، أطلق عليها " المبادئ الوظيفية ". وتعد هذه المبادئ "مفاهيم مفتاحيه"، وهي تكتسب أهمية منهجية كبرى، في نظر الدارسين اللسانيين، لسببين:

- أنه انبثق عنها " نموذج وصفي تفسيري " جديد، و أهم ما فيه المبدأ الوظيفي الذي نصه: " أن بنية اللغات الطبيعية ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة ".

- أنه جرى على أساسها إعادة تصنيف للنظريات اللسانية بوصفها: إما نظريات وظيفية، و إما نظريات غير وظيفية⁽¹⁾ (أو صورية).

و اعتمادا لهذا المعيار (الوظيفية) توصل الباحث أحمد المتوكل إلى تصنيف التيارات اللسانية كما هو موضح في الرسم الآتي:



و نود أن نشير إلى أنه لا يهمننا، في هذا البحث، إلا الحديث في الأمر الأول، بحكم أن هذا النموذج الوصفي / التفسيري هو الذي نحاول تطبيقه على التراث اللغوي العربي و بالتحديد على جانب منه وهو : مفتاح العلوم للسكاكي. كما أننا نتفق مع الذين لا يسلمون بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظيفي الذي تقترحه، و لا بما اعتمده من صورته، و لا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن نأخذ ببعض المبادئ الوظيفية المذكورة هنا.

قلنا: إن معيار " الوظيفية " معيار موجود، صراحة أو ضمنا، في مجموع التراث اللغوي الإنساني. ففي التراث العربي مثلا، كان الملمح الوظيفي، الذي يعني: التوافق بين التراكيب اللغوية وبين ملاسبات الخطاب وتفسير الأولى على أساس من الثانية، بمثابة الخلفية الإيستيمولوجية التي حركت العلماء العرب في فروع معرفية عديدة، كعلم أصول الفقه و النحو و البلاغة و التفسير، بشرط أن تؤخذ هذه الفروع التراثية في مجموعها، لا أن تؤخذ أجزاء و(متفرقات)، وبشرط أن يؤخذ بأراء جميع اللغويين. و قد قال بهذا الرأي كثير من الدارسين العرب المعاصرين، منهم الباحث أحمد المتوكل في دفاعه عن وظيفية التراث العربي بقوله: « إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعه (نحوه و بلاغته و أصوله و تفسيره)، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية »⁽¹⁾، و منهم الباحث جعفر دك الباب الذي رأى أن بين نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني و بين نظرية ماثيزيوس " الوجهة الوظيفية للجملة " نقاط تقاطع عديدة تدل على تقاربهما الوظيفي⁽²⁾، مما يدل على المنحى الوظيفي للجرجاني. و منهم الباحث عبد الرحمان الحاج صالح الذي يقول في معرض حديثه عن القيمة المنهجية للربط بين اللغة و أحوال استعمالها: « فاللغة كما يتصورها ابن جني و سيبويه و غيرها ممن ظهر في الصدر الأول هي استعمال الناطقين بها، أي إحداثهم لفظا معينا لتأدية معنى و غرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى و هذا اللفظ. فهي ليست صوتا و لا نظاما من القواعد و لا معنى مجردا من اللفظ الذي يدل عليه، و لا أحوالا خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء »⁽³⁾.

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 35.

2- جعفر دك الباب، الموجز في شرح « دلائل الإعجاز في علم المعاني »، مطبعة الجليل، دمشق، 1980، ص 118.

3- عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية و اللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم، مجلة: اللغة العربية، إصدار: المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 3، 2000م، ص 111.

ينفق، إذن، أصحاب هذه النصوص على الحقيقتين الآتيتين:

1- أن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، فاعتبروها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

2- أن الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفة، بمعنى أن أئمة النظرية اللغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أن المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة هو المنهج الذي يراعي الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملاسبات الخطاب و أغراضه من جهة أخرى.

و لئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفة التراث العربي، إلا أن لكل منهم تصورا خاصا للوظيفية، وبينهم عدة فروق قد يغفل عنها، هي الفروق ذاتها الموجودة بين الوظيفية البنوية المتأثرة بسوسير (وهي غير الوظيفية)، وبين الوظيفية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين (1).

إذن، تلك المبادئ الوظيفية - التي انفردت نظرية " النحو الوظيفي " لـ " سيمون ديك " من صياغتها استقراء من واقع بعض اللغات الطبيعية، وقد أفلحت في ذلك إلى حد بعيد (فمن الطبيعي أن بعض هذه المبادئ كان معروفا من قبل عند بعض اللغويين كمبدأ : وظيفة اللغات الطبيعية ، وغيره ...) - عبارة عن أصول (أي: قواعد عامة) ومفاهيم، يعد بعضها منطلقات مبدئية، وبعضها أدوات إجرائية للتحليل اللغوي، وأهمها (2):

- أن الوظيفة " الأساسية " للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبلاغ.
- أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.
- أن النحو الأكفي (أي: المؤسس تداوليا) هو النحو الذي يسعى إلى تحقيق ثلاث أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.
- أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم - المخاطب.

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 12-13-14.

2- ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 78.

وينظر أيضا: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10.

- التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ:

يتعجب بعض الباحثين عن سكوت الدارسين الوظيفيين⁽¹⁾، ومنهم أحمد المتوكل، عن حقيقة هامة، فلم يلتفتوا إليها، ولم يسيروا إليها، مع أنها مسألة ضرورية في التمييز بين البعدين: المبدئي والإجرائي للنظريات اللسانية. هذه الحقيقة فحواها أن هذه المبادئ ليست - و لا ينبغي أن تكون - متكافئة، سواء من جهة القيمة الوظيفية أم من جهة البعد الإجرائي. كما أنها ليست ذات طبيعة واحدة. فبعضها عبارة عن منطلقات مبدئية، كالمبدأ الأول المتعلق بالوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، وبعضها عبارة عن غايات يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيقها، قد يصل إليها وقد لا يصل إليها إطلاقاً، كالمبدأ الثالث المتعلق بالكفايات الثلاث. وقد بقي هذا المبدأ شعاعاً غير متحقق تحققاً كاملاً حتى في نظرية النحو الوظيفي ذاتها. وبعضها مجرد سمة تمييزية، به تتمايز النظريات الوظيفية عن النظريات غير الوظيفية، وليست له امتدادات تطبيقية، كالمبدأ الرابع الذي ينص على أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (compétence communicative) للمتكلم -المخاطب، وهو موقف النظريات الوظيفية. لكن النظريات غير الوظيفية، كالنظرية التوليدية التحويلية مثلاً، ترى أن موضوع الوصف اللغوي هو وصف القدرة الضمنية المجردة (compétence)، أو الملكة (faculté) وهي الآلية اللغوية التي بها يتبع المتكلم كلامه. وذلك يقتضي إعادة تعريف لبعض المفاهيم على أساس وظيفي منه مفهوم الثنائية كفاءة / أداء، ففي اللسانيات غير الوظيفية (كالنظرية المعيار والنظرية المعيار الموسعة) تعني: ثنائية كفاءة / أداء أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة (أو الملكة) اللغوية المجردة، وهي عند تشومسكي " المعرفة الضمنية... أو القدرة التي يمتلكها المتكلم - المستمع المثالي لربط الأصوات بالمعاني في تآلف وتناسق دقيق مع قواعد لغته " (2)،

1- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية (أبريل 2003)،
مجلد 5، عدد 01، ص 17.

2- Noam Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, tr fr. de : j.c
Milner le seuil, Paris, 1971, p 12-13

أو هي معطى عقلي / دماغي يمر نموه واكتماله عبر ثلاثة أطوار: طور فطري أول، وهي المرحلة الأولى للدماغ، فأطوار وسيطة توجد عند الطفل، فطور قار يوجد عند الإنسان البالغ... و الهدف الأساسي للنظرية اللغوية أن تحدد خصائص هذه الحالات الثلاث، وأن تبني أنحاء مناسبة لكل حالة منها (1)، أما الأداء فهو التحقيق الفعلي للغة ضمن سياق معين، فهو تجل للكفاءة.

أما الوظيفيون فيرون أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية للمتكلم، وهي الآلية اللغوية التي تسمح له بربط مقال معين بدلالة معينة في مقام معين لغرض معين.

و لا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية و أشدها إجرائية وأقواها حضورا في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينص على " أن بنية اللغات الطبيعية تابعة، إلى حد بعيد لوظيفتها"، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفية والبنية - أو بين التراكيب اللغوية وبين مقاصد الخطاب و ملابساته - لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما و حديثا. و سنحاول الوقوف عند هذه الظاهرة في التراث اللغوي العربي عموما و في "مفتاح العلوم" بشكل خاص.

1- نوعم تشو مسكي، المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)، تر : محمد فتوح، دار الفكر العربي، القاهرة،

الباب الأول:

العلاقة بين البنية و الوظيفة في الدرس اللساني الوظيفي:

- تمهيد .
- الفصل الأول: علاقة البنية بالوظيفة في الفكر اللغوي العربي .
- الفصل الثاني: علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين .

تمهيد:

إن " الوظيفية "، التي نعنيها في هذه الدراسة، والتي سنحاول على أساسها قراءة جانب من التراث العربي (كتاب "الدلائل" للجرجاني، و وظيفية الأصوليين و المفسرين في هذا الجزء، و وظيفية السكاكي من خلال كتابه "المفتاح" في الجزء الثاني)، هي ذلك الإطار المنهجي الذي يتأسس على خلفية نظرية مطوقها المبدأ الثاني من بين المبادئ الوظيفية الأربعة السابقة، التي ذكرت في المدخل، و التي صاغتها نظرية النحو الوظيفي لـ"سيمون ديك" التي اتخذها الباحث اللساني أحمد المتوكل إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة (معجمية، دلالية، تركيبية، تداولية) منذ 1985، و هو المبدأ الذي ينص على التعالق بين البنية والوظيفة و تأثر الأولى بالثانية إلى حد بعيد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين ضروريتين:

- الأولى: الإيمان باستقلالية التراث العربي، و بتميزه الإيستيمولوجي و المنهجي، و لكن هذه الخاصية الجوهرية التي يتميز بها تراثنا لا تنفي كونه مشابها، في بعض مناحيه، للفكر اللغوي البشري في أنحاء العالم، و من هنا تأتي شرعية تناوله من منظور لساني حديث، شريطة الوعي بالأبعاد الفكرية للأدوات المعرفية و المنهجية التي نتوصل بها في الوصول إلى "عمق" هذا التراث.

إن هذه الملاحظة جد هامة، لأنها دليل براءة لمن يتهم بممارسة سكونية قديمة مشدودة إلى الماضي (Anachronisme)، و لمن يتهم بمحاولة إسقاط ثمار فكر معاصر (غربي) على فكر قديم (عربي).

- والثانية: إن الهدف ليس مجرد "استصحاب التراث إلى عصرنا"، ولكنه محاولة الوقوف على خصائص " الوظيفية العربية " ⁽¹⁾ التي تجعل منها "مشابهة" للوظيفية الغربية المعاصرة، و "مختلفة" عنها في الوقت نفسه.

أما هذه الملاحظة فتعد من السمات المميزة للوظيفية العربية، فلا يجوز أن ننسى أن لهذا التراث خصائص إيستيمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة و متميزة و متكاملة.

1- فعلى سبيل المثال لا الحصر، من بين اللغويين العرب المعاصرين الذين عنوا ببيان الخصائص العامة التي

تجعل من التراث اللغوي العربي منظومة مستقلة إيستيمولوجيا:

- تمام حسان، الأصول، دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.

- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2: 1986م.

- عبد الرحمان حاج صالح، الأسس العلمية و اللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم، مجلة: اللغة العربية، إصدار:

المجلس الأعلى للغة العربية، العدد 3، 2000م، ص 110.

الفصل الأول:

علاقة البنية بالوظيفة في الفكر اللغوي العربي:

أ- عند النحاة و البلاغيين.

ب- عند الأصوليين و المفسرين.

من خلال ما ذكر في التمهيد، ندرك أن التراث العربي كان ينحو في كثير من بحوثه منحى وظيفيا، بمعنى أن جل العلماء العرب المسلمين القدامى، من نحاة و بلاغيين و أصوليين و مفسرين، كانوا يراعون هذا المبدأ المنهجي الهام أثناء مباحثهم، و لا سميا في تلك الحقول المعرفية المشار إليها. وسنخصص في هذه الدراسة بذكر عالمين يمثلان الوظيفة العربية أحسن تمثيل، هما: عبد القاهر الجرجاني، و أبو يعقوب السكاكي، أما الثاني فسنفرد له الجزء الثاني لأنه المعني بالدراسة، وأما الأول فنقف عنده وقفة تليق بريادته العلمية للوظيفة العربية. لأن الحقيقة المقررة عند العلماء هي أن السكاكي - على غزارة علمه و جلالة قدره - كان قد ورث هذه النظرية عن الجرجاني، وطورها منهجيا، و سلكها في إطار نظري منطقي صارم. لذلك نخصص في هذا الفصل مبحثا مستقلا لهذه الظاهرة عند عبد القاهر الجرجاني ممثلا لها عند النحاة و البلاغيين. و بعد ذلك سنحاول التعرف، بإيجاز، على وظيفة علماء أصول الفقه و المفسرين لأن الدرس الغوي عندهم متميز جدا.

أ- وظيفة النحاة و البلاغيين:

أدرك الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) المنحى الوظيفي، و ألح على أهميته في كتابه " دلائل الإعجاز"، بل أقام عليه منهجا رائدا متميزا في تاريخ الوظيفة العربية⁽¹⁾. وقد ورث الجرجاني بعض الإرث اللغوي(في النحو و البلاغة خصوصا) عن العلماء المتقدمين، و بقدراته التحليلية الفائقة راح يشرح الظواهر المتعلقة بها، و يجري عليها تطبيقات واسعة في القرآن الكريم و الشعر القديم، فمنح للظاهرة منهجا وظيفيا فريدا من نوعه. و عبر ذلك المنهج قدم عبد القاهر تحليله لعدة ظواهر تداولية، كظواهر التقديم و التأخير، و الحذف و الذكر، و الفصل و الوصل، و القصر و الحصر، و الاختصاص، و الاستفهام، و النفي و الإثبات... و الدلالات المرشحة عن كل ذلك، و المقامات التي تناسبها.

1- ينظر: جعفر دك الباب، الموجز في شرح « دلائل الإعجاز في علم المعاني »، ص 29.

وينظر أيضا: صالح بلعيد، التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 82-83.

و تتلخص نظريته تلك في أن كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض، أو مقام من المقامات يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له، و لا يصلح إلا لها. فمن الخطأ عنده أن نجعل التقديم، مثلا، مفيدا في بعض الكلام، و غير مفيد في البعض الآخر، و أن يعلل تارة بالعاية، وأخرى بأنه لضرورة الأشعار و القوافي (1).

و مما يجدر ذكره أن عبد القاهر الجرجاني يعد بشهادة معظم الباحثين من أهم العلماء في اللغة العربية على الإطلاق، ويعتبرونه نحويا أولا و قبل كل شيء (2)، و بخاصة مباحثه في الدلائل المسماة بـ " نظرية النظم " فهي مباحث نحوية، و إذا كانت كلمة المعاني قد وردت عند عبد القاهر في الدلائل « فإنه لم يكن يعني بها نفس المدلول الذي عناه علماء البلاغة المتأخرون » (3) و إنما قصد بها معاني النحو و يظهر ذلك في المقدمة الوجيزة التي بدأ بها كتابه (4)، تكلم فيها عن أصول النحو و مدى ارتباطه بالنظم و بهما يتحقق الإعجاز.

ومن خلال قراءتنا للدلائل ندرك إدراكا تاما مدى صلة ما قدمه " الإمام عبد القاهر " من مباحث علمي المعاني و البيان بالنحو العربي و نلاحظ ما لحق الدرس النحوي العربي من تطور على يده في هذا الصدد ذلك أنه جمع بين النحو و البلاغة في إطار معرفي - منهجي واحد، فهما متكاملان.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2000م، ص 151.

2- في حين أن هناك من يعتقد أن " دلائل الإعجاز " كتاب بلاغي لا نحوي، كالطبعة الأخيرة للكتاب، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 2002م، ص 5-6.

3- عبد المنعم خفاجي، الأسلوبية و البيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، 1992م، ص 87.

4- دلائل الإعجاز، ص 57 و ص 60.

- الظواهر النحوية التي درسها الجرجاني:

من بين الظواهر الكثيرة التي درسها عبد القاهر نختر بعض النماذج لتفصيل جملة من المعاني المتعلقة بهذا المبدأ الهام، مبدأ علاقة البنية بالوظيفة، رجاء الوقوف على فهم أفضل للتصور الوظيفي في ممارسات اللغويين العرب القدامى.

1- التقديم و التأخير:

مبحث التقديم و التأخير من المباحث الهامة التي عرض لها عبد القاهر بالبحث و الدراسة « وقد لاحظ أن النحاة لم يلاحظوا في التقديم شيئاً سوى العناية فشرع يوضح أن المسألة أكثر دقة مما تصوروا، و أخذ بدراسة التقديم بأنماطه و أساليبه المتعددة » (1).

و قبل الخوض في هذا المبحث تعرض عبد القاهر إلى وجهي التقديم و التأخير و هما (2):

أ- **التقديم على نية التأخير:** ويكون في كل شيء بقي مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، و في جنسه الذي كان فيه، و وظيفته النحوية التي كان يشغلها، و ذلك كخبر المبتدأ إذا قدم عليه، والمفعول إذا قدم على الفاعل نحو: منطلق زيد، و ضرب عمرا زيد.

ب- **تقديم على نية التأخير:** و ينقل فيه الشيء من حكم إلى حكم، و يجعل في باب غير بابه وإعراب غير إعرابه، و ذلك مثل أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ فنقدم هذا على ذاك تارة و ذاك على هذا تارة أخرى، كنحو ما تصنع بـ (زيد) و (المنطلق) في نحو: (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد)، بحيث أن (المنطلق) لم تحتفظ بوظيفتها النحوية التي كانت عليها مع التأخير بل نقلت من كونها خبراً إلى كونها مبتدأ.

و بعد ذلك تحدث عن مواضع التقديم و التأخير متناولاً مجموعة من المسائل المتعلقة بهذا المبحث التي اخترنا منها بعض النماذج الموضحة لمبدأ علاقة البنية بالوظيفة:

1- سعد سليمان حمودة، البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 244.

2- دلائل الإعجاز، ص 148.

1-1- التقديم و التأخير مع الاستفهام وأغراضه: و من المواضع التي تعرض لها الجرجاني اخترنا

النموذج التالي:

الاستخبار عن الفاعل:

يرى الإمام عبد القاهر أن مقام الاستخبار عن الفاعل يوجب بنية صورية غير تلك التي يوجبها مقام الاستخبار عن الفعل، يقول: « و من أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه و كان غرضك من استفهامك، أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، من هو، و كان التردد فيه»⁽¹⁾. ويؤكد الفرق بين تقديم الفعل و تقديم الاسم بحيث إذا كان الفعل مطلقا و عاما لا يختص بواحد دون آخر حتى يسأل عن عين فاعله لم يجز تقديم الاسم عليه، أما إذا كان مخصوصا و مما يمكن أن ينص فيه على معين جاز و كان كلاما مستقيما⁽²⁾.

ثم يستطرد الإمام عبد القاهر في شرح هذا المبدأ و التمثيل له بمختلف الشواهد من القرآن الكريم و الشعر و غيرهما، يقول: « فإذا قلت: (أنت فعلت ذلك)، كان غرضك أن تقرّره بأنه الفاعل؛ يُبين ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ ﴾⁽³⁾ لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، و هم يريدون أن يُقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، و لكن أن يقر بأنه منه كان⁽⁴⁾، و يضيف، بعد ذلك، أن للهمزة معاني وظيفية أخرى تستفاد من السياق: كالإنكار و التوبيخ، و إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله⁽⁵⁾.

1- دلائل الإعجاز، ص 151.

2- المصدر نفسه، ص 152.

3- الأنبياء/ 62.

4- دلائل الإعجاز، ص 152.

5- المصدر نفسه، ص 153-154.

2-1- التقديم والتأخير مع النفي و أغراضه:

يطبق الإمام عبد القاهر نفس القاعدة التي رأيناها في الاستفهام على تقديم الفاعل و تأخيره مع النفي إذ يقول « إذا قلت: (ما فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول. و إذا قلت: (ما أنا فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول»⁽¹⁾، فإذا قدم الفعل نفينا عن الاسم فعلا لم يثبت أنه مفعول، أما إذا قدم الاسم، كنا نفينا عنه فعلا ثبت وقوعه.

ثم يجعل الإمام عبد القاهر هذا الحكم سار على المفعول⁽²⁾ و على الجار و المجرور أيضا عند تقديمهما و تأخيرهما⁽³⁾.

3-1- التقديم والتأخير مع الخير و أغراضه: ومن المسائل التي تناولها مسألة:

تقديم الخبر و تأخيره في الإثبات و النفي:

يطبق الإمام عبد القاهر هنا أيضا قاعدته العامة التي رأيناها في الاستفهام و النفي و ذلك أنك حينما تقدم الاسم الذي أردت أن تتحدث عنه كان القصد إليه دون الفعل، إلا أن هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: الاختصاص و ذلك بأن تجعله فاعله دون آخر أو دون كل أحد و تزعم أنه يختص به دون غيره، و مثاله قولك: أنا كتبت في معنى فلان، و أنا شفعت في بابه، تريد أن تدعي الإنفراد بذلك والاستبداد به⁽⁴⁾.

أما القسم الثاني: فلا يكون القصد فيه على هذا المعنى، و لكن على معنى التوكيد و التحقيق على السامع بأنك قد فعلت، فتمنعه بذلك من الشك أو الإنكار أو أن يظن بك الغلط ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل، و هو يحب الثناء فأنت هنا لا تريد أن تزعم أنه لا يوجد من يعطي الجزيل و يحب الثناء غيره، و لكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل و حب الثناء دأبه، و أن تمكن ذلك في نفسه⁽⁵⁾.

1- دلائل الإعجاز، ص 160.

2- المصدر نفسه، ص 161-162.

3- المصدر نفسه، ص 162.

4- المصدر نفسه، ص 162.

5- المصدر نفسه، ص 163.

غير أن هذا الوجه (أي تقديم الاسم و بناء الفعل عليه) لا يكون إلا في فعل يشك فيه أو ينكر وقوعه و أنه لذلك لو أخبرت بالخروج عن رجل من عادته فعل ذلك فقلت: قد خرج، لم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج، لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع يحتاج منك أن تحققه له و أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه (1).

2- ظاهرة الحذف:

للجملة العربية نظام معين في ترتيب مفرداتها و في تركيبها، غير أن نظامها هذا ليس جامداً، بل يتسم بمرونة تجيز له الخروج عنه، لتحقيق أغراض دلالية و تواصلية أخرى. فمن الظواهر التي تعرض لها الكلام ظاهرة " الحذف ". و بالنظر إلى ما يكتسبه الحذف من دلالة هامة في تركيب الجملة العربية عقد له الجرجاني باباً ليدلل على مدى ارتباط الأغراض التواصلية بالوجوه التركيبية الصورية، مبينا فاعلية المخاطب و دور المقام في صياغة الكلام، فحسن الحذف عنده ليس إلا في المجيء به حيث ينبغي له و استعماله في موضعه، و هذا تأكيداً منه أن حسن وجوه النحو لا يتم إلا بمراعاة المواضع و الأغراض التي يصاغ الكلام لها. و يفصل الجرجاني القول في ظاهرة الحذف: كحذف المسند إليه (المبتدأ) (2)، و حذف المفعول به (3)، كاشفاً عن أسرار الحذف و مقتضياته النفسية و التداولية.

ينتخب لنا الإمام عبد القاهر من مواضع حذف المبتدأ ما يسميه النحاة "القطع و الاستئناف" حيث يبدوون بذكر الرجل و يقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول و يستأنفون كلاماً آخر يأتون فيه كثيراً بخبر من غير مبتدأ (4)، و يمثل الجرجاني لذلك بعدة أبيات من قبيل المدح و الثناء و غيرهما (5)،

1- المصدر نفسه، ص 168.

2- المصدر نفسه، ص 177.

3- المصدر نفسه، ص 184 و ما بعدها.

4- المصدر نفسه، ص 178.

5- المصدر نفسه، ص 178 و ما بعدها.

ليصل بعدها إلى رسم قانون عام للحذف فيقول: «... فاعلم أن ذلك (أي أحوال الحذف في المبتدأ) سبيله في كل شيء؛ فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه و حذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا و أنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، و ترى إضماره في النفس أولى و أنس من النطق به »⁽¹⁾

3- ظواهر تداولية متعلقة بالخبر:

3-1- اسمية الخبر و فعليته:

يرى الجرجاني أن الخبر إذا كان اسما دل على الثبوت، و إذا كان فعلا دل على التجدد، و يظهر هذا المعنى في قوله: « فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالفعل؛ و هو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. و بيانه أن موضوع الاسم، على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجده شيئا بعد شيء. و أما الفعل فموضوعه، على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء»⁽²⁾. و ساق بعض الأمثلة على ذلك فقال: «... فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجله يتجدد و يحدث منه شيئا فشيئا... و أما الفعل، فإنه يقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يُزاوله و يُزجيه»⁽³⁾. و قرر الجرجاني أنه إذا ثبت الفرق بين الشئيين في مواضع كثيرة، وظهر أن أحدهما لا يصلح مكان الآخر لأن المعنى حينئذ يتغير، استلزم ذلك أن يعتبر هذا الحكم قياسا مطردا في الكلام كله⁽⁴⁾.

1- دلائل الإعجاز، ص183.

2- المصدر نفسه، ص200.

3- المصدر نفسه، ص200.

4- المصدر نفسه، ص201-202.

كما أشار إلى أنه قد يعتمد إلى الفعل في موضع الاسم، وأن ذلك لا يعني استواء المعنى فيهما، كما ذكر سابقاً، فيقول: « و لا ينبغي أن يترك أنا إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ و الخبر، قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول، في: " زيد يقوم " : إنه في موضع " زيد قائم " ؛ فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق. فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً و الآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين »⁽¹⁾، و بهذا فهو يؤكد الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً و الخبر إذا كان اسماً، فلكل منهما موضعه بحسب الغرض.

2-3- تنكير الخبر و تعريفه:

يتطرق عبد القاهر الجرجاني - في معرض حديثه عن الفروق في الخبر - إلى الفروق في الإثبات الذي يفيد الاسم إذ يقول: « و من فروق الإثبات أنك تقول: (زيد منطلق، و زيد المنطلق، والمنطلق زيد). فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال، غرض خاص و فائدة لا تكون في الباقي »⁽²⁾ ثم يفسر هذا بقوله: « اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلقاً كان، لا من زيد و لا من عمرو. فأنت تفيد ذلك ابتداءً. وإذا قلت: (زيد المنطلق)، كان كلامك مع من عرف أن انطلقاً كان، إما من زيد، و إما من عمرو؛ فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره »⁽³⁾.

يتضح، إذن، من قول الجرجاني أن الخبر إذا وقع نكرة، فإنك تثبت فيه فعلاً لم يعلم السامع وقوعه أصلاً، أما إذا وقع معرفة فإنك تثبت فعلاً قد علم السامع وقوعه، و لكنه لم يعلم صاحبه فأفدته ذلك. و قولنا: (المنطلق زيد)، فيعني أن المخاطب قد رأى، فعلاً، شخصاً منطلقاً لكن لا يعرف من هو، فتخبره بأنه زيد⁽⁴⁾.

1- دلائل الإعجاز، ص 203.

2- المصدر نفسه، ص 203.

3- المصدر نفسه، ص 203.

4- المصدر نفسه، ص 204.

من خلال هذا العرض التحليلي المختصر لظاهرة تبعية البنى التركيبية لوظائفها الإبلابية في "دلائل الإعجاز"، تتبين لنا طبيعة بحث الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي جمع بين النحو و البلاغة (فرع علم المعاني أو ما سماه عبد القاهر ب: علم معاني النحو)، و طبيعة منهجه الذي هو المنهج الوظيفي، أي: احتفائه بحال المخاطب و حال المخاطب و المقام و مقتضيات الأحوال. وقد برزت ملامح هذا المنهج بخاصة في ظواهر التقديم و التأخير و ظواهر الحذف، و لا سيما ما سماه بـ"الوجوه و الفروق"، و غيرها من الظواهر التي لم نتطرق لها لضيق المقام. وهي - في جوهرها - تطبيق لمبدأ ارتباط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية و القاضي بأن الوظيفة تحدد جزئياً أو كلياً البنية الصورية للتركيب على أساس تبعية الأولى للثانية أو ارتباط الخطاب بملايساته و أغراضه ودلالاته.

وفي هذا الشأن يقول المتوكل: «إن النحو (عند الجرجاني) هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين "اللفظ" و "المعنى" باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين و الأصوليين) نحو "وظيفي" باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة و الوظيفة التي تؤديها في التواصل»⁽¹⁾.

ب - وظيفية الأصوليين و المفسرين:

إن اللغة - كما نفهمها - عبارة عن علامات عرفية ترمز إلى أشياء طبيعية مجردة أو محسوسة، و لا يمكن لها بحال من الأحوال أن تتقطع عن العالم الخارجي، و هذه العلامات إنما تخاطب الإنسان من جهات متعددة، و بالتالي تنتج دلالات متعددة.

هذه الفكرة السابقة لعصرها بمئات السنين خلصت إلى الكثير من النتائج و الملاحظات التي انتهت إليها الدراسات اللغوية حديثاً، ثم إنها عنيت بجوانب لم تلق العناية الكافية من طرف المحدثين، إضافة إلى تميزها عن الدراسات اللغوية الأخرى كالبلاغة و النحو، أهلتها إلى ذلك أسباب جعلت هدفها الأساس فهم القرآن الكريم للوصول إلى نتائج أو قوانين يُعتمد عليها في إدراك و وعي النصوص الشرعية، و استنباط الأحكام خاصة، كما يعتمد عليها في إدراك النصوص اللغوية عامة (1).

لقد اشتغل الأصوليون بالمعنى اشتغالا كبيرا جعلهم يتفوقون على غيرهم حتى قال عنهم بعض النحاة في دراستهم لبعض المسائل « إنها بعلم الأصول أليق » (2).

و لما كان البحث الأصولي لا يخرج عن العلم اللغوي العربي، فإنه يلزم الباحث في هذا المجال أن يكون بها أعلم - اللغة - إذ ارتبط علماء الأصول باللسان العربي، وليس لهم أن يحدوا عنه فبه نزلت الشريعة.

و قد توصل الأصوليون، في أثناء تفحصهم العبارات و الألفاظ من حيث دلالتها على معان مختلفة، إلى نتائج متفردة يمكن استثمارها في دراسة النصوص اللغوية، لعل أهم ما يبرزها تقسيمهم لدلالة اللفظ على المعنى فيما يلي (3):

- 1- المتكلم و المخاطب: حقيقية (ما يقصده المتكلم)، إضافية (ما يفهمه السامع).
- 2- كلام المعنى الموضوع له اللفظ: المطابقة، الالتزام، التضمن.
- 3- شمول اللفظ لأفراده محصورين أو غير ذلك: العام، الخاص، المشترك.

1- طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، المقدمة.

2- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1998، ج1، ص 227.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3: 1998، ص 21

4-الاستعمال: الحقيقة، المجاز.

5-الوضوح و الخفاء: المشكل، الخفي، المشابه.

6-طرق الدلالة: عبارة النص، الإشارة، الفحوى، الاقتضاء.

7-القصد: المنطوق و المفهوم.

لقد تنبه الأصوليون إلى أهمية اللغة بمختلف فروعها في فهم النصوص، لكونها أداتهم الأولى في استنباط الأحكام و تخريج المسائل الفقهية، لذلك نجدهم انفردوا مع قلة قليلة من علماء اللغة القدماء في وصل علوم اللغة في إطارها النظري بالنصوص التي تعمل فيها اللغة عملها، لذلك يمكن القول أن: « دراستهم للغة كانت دراسة وظيفية تطبيقية، تنظر إلى اللغة و هي تحيا في عالم النص فتعطي الاعتبار الأول للمعنى الذي يؤديه كل عنصر من عناصر الكلمة، وبذلك يمكن التفريق بين المنهج الذي أسسته المدارس النحوية و المنهج للفقهاء، إن الأول قواعد تنظيرية يراد لها الاطراد والشمول لاستيعاب التراث اللغوي، و الثاني نظرة تطبيقية لهذه القواعد مع جعل فهمهم لروح النص و مدلولاته في المقام الأول » (1)

و يتجلى التوجه الوظيفي عند الأصوليين، و بعض المفسرين، في دراستهم القيمة للنصوص القرآنية أنهم نظروا إلى القرآن من خلال خصائص بنيوية و دلالية و تداولية كثيرة تميز بها هذا الكتاب العزيز، أهمها: (2)

1- الطابع البنيوي للنص القرآني:

لاحظ الأصوليون أن القرآن الكريم خطاب متكامل متماسك الأجزاء و الوحدات، و يترتب على ذلك مبدأ إجرائي في غاية الأهمية، يتمثل في: عدم الغفلة عن بعضه في تفسير بعضه، و هو المبدأ الذي صاغه الزركشي في عبارته الشهيرة: " القرآن يفسر بعضه بعضا " (3) ، و الذي تحول إلى القاعدة المنهجية الذهبية: " أحسن تفسير للقرآن هو القرآن ذاته " ، و لهذا عدوا تفسير القرآن بالقرآن أحسن طرق التفسير.

1- عبد الكريم بكري، الزمن في القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط: 2001، ص 42.

2- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 35 و ما بعدها.

3- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ت، ج 1، ص 150.

و من هنا تأسست في الدراسات الأصولية مصطلحات خاصة بآليات ضبط النص واستنباط دلالاته، مثل مصطلحات منطوق القرآن و مفهومه، و مطلقه و مقيده، و مجمله و مفصله، و عامه و خاصة... و قد وظفت هذه المفاهيم و الظواهر الدلالية -أحيانا- توظيفا معرفيا أو إيديولوجيا، مرتبطا بتوجهات شتى من قبل طوائف العلماء كل بحسب تخصصه، فمنهم من وظفها لغاية تشريعية وهم الأصوليون، و منهم من وظفها لغاية حجاجية كلامية وهم المناطقة و المتكلمون.

و الملاحظ هنا هو اتساق هذه الظواهر الثنائية في بنية منظمة يحكمها قانون مزدوج مكون من مبدئين⁽¹⁾:
- المبدأ الأول: و هو مبدأ " التداعي "، أي: أن أحد المفهومين يدعو الآخر، و لا يذكر الواحد منهما منفردا، فإذا ذكر " المنطوق " ذكر " المفهوم "، و لا يذكر " المطلق " حتى يستحضر " المقيد "، و لا " الخاص " إلا و استحضر " العام " و هكذا...

- المبدأ الثاني: هو مبدأ " التقابل "، و هو مبدأ مضموني جوهرى، و قد جدد استثماره دو سوسير في لسانياته البنيوية (في إطار عدّه اللسان نظاما)، و لكن الأصوليين كانوا مطبقين لهذا القانون خير تطبيق. فقد كان هو المعيار في توضيح المقابلات الدلالية بين تلك الظواهر المشار إليها، إذ لم تكن تدرس تلك المفاهيم دراسة تطبيقية إلا بإجراء المقابلة الدلالية بينها، فلم يكن يدرس "المنطوق" إلا بإزاء قرينة "المفهوم" في علاقة تقابلية، فيذكران جنبا إلى جنب، فيقال: المنطوق و المفهوم. و كذلك "العام" لا يدرس تطبيقيا وحده، بل يتضح مفهومه إلا بذكر "الخاص". و كذلك بقية المفاهيم: لا يدرس "المجمل" إلا مع "المفصل"، و لا "المطلق" إلا في مقابلة مع "المقيد"... فكأن الأصوليين كانوا يطبقون المبدأ القائل: و بضدها تتميز الأشياء، و إن لم يكونوا يطبقونه بصراحة فقد كانوا يسيرون على هدي منه⁽²⁾.

إن، لقد كانت تجري هذه المفاهيم عندهم في صورة ثنائيات متلازمة يحكمها مبدأ التداعي و مبدأ التقابل، و من الواضح أن طبيعة هذه الثنائيات طبيعة دلالية. و سيتضح أكثر من خلال تمثيلنا بالثنائية الدلالية القرآنية " العام و الخاص " عند الأصوليين و المفسرين:

1- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 36.

2- المرجع نفسه، ص 36.

عرف علماء أصول الفقه و علماء التفسير " العام " بـ « أنه اللفظ الذي نجده دالا على استغراقه جميع الأفراد التي يصدق عليها معناه من غير حصر كمّي و لا عددي و لا تخصيصي »⁽¹⁾، فالألفاظ العامة هي الألفاظ التي وضعها العرب لإفادة الشمول و الاستغراق، و هي التي يسميها النحويون بـ "الألفاظ الدالة على العموم"، نحو: كل، و جميع، و كافة... و أسماء الموصول، و أسماء الشرط، و النكرة في سياق النفي، و المعرف بـ "أل" تعريف الجنس، مفردا كان أو جمعا. و قد بين علماء الأصول أن هذه الألفاظ تدل على العموم دلالة حقيقية ما لم يرد مخصص لها، و موارد التخصيص كثيرة حتى رآها بعضهم غير منحصرة⁽²⁾.

و أما الخاص فهو اللفظ الموضوع للدلالة على فرد واحد، مثل: محمد، رجل، اثنين، عشرة، ألف... و الخاص في القرآن الكريم يكون "مطلقا" و "مقيدا"، و قد جاء الخاص مطلقا في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخَنزِيرِ وَ مَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾⁽³⁾، فلفظ (الدم) هنا مطلق، ثم قيّد في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾⁽⁴⁾، فلفظ (الدم) الذي كان مطلقا في الآية الأولى قيّد بلفظ (مسفوح)، فعلمنا أن الدم المحرم هو الدم المسفوح فقط و لا غير.

من هنا يتبين لنا أن هناك نظاما منهجيا يضبط دلالات الألفاظ القرآنية و يشدها إلى أصول محكمة حتى يكون النص الكريم محققا لوحده العضوية، و لهذا فهو خطاب متكامل متماسك منسجم، يفسر بعضه بعضا و ينسجم بعضه مع بعض دلاليا مصداقا لقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾⁽⁵⁾.

1- صبحي الصالح، محاضرات في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 204.

2- ينظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1988.

3- المائة/ 3.

4- الأنعام/ 145.

5- النساء/ 82.

2- الطابع الوظيفي للنص القرآني:

قد ذكرنا آنفاً أن القرآن الكريم يتميز بتماسك بنيته و نظامه الداخلي، وإضافة إلى هذا، فهو يتميز بميزة أخرى تتمثل في الجانب الذي يشكل طابعه الوظيفي التداولي، و يتجلى ذلك في عدة جهات⁽¹⁾:

1- تنوع تراكيب النص القرآني بحسب أحوال المخاطبين: بين مؤمن به، و بين شاك متردد، و بين كافر لا يرجي منه إيمان، و معاند ترجى توبته... فكل حالة من هؤلاء تتطلب تركيباً لغوياً خاصاً. ففي قوله تعالى: ﴿الله يستهزئ بهم و يمدهم في طغيانهم يعمهون﴾⁽²⁾ يقول محمد الطاهر بن عاشور⁽³⁾: « ولأجل اعتبار الاستئناف قدم اسم الله تعالى على الخبر الفعلي، ولم يقل: (يستهزئ الله بهم) لأن مما يجول في خاطر السائل أن يقول: من الذي يتولى مقابلة سوء صنيعهم؟ فاعلم أن الذي يتولى ذلك رب العزة تعالى، و في ذلك تنويه بشأن المنتصر لهم و هم المؤمنون، كما قال تعالى: ﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾، فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوية الحكم لا محالة، ثم يفيد مع ذلك قصر المسند على المسند إليه... فإن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في سياق الإيجاب يأتي لتقوية الحكم و للقصر، على رأي الشيخ عبد القاهر»⁽⁴⁾.

1- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 38 و ما بعدها.

2- البقرة/ 15.

3- محمد الطاهر بن عاشور (1879-1972) عالم وفقه تونسي، تعلم بجامع الزيتونة ثم أصبح من كبار أساتذته. عُين حاكماً بالمجلس المختلط سنة 1909، ثم قاضياً مالكيًا في سنة 1911. ارتقى إلى رتبة الإفتاء سنة 1932 فاختير لمنصب شيخ الإسلام المالكي، ولما حذفت النضارة العلمية أصبح أول شيخ للجامعة الزيتونية وأبعد عنها لأسباب سياسية ليعود إلى منصبه سنة 1945، وظل به إلى ما بعد استقلال البلاد التونسية سنة 1956.

و من أهم مؤلفاته: تفسير التحرير و التتوير، مقاصد الشريعة، أليس الصبح بقريب؟ وغيرها...

4- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير و التتوير، الدار التونسية، تونس، 1984، ج 1، ص 293.

يتضح لنا -هنا- أن المفسر محمد الطاهر بن عاشور متأثر بعبد القاهر الجرجاني من جوانب عديدة، أبرزها تفسيره الوظيفي للآية السابقة، و ذلك جريا على المبدأ الإجرائي الوظيفي الذي تحدثنا عنه في بداية هذا الفصل، وهو: "تبعية البنية للوظيفة"، و من خلال أيضا إصراره على أن القصر جاء لمعنى وظيفي يقتضيه المقام، و هو تقوية الحكم و توكيده. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضَلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾⁽¹⁾، يقول الزمخشري: « و إيقاع اسم الله مبتدأ، و بناء نزل عليه، تفخيم لأحسن الحديث و رفع منه و استشهاد على حسنه و تأكيد لاستتاده إلى الله و أنه من عنده، و أن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه... و قد أفاد تقديم المسند إليه (الله) التأكيد و القوة و التخصيص»⁽²⁾.

و في الحقيقة الأمثلة كثيرة على هذا المنحى الوظيفي في تفسير آيات القرآن الكريم، و من يطلع على تفسير الكشاف للزمخشري، و هو تفسير قديم، و تفسير التحرير و التنوير لابن عاشور، و هو تفسير حديث، يجد من ذلك الشيء الكثير، فهذان المفسران القديران متأثران أشد التأثر بأغلب آراء عبد القاهر الجرجاني الواردة في نظرية النظم.

2- انفتاح النص القرآني على الوقائع الحياتية، لأنه نزل في معترك الأحداث، فلا يجوز لمن يدرسه أن يغفل عن أسباب النزول التي ترتبط بها بعض الآيات، إذا صحت روايتها. و لهذا يرى بعض العلماء أن معرفة أسباب النزول واجبة على المفسر، فقد نقل السيوطي عنهم تحريم تفسير كتاب الله لمن جهل أسباب النزول⁽³⁾.

1- الزمر / 23.

2- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الباني الحلبي، ط: 1982، ج 4، ص 353.

3- ينظر: السيوطي (جلال الدين)، لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، ط: 1980، ص 2.

و عليه، فإن من أثر الجهل بأسباب النزول أن يبيح الناس لأنفسهم التوجه في الصلاة إلى الجهة التي يرغبونها عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿و لله المشرق و المغرب فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم﴾⁽¹⁾، و لكنهم حين يعلمون سبب نزول الآية سيعرفون أنها عالجت حال نفر صلوا في ليلة مظلمة فلم يدروا كيف القبلة، فصلى كل رجل منهم على حاله، فوقعوا في حرج فلما أخبروا النبي - صلى الله عليه و سلم - نزلت هذه الآية⁽²⁾.

ومن المعلوم أنه ليس لكل الآيات سبب نزول، كالأيات المتعلقة بقصص القرآن، أو مشاهد القيامة، أو آيات وصف مظاهر القدرة الإلهية... أما إذا عرف سبب نزول آية ما، و كان صحيحاً، فإنه يجب الأخذ به، لأنه ضابط أساسي في تحديد المعنى.

3- و من الوجوه الوظيفية التداولية للنص القرآني نزوله في بيئة عربية، و هي ذات نظام قبلي له أنماط سوسولوجية معينة، و ذات مستوى فكري معين، و من هنا يتوجب على دارس القرآن الاطلاع على الحياة الاجتماعية و الفكرية العربية القديمة، لأن القرآن، مع عالميته و خلوده وصلاحيته الدائمة في كل زمان و مكان، قد راعى البيئة التي نزل فيها في بعض أحكامه و في نسيجه اللغوي و في انفتاحه المعرفي على الوعي البشري في عصره و في كل العصور⁽³⁾.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن كثيراً من علماء أصول الفقه و بعض المفسرين كان بحثهم وظيفياً، بالنظر إلى طبيعة النص المدروس، و هو القرآن الكريم، و هو نص بلغ من الإعجاز والسعة و الشمول و الثراء اللغوي و المعرفي ما جعل من آليات قراءته و فهمه متعددة. و من هذه الآليات التي تعد الأكثر استجابة لطبيعة النص المدروس و لغرضهم العلمي من وراء الدراسة و المتجه إلى المعنى و الغرض، الآلية الوظيفية التداولية التي مكنت الأصوليون- بتضافرها مع المعطيات البنيوية- من دراسة ظواهر كثيرة، كالعموم، و الخصوص، و الإطلاق، و التقييد، و المنطوق، و المفهوم... « و أمثال ذلك مما فات علماء النحو»⁽⁴⁾، و التي طبقها بعض المفسرين اقتفاء لآثار الإمام عبد القاهر الجرجاني.

1- البقرة/ 115.

2- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 40. و ينظر: ابن كثير (أبو الفداء)، تفسير القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، ط1، دت، ج 1، ص 158-159.

3- المرجع نفسه، ص 41.

4- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980، ص 29.

الفصل الثاني:

علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين:

أ- في اللسانيات الغربية.

ب- في اللسانيات العربية.

رأينا في المباحث السابقة أن المبدأ المسمى "علاقة البنية بالوظيفة" يتميز بطابعه المنهجي الواضح، وهو يعني: ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب و مقتضيات الحال ارتباطا يجعل الأولى تابعة للأخيرة تبعية قوية. أما المبادئ الوظيفية الأخرى فتختلف عن هذا المبدأ، لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو عبارة عن سمات تمييزية دورها التفريق بين النظريات الوظيفية و النظريات غير الوظيفية.

و من خلال تتبعنا لمسار الدراسات اللسانية، نكتشف انتباه الدارسين اللسانيين إلى ضرورة الدراسة الوظيفية للغة من أجل توفير الكفايتين الوصفية و التفسيرية، فهما لازمتان من لوازم النظرية اللغوية الناجحة. و ترجع الإرهاصات الأولى لهذا الاتجاه إلى الوظيفة البنيوية ممثلة في أعمال أندريه مارتيني (André Martinet) و أعمال من سبقوه. فقبل مارتيني بسنوات كان لغويو مدرسة براغ ينحون منحى وظيفيا في دراسة الجملة، و قد نادت هذه المدرسة بضرورة الدراسة الوظيفية للجملة أطلقت عليها اسم "الوجهة الوظيفية للجملة لمانتريوس"⁽¹⁾، و انتهجت أسلوبا خاصا في دراسة اللغة متأثرة بدو سوسير في بعض الجوانب. فهي تعد اللسان نظاما تعمل أجزاؤه مجتمعة من أجل تحقيق هدف واحد هو التواصل والإبلاغ، فحللت الظاهرة اللغوية بصورة تبين الوظائف الخاصة التي تقوم بها المكونات البنيوية عند استعمالها نظاما يتكون من وسائل تعبيرية تليغية تؤدي وظيفتها التواصلية. غير أن هذه الوظيفة هي وظيفة بنيوية غير تداولية، و من ثم تقوم بإقصاء "الكلام" بجميع مكوناته و ارتباطاته (حال الأفراد المتكلمين، حال المخاطبين، السياق...)، فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية، فكان مستواها الوظيفي ضعيفا، و لم تخصص - في نموذجها الوصفي - مستوى إجرائيا يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة، فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية للظاهرة اللغوية. و لهذا السبب لا تعد كافية منهجيا لتمثيل النظريات الوظيفية، على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم في وصفها و تفسيرها.

1- يحي بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مخطوط، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، 2006، ص 50 و ما بعدها.

و بفعل إباح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة هي سبب وجود البنية ⁽¹⁾، راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام و قواعد ربط المفردات في جمل، ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم. و لا شك في أن أهم هذه الأنحاء هو النحو الوظيفي لسيمون ديك، الذي طوعه الباحث اللساني أحمد المتوكل للنحو العربي، و اتخذه إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة، كما سيتضح فيما سيأتي .

1- André Martinet, Elément de linguistique générale, Armand colin, 1976, p 33. / et André Martinet, Syntaxe générale, Armand Colin- collection U, Paris, 1985, p 171.

أ- نظرية النحو الوظيفي:

سبق لنا الإشارة في المدخل أن النظريات اللسانية المصنفة تحت عنوان اللسانيات التداولية متعددة وكثيرة. و من أهمها نظرية النحو الوظيفي التي جاء بها اللساني سيمون ديك "Simon Dick" سنة 1978 عندما نشر كتابه، حيث أرسى هذا اللغوي أسس النحو الذي يقترحه و قدم الخطاطة العامة لتنظيم مكوناته. و من خلال بنية نحوها أو جهازها الواصف الذي يتميز بالدقة والمرونة - كما سيتضح من خلال هذا البحث - تمكنت « أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، و النظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها، وتطمح منذ الثمانينيات، أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها»⁽¹⁾.

و يمكن أن نميز ثلاث صيغ أو نماذج نحوية مرت بها نظرية النحو الوظيفي، منذ نشأتها و إلى يومنا هذا، هي⁽²⁾:

أ- نموذج النحو الوظيفي ما قبل المعيار (Modèle pré-standard) (1978 - 1988) :

و شمل بصفة عامة كل الدراسات التي مست مجال الدلالة و التداول و المعجم و التركيب، في إطار الكلمة المفردة و الجملة (البسيطة و المركبة)، مع التركيز على الجملة البسيطة.

ب- نموذج النحو الوظيفي المعيار (Modèle Standard) (1989 - 1997) :

يشمل جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية و التركيبية و التداولية، في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النظر بإجراء بعض التعديلات عليها لتتناسب إنتاج الخطاب أو النص.

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 77.

2- المرجع نفسه ، ص 78 - 79.

ج- نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار (Modèle post-standard) (1997 - ...):

و هو النموذج الذي لا يزال في طور النشأة و التعديل، و هو بحاجة إلى بحوث مكثفة لتأسيس فرضيته القائمة على أطروحة التماثل البنوي الوظيفي للخطاب، و مفادها أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة تتعكس بكيفية واحدة في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية. و في هذا الإطار، سنخصص حديثا مركزا للتعريف بهذه النظرية من خلال عنصرين: أولهما يتعلق بالمبادئ المنهجية العامة التي تقوم عليها، و ثانيها سنعرض بنيتها النحوية العامة (جهازها الواسف).

1- المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي :

يعد النحو الوظيفي من النظريات التي تنتمي، من حيث مبادئها المنهجية إلى اللسانيات الوظيفية التداولية محاكاة بذلك⁽¹⁾ النظرية " النسقية " و نظرية " الوجهة الوظيفية للجملة " و " التركيبات الوظيفية " ونظرية " التركيب الوظيفي " التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد. هذه النظريات تختلف بعض الاختلاف من حيث تنظيم مكونات النموذج جهاز الوصف إلا أنها تتبنى جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي و مجموعة من المبادئ المنهجية العامة تعرضنا لها في مدخل هذا البحث، ويمكن تلخيص المبادئ المنهجية الأساسية المتعددة في النحو الوظيفي فيما يلي:

1-1- الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل:

يفهم من هذا المبدأ أن النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنوية للغات محددة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها⁽²⁾.

1- أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص 10.

2- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10-11.

1-2- ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة:

إن الحديث عن العلاقة بين البنية و الوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فالتراكيب لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة، استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب و لهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها⁽¹⁾.

1-3- موضوع الدرس اللساني هو وصف " القدرة التواصلية " (Compétence Communicative) للمتكلم

- المستمع:

يفهم من هذا المبدأ أن الثنائية " قدرة/إنجاز " أعيد تعريفها حسب منظور النحو الوظيفي، فقدرة المتكلم "قدرة تواصلية " بمعنى أنها معرفة القواعد التداولية(بالإضافة إلى القواعد التركيبية و الدلالية و الصوتية) التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، و قصد تحقيق أهداف تواصلية محددة⁽²⁾.

1-4- تعتبر الوظائف الدلالية و التركيبية و التداولية مفاهيم أولى (Prémittive) لا وظائف مشتقة:

مفاد هذا المبدأ أن الوظائف السالفة الذكر غير مشتقة من بنيات مركبية معينة، كما هو الحال في بعض نماذج النحو التوليدي التحويلي بصفة عامة، و نماذجه الكلاسيكية بصفة خاصة، أي أن جميع الأبحاث تستعمل الوظيفة بمفهوم العلاقات القائمة بين مكونات الجملة، لكن بدرجات متفاوتة من حيث النوع والأهمية، فمن الأبحاث ما يكتفي بنوع واحد من العلاقات أو الوظائف و هي العلاقات التركيبية (الوظائف التركيبية أو النحوية: كالفاعل و المفعول...)، كالنحو العربي القديم، و النحو التوليدي التحويلي ممثلا في نموذج الأول (نموذج البنى التركيبية)، و من الأبحاث ما يقصر العلاقات أو الوظائف على نوعين فقط: العلاقات التركيبية و العلاقات الدلالية (أو الوظائف الدلالية: كالمنفذ والمتقبل...)، كمنوذجي: " النظرية المعيار الموسعة " و " الربط العاملي " في النظرية التوليدية التحويلية.

1- أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية، ص 10.

2- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 11.

غير أن النحو الوظيفي يشترط أن تكون الوظائف الدلالية، و الوظائف التركيبية، و الوظائف التداولية (كالمحو و البؤرة...) مفاهيم أولية، أي علاقات أولى أصلية، يمثل لها في البنية التحتية (البنية العميقة بمفهوم النحو التوليدي)، انطلاقاً من المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية التي تنتظمها تلك البنية التحتية و ليس كما يتم في بعض نماذج نظريات النحو التحويلي التي تجعل الوظائف المذكورة سابقاً بما فيها الوظائف التركيبية مشتقة من بنية مركبية شجرية⁽¹⁾.

1-5-1- يسعى النحو الأكفى (الطامح إلى الكفاية) إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:

الكفاية النفسية، و الكفاية التداولية، و الكفاية النمطية.

1-5-1- تحقيق الكفاية النفسية (L'adéquation Psychologique):

تعتمد نظرية النحو الوظيفي على أبحاث علم النفس بصفة عامة و علم النفس المعرفي (Psychologie cognitive) بصفة خاصة، سواء تعلق الأمر بمجال اكتساب اللغة و تعلمها بصفة عامة، أو بمجال الإدراك و آليات فهم اللغة و إنتاجها بصفة عامة... فعلم النفس اللغوي و علم النفس المعرفي يهتمان حالياً بشرح كيفية التشغيل الواقعي للنظام اللغوي المجرد، حيث يتم توضيح القواعد والإستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج الجمل أو النصوص و فهمها سواء على المستوى الطبيعي لدى الإنسان، بشرح كيفية إمكان مستخدم لغة طبيعية ما، من أن يستمع أو يقرأ منطوقات لغوية معقدة مثل النصوص، و أن يفهمها و يختزن ما يهيمه منها في الذاكرة، و أن يعيد إنتاجها من جديد مرة أخرى. أو على مستوى الإطار اللغوي الخاص بالذكاء الاصطناعي، و ذلك بشرح عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها و تحليلها⁽²⁾.

و يمكن تلخيص مبدأ الكفاية النفسية في استجابته حسب نظرية النحو الوظيفي للشرطين الموالين⁽³⁾:

أ- إبعاد التحويلات المعتمدة في النظرية التوليدية التحويلية من جهازها الواصف، لأنها غير مطابقة للواقعية النفسية، لأن التحويلات ليس لها وجود واقعي في ذهن المتكلم / السامع أو عقله.

ب- صياغة النظرية النحوية الوظيفية على أساس تضمن قالبها النحوي لجهازين هما: جهاز توليد (أو "مولد" بمصطلح الحاسوب) يضطلع بإنتاج العبارات، و جهاز تحليل (أو "محلل " بمصطلح الحاسوب) يقوم بالوظيفة العكسية، بحيث يمكن من إرجاع العبارات المحققة إلى بنياتها التحتية.

1- يحي بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 82- 83.

2- المرجع نفسه، ص 86.

3- المرجع نفسه، ص 87.

ينتمي النحو الوظيفي إلى مجموعة الأنحاء المؤسسة تداولياً، والتي ظهرت مع تطور الدرس اللغوي الحديث عندما غير مساره من الاتجاه اللساني الذي يركز على اللغة و اللسان، إلى الاتجاه الذي يعرف بلسانيات الكلام « أو التأدية المرتبطة بالمرسل و المتلقي و العلاقات التي تربطها ضمن عملية التبليغ التي أفادت في الآونة الأخيرة من نظرية الاتصال و الإخبار و لسانيات النص أو الخطاب... و بما أن موضوع نظرية النحو الوظيفي هو وصف الملكة التبليغية و تفسيرها فإنها أفادت مما أفادت منه عملية التبليغ بصفة عامة، و من الدراسات الحديثة بصفة خاصة، إذ أدرجت في وصفها مفاهيم كثيرة، من نظرية الأفعال اللغوية، و القوة الإنجازية الحرفية و المستلزمة و الاقتضاء و الإحالة » (1)

و عليه فإن مبدأ الكفاية التداولية لنظرية النحو الوظيفي يشترط أن يستجيب للشروط الأساسية الآتية (2):
أ- يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية، كالخصائص الوجيهة و الخصائص الإنجازية و الوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارات في الجملة أو النص .
ب- أن يمثل للخصائص التداولية - المذكورة سابقاً - داخل النحو ذاته لإخراجه، حيث يمثل لفئة الخصائص داخل قالب النحوي الذي يحتل المركز أو القلب في الجهاز الواصف للنظريات، كما سيتضح في مكانه.

ج- أن يمثل لهذه الخصائص في مستوى البنية التحتية، قبل التمثيل للخصائص البنيوية في البنية المكونية، و ذلك على أساس أن الخصائص البنيوية تعكس الخصائص التداولية لا العكس.

1- يحي بعيطيش، المرجع نفسه ، ص 84 .

2- المرجع نفسه ، ص 85 .

يسعى النحو الوظيفي إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية ذات البنى اللغوية المتباينة، فيرصد ما يؤلف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا و ما يخالف بينها ليتمكن من وضع القواسم المشتركة بين هذه اللغات مع التركيز على الوظائف التركيبية و الدلالية و التداولية و لهذا يؤسس مبدأ الكفاية النمطية عند الوظيفيين - المنتميين إلى نموذج النحو الوظيفي - على الخصائص المشتركة بين اللغات مهما تباينت بناها، انطلاقا من خصائصها الدلالية و التداولية، لأنها متناظرة و متماثلة إلى حد التطابق في الغالب، لذا توسع نموذج النحو الوظيفي في الوظائف الدلالية و التداولية على حساب الوظائف التركيبية الصورية... لتضيق شقة الاختلاف بين اللغات، و تفسح المجال لانتلافها و اشتراكها في مفاهيم دلالية واحدة (كمفهوم المنفذ "الفاعل الحقيقي"، و الزمان و المكان، و العلة...)، و مفاهيم تداولية مرتبطة بأوضاع مقامية تخاطبيه لا تخلوا منها لغة من اللغات (كالمحور، و البؤرة...) (1).

و لتحقيق الكفاية النمطية، يجب توفير شرطين أساسيين (2):

- أ- ضرورة تمحيص فرضية بنية مقارنة النحو الموحد، عن طريق إغنائها ببحوث مكثفة في كل المستويات للغات المتباينة نمطيا، من أجل تأكيدها بشكل نهائي، و إقصاء فرضية المقاربة التجزيئية.
- ب- ضرورة توفير سمتي التجريد و الملموسية، فقد اشترط سيمون ديك ضرورة التصاق الوصف النحوي بدرجة عالية قدر الإمكان، بظواهر اللغة المروم وصفها من جهة، و ضرورة ارتقائه إلى درجة معقولة من التجريد في الوقت نفسه، تمكنه من الانطباق على لغات متباينة نمطيا من جهة أخرى.

1- يحي بعيطيش، المرجع نفسه، ص 88 - 98.

2- المرجع نفسه، ص 94.

2- البنية النحوية العامة لنظرية النحو الوظيفي:

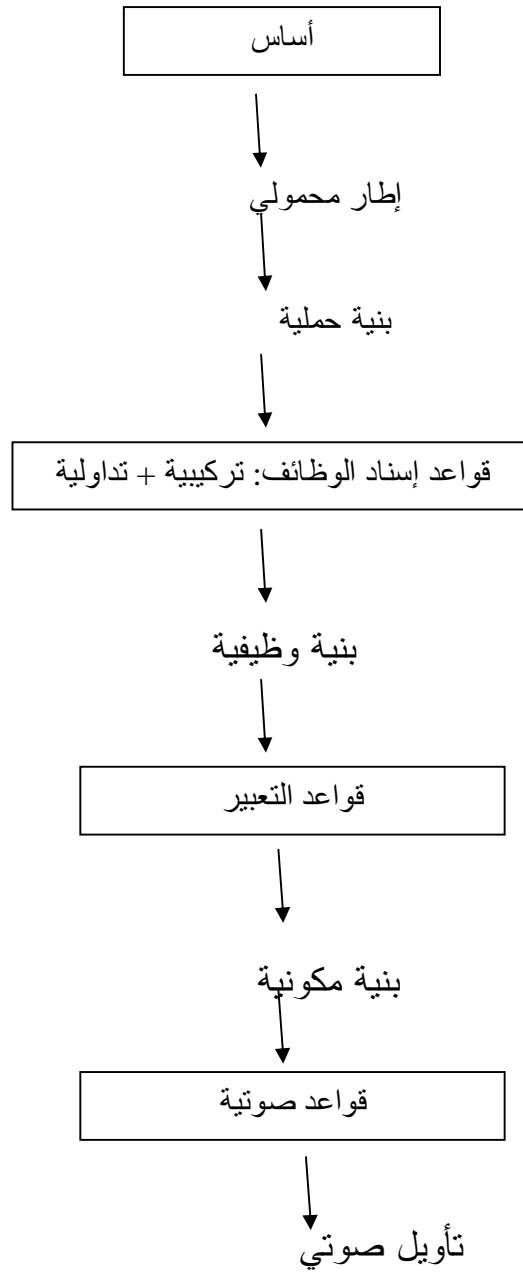
أشرنا فيما سبق إلى أن صياغة نظرية النحو الوظيفي مرت بثلاث مراحل متميزة هي: مرحلة نموذج ما قبل المعيار، و نموذج المعيار، ثم نموذج ما بعد المعيار، و بما أن لكل مرحلة بنيتها النحوية الخاصة بها⁽¹⁾، سنكتفي هنا بتقديم ملخص حول مكونات الجهاز الواسف و طريقة تنظيم العلاقات القائمة بينها⁽²⁾.

- أ- اللغة بنية (تركيبية - صرفية و دلالية) تخلفها وظيفة، هي وظيفة التواصل.
 - ب- الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدد، إلى حد بعيد، خصائصها البنيوية.
 - ج- العلاقات بين مكونات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية (علاقات "المنفذ" و "المتقبل" و "المستقبل" و "الأداة" و "الزمان" و "المكان" ...) و علاقات تركيبية (علاقة "الفاعل" و علاقة "المفعول") و علاقات تداولية (علاقة "المبتدأ" و علاقة "الذيل" و علاقة "المحور" و علاقة "البؤرة" ...).
 - د- تشتق الجملة (كما يقترحا النحو الوظيفي في نموذج النواة أو ما قبل المعيار) عن طريق ثلاث بنى أساسية: البنية الحملية و البنية الوظيفية و البنية المكونية. و يتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد: «الأساس» و «قواعد إسناد الوظائف» و «قواعد التعبير» على التوالي. فالأساس هو عبارة عن خزان للمفردات، يمد باقي قواعد النحو بمصدر الاشتقاق، و هو مدخل معجمي (أصل أو مشتق) ممثل له في إطار محمولي، يرصد توزيع محلات محمول المفردة الأساس، و خصائصها الدلالية. و ينقل هذا الإطار المحمولي إلى بنية حملية تامة التحديد، بإجراءات التوسيع - إذا تطلب الأمر ذلك - بإضافة الحدود للواحق، و مخصصات السمات الجهية و الزمنية للمحمول.
- هذه البنية، تتخذ دخلا لقواعد إسناد الوظائف، فتحدد الوظائف التركيبية (الفاعل و المفعول)، ثم الوظائف التداولية (المحور و البؤرة ...) فتنتج بالتالي البنية الوظيفية، و فيها تتوافر المعلومات الدلالية و التركيبية و التداولية التي تستلزمها قواعد النسق الثالث، أي قواعد التعبير التي تتحقق من خلالها البنية المكونية، حيث تتحقق فيها عناصر البنية التي تشتمل على القواعد الصرفية، و قواعد إسناد الحالات الإعرابية، و قواعد إدماج المعلقات من جهة،

1- ينظر: يحي بعبطيش، المرجع نفسه، ص 125 و ما بعدها.

2- ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ، ص 126 و ما بعدها.

و قواعد تحديد رتبة مكونات الجملة، أي قواعد الموقعة من جهة أخرى، فيكون ناتج ذلك بنية تتوفر فيها المعلومات اللازمة التي تتخذ دخلا للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التأويل الصوتي المناسب⁽¹⁾. و يمكن توضيح الجهاز الواصف لنحو الجملة بواسطة الشكل الآتي⁽²⁾:

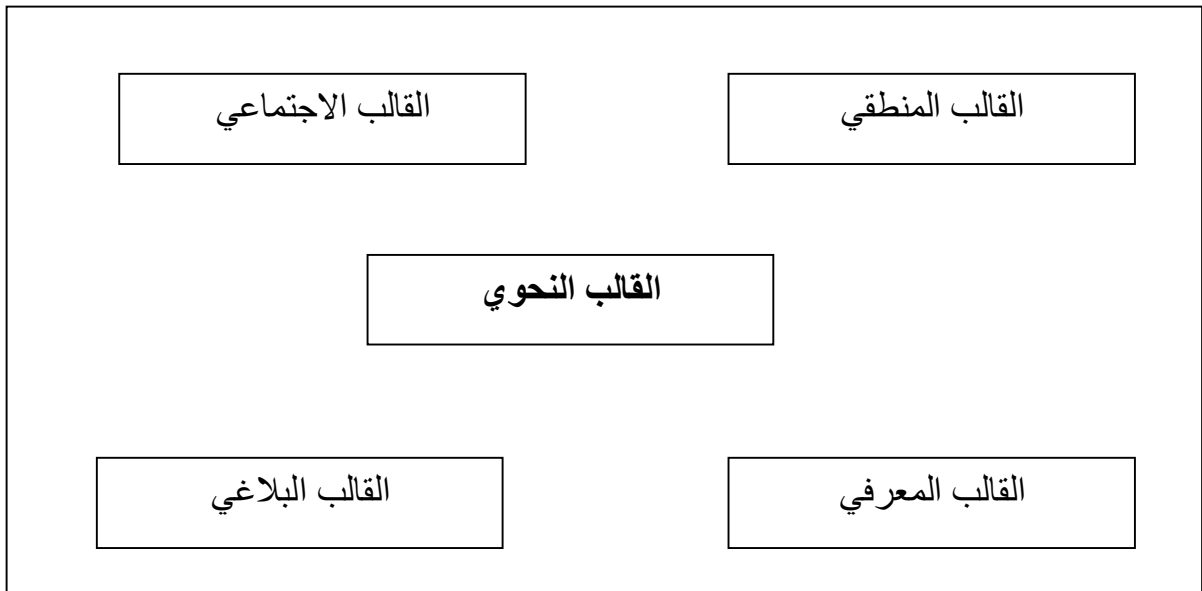


شكل (1)

1- يحي بعيطيش، المرجع نفسه، ص 126 - 127.

2- المرجع نفسه، ص 126. و ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 128.

هـ- يتكون الجهاز الواصف لنموذج النص (في مرحلة المعيار (1989-1997)) من ست قوالب:
القالب النحوي و القالب المنطقي، و القالب الاجتماعي، و القالب المعرفي، و القالب الإدراكي، والقالب
البلاغي (يوضحها الشكل رقم (2)).



شكل (2)

حيث يحتل القالب النحوي في هذا النموذج المركز، فهو بمثابة القلب النابض الذي يغذي كل القوالب،
فتفاعل فيما بينها، لتضطلع بوصف و تفسير القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية، التي توسعت في
هذا النموذج إلى ست ملكات، تقابل كل ملكة القالب المناسب لها، كالآتي⁽¹⁾:

- 1- الملكة اللغوية: يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من إنتاج و تأويل عبارات لغوية، ذات بنيات متنوعة
ومعقدة، في عدد كبير من المواقع التبليغية المختلفة و هي تقابل القالب النحوي.
- 2- الملكة المنطقية: يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من اشتقاق معارف مختلفة انطلاقا من مبادئ
المنطق الاستنباطي و المنطق الاحتمالي، و تقابل القالب المنطقي.
- 3- الملكة الاجتماعية: تمكن هذه الملكة مستعمل اللغة من مطابقة أقواله، مع الأعراف و العادات الكلامية
في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافا تبليغية مع مختلف المخاطبين، و تقابل القالب الاجتماعي.

4- الملكة المعرفية: و تتمثل في الرصيد المعرفي المنظم، الذي يكتسبه مستعمل اللغة من خلال اشتقاقه معارف، من العبارات اللغوية، يخزنها و يستحضرها في الوقت المناسب، ليؤول بها العبارات اللغوية، وهي تقابل القالب المعرفي.

5- الملكة الإدراكية: تمكن مستعمل اللغة من إدراك محيطه، ليشتق منه معارف، يستثمرها في إنتاج العبارات اللغوية و تأويلها، و تقترن هذه الملكة بالقالب الإدراكي.

6- الملكة البيانية (الملكة الشعرية): و هي تلك الملكة التي تمكن فئة المبدعين بصفة خاصة، من إنتاج الأثر الفني، و القالب الخاص بها، هو القالب البلاغي (أو القالب الشعري)، و هو يحوي القواعد والمبادئ التي يتفاعل بها مع القوالب الأخرى ليصف الآثار الفنية و يفسرها.

و مما تجدر الإشارة إليه، أن هذه القوالب ليست متساوية من حيث الأهمية، فثمة حالات تستدعي اشتغال القوالب كلها، كحال تحليل الظاهر الفنية و تفسيرها، و هناك حالات تستدعي اشتغال بعضها فقط، كما هو الشأن في التبليغ العادي.

و- اشتمال القالب النحوي داخل إطار البنية المعمارية للنموذج في مرحلة ما بعد المعيار على ثلاث مستويات أساسية⁽¹⁾:

- مستوى علاقي: و يمثل فيه للخصائص التداولية ضمن قالب تداولي مستقل، و تحتوي أولياته وقواعده على ثلاث طبقات، هي على التوالي: طبقة الإبلاغ، و طبقة الإنجاز، و طبقة الوجه.

- مستوى تمثيلي: و يشمل طبقة الحمل الموسع الذي يمثل فيه للخصائص الدلالية ضمن قالب دلالي مستقل، تضطلع أولياته و قواعده الأساسية بالتمثيل لثلاث طبقات، هي: طبقة التأطير، و طبقة التسوير، و طبقة الوصف.

- مستوى بنيوي: تضطلع أولياته و قواعده الأساسية برصد القواعد الصرفية التركيبية، أي التمثيل (الصرفي - التركيبي) للبنية المكونية، التي يتم بناؤها، ليس على مستوى ما يقدمه لها القالب الصرفي التركيبي فحسب، و إنما على أساس ما تقدمه بقية القوالب الأخرى المتفاعلة فيما بينها، وعلى رأسها القالبيين التداولي و الدلالي، و ينطبق ذلك على أقسام الخطاب كلها، سواء كانت نصا أو جملة مركبة أو جملة بسيطة أو مركبا فعليا أو اسميا.

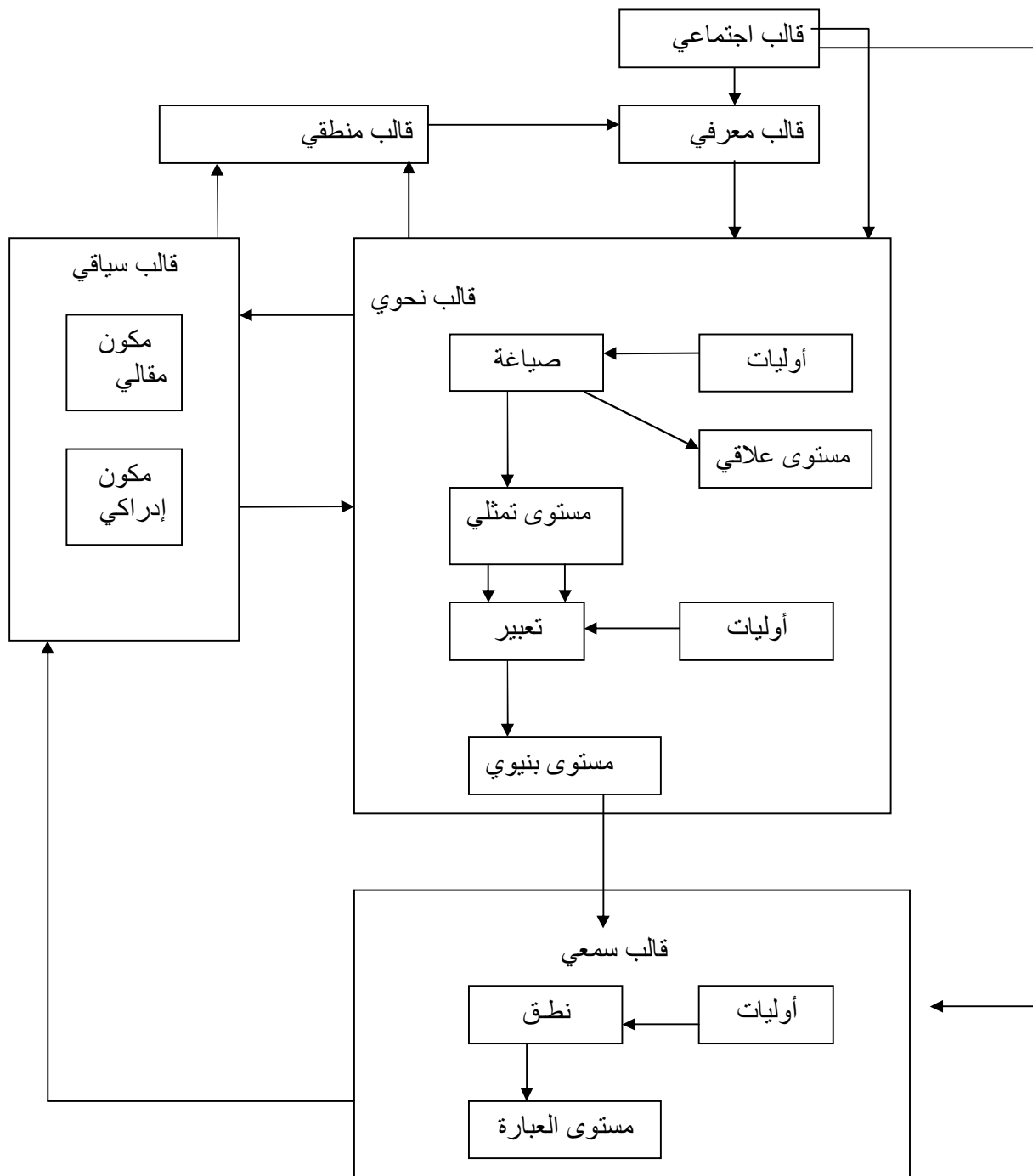
ر- القسم النهائي المكمل و المسجد للبنية المكونية هو القالب السمعي، الذي تضطلع أولياته و قواعده الأساسية بالتمثيل الصوتي لمختلف أقسام الخطاب، السالفة الذكر، التي تتجسد نطقاً أو كتابة.

ح- يعتبر القالبان التداولي و الدلالي ممثلين للبنية التحتية التي تشغلها طبقات المستوى العلاقي والتمثيلي، و يعتبر القالبان " الصرفي - التركيبي " و السمعي ممثلين للبنية المكونية التي تسخر على التوالي قواعد التعبير و قواعد الصوت و التأطير، لتحقيق بنية الخطاب على اختلاف أقسامها، وبذلك يتم التفاعل بين القوالب و الطبقات على مستوى البنيتين، حيث تخضع تلك الطبقات إلى تراتبية مؤداها أن طبقة الإنجاز يعلو طبقة الوجه التي تعلو طبقة التأطير التي بدورها تعلو طبقة التسوير، وهذه الأخيرة تعلو طبقة الوصف، و الأمر نفسه ينطبق على التمثيل البنيوي في القالب الصرفي التركيبي، إذ نجد نفس التراتبية من الكلمة إلى النص.

ط- و على مستوى عملية إنتاج الخطاب أو فهمه و تأويله، نجد التراتبية نفسها، حيث يتم في الأول الانطلاق من مرحلة اتخاذ القرار بالدخول في عملية التخاطب و تبليغ مقاصد معينة، أي نطلق من بنية تحتية طبقية، تنتهي بالتحقق الصوري للخطاب مجسدة في تحقق بنيته المكونية بالتراتبية السالفة الذكر. و ينعكس الوضع في عملية الفهم أو التأويل، إذ نبدأ بتراتبية معكوسة تنطلق من التمثيل الصوتي و تنتهي بمعرفة مقاصد و أغراض الخطاب على مستوى آخر طبقة من طبقات الإنجاز أو الإبلاغ.

ي- تعتبر القوالب التداولية و الدلالية و (الصرفية - التركيبية) و السمعية قوالب مركزية مقابلة لها مع القوالب الهامشية، كالقالب الاجتماعي و المعرفي و المنطقي... (المثبتة خارج الإطار أو البنية المعمارية للنموذج كما ستوضح فيما بعد من خلال الشكل رقم (3))⁽¹⁾، لأنها تلعب دوراً مساعداً للقوالب المركزية التي يتحتم تشغيلها في كل خطاب، في حين يقتصر دور القوالب الهامشية على تزويد منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية.

و في الأخير، نشير إلى أن نموذج ما بعد المعيار يختلف عن نموذج المعيار من خلال تعميق مكونات القدرة التبليغية و توسيع طبقاتها من جهة، و تخصيص قالبيين مستقلين عن القالب النحوي للخصائص التداولية و الدلالية هما: القالب التداولي و القالب الدلالي من جهة أخرى.



شكل (3)

ب_ اللسانيات الوظيفية العربية:

تصنف اللسانيات العربية، عموماً، إلى ثلاثة اتجاهات معاصرة مختلفة منهجياً، ظهرت كلها في النثل الأخير من القرن الماضي، تمثلت هذه الاتجاهات فيما يلي: « نشاط لساني بنيوي وصفي ظهر في مصر تحديداً، على شكل جهود فردية بعيدة عن نشاط المؤسسات اللغوية القائمة التي رفضت تبني هذه الجهود أو الاضطلاع بها و إنشاء وضع لساني حقيقي من خلالها، و نشاط لساني نشأ في إطار اللسانيات التوليدية، واتجه نحو الفكر اللغوي التفسيري... بدأ مع جهود المغاربة الذين توجهوا نحو أفكار المدرسة التوليدية التحويلية »⁽¹⁾، أما الاتجاه الثالث فهو المنهج الوظيفي الذي اتخذ إطاراً نظرياً للدراسة اللسانية المعاصرة، و « أحسن من يمثله نظريتان وظيفيتان اثنتان، تقف كلتاهما موقفاً إيجابياً معتدلاً من التراث اللغوي القديم بصفة عامة، و من النظرية النحوية القديمة بصفة خاصة، يمثل أولاهما الباحث "جعفر دك الباب" في دعوته إلى نظرية بنيوية وظيفية، من خلال المزج بين المبادئ العامة التي تقوم عليها كل من نظرية ابن جني و نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ونظرية الوجهة الوظيفية لماتزيوس (Vilhen Mathésius) الشيكوي و تطوراتها لدى أكبر تابعية (دانيس (F.Danes) و فيرباس (J.Firbas))⁽²⁾.

و على الرغم من محاولة الباحث تقديم نظرية متكاملة لوصف بنية اللغة العربية و تفسيرها ضمن إطار تزامني و تعاقبي، و محاولة استثمار هذه النظرية في النقد الأدبي، إلا أنها تبقى دون الكفاية الوصفية والتفسيرية لنظرية النحو الوظيفي، كما أنها لا تتوفر فيها الكفاية النمطية و لا الصورة الرياضية، بالإضافة إلى كل هذا فإنها نظرية لا تتعدى إطار الجملة.

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، اتيراك للنشر و التوزيع، مصر الجديدة،

ط1: 2004، ص 3.

2- يحي بعبطيش، المرجع نفسه، المقدمة ص "ه".

و مثل ثانيهما الباحث اللغوي "أحمد المتوكل" الذي اتخذ نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة (معجمية، دلالية، تركيبية، تداولية)، مند سنة 1985 و إلى سنة 2003، «التي حاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنحو العربي، واستطاع أن يقدم نظرية متماسكة، يفترض البحث أنها مرشحة أكثر من غيرها لأن تكون بديلا معاصرا للنظرية النحوية القديمة، نظرا لمزاياها الكثيرة و كفاياتها المتعددة»⁽¹⁾.

و لقد أسهمت أبحاث المتوكل مع غيره من المنظرين الوظيفيين، في بلورة مظاهر نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها إلى اليوم، حيث خصص للغة العربية على ما يزيد على عشرين كاملتين جملة من البحوث المستفيضة، شملت عشرات المصنفات و عددا معتبرا من المقالات و المداخلات بدأها سنة 1982 بمصنفه " تأملات في نظرية الدلالة في الفكر اللغوي القديم "، و أصل الكتاب بحث أكاديمي، تقدم به الباحث لنيل شهادة دكتوراه دولة بعنوان " نظرية المعنى عند اللغويين العرب القدامى "، و هي تعد محاولة جادة لإرساء منهجية علمية لقراءة الفكر اللغوي العربي⁽²⁾. كما أنها كانت فرش نظري لمشروع وظيفي ضخم في التداوليات و اللسانيات الوظيفية في المملكة المغربية بصفة خاصة، و الوطن العربي بصفة عامة، تجسد ذلك في ظهور بعض المحاولات لإخراج النحو الوظيفي من قطريته (المغرب) إلى الأقطار العربية، ففي الجامعة الجزائرية، مثلا، هناك دراسات و بحوث أكاديمية (أطروحات: ما بعد التدرج ماجستير و دكتوراه دولة) جادة، تحملت على عاتقها هذه المهمة، نخص بالذكر: كتاب الباحث "مسعود صحراوي" الموسوم بـ " التداولية عند العلماء العرب " ⁽³⁾، و هذا من المؤلفات الأكاديمية القليلة - المؤلفة باللغة العربية - و التي تعالج هذا المجال المعرفي الجديد، حيث تستفيد الدراسة من المفاهيم التداولية الحديثة لتوظفها في قراءة الإنتاج العالمي لعلمائنا و مفكرينا القدامى، و تستثمرها في رصد الخصائص التواصلية للغة العربية و تفسير بعض ظواهرها الإبلاغية الخطابية.

1- يحي بعيطيش، المرجع نفسه، المقدمة ص "و".

2- للمزيد من التفاصيل، ينظر: يحي بعيطيش، المرجع نفسه، ص 110 و ما بعدها.

3- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة « الأفعال الكلامية » في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1: يوليو 2005.

و أطروحة دكتوراه دولة للباحث " يحي بعيطيش" بعنوان " نحو نظرية وظيفية للنحو العربي " ، كما يحاول الباحث تجسيد مشروع، اقترح تسميته بـ"الأسلوبية الوظيفية"، وهي أسلوبية مركبة من تأليفة، تمزج بين مبادئ نظرية النحو الوظيفي، ممثلة في مبدأ تبعية البنية للوظيفة ومفهوم الملكة التبليغية (Compétence communicative) ومفهوم الملكة البيانية (الشعرية بمصطلح المتوكل) والوظيفة الأسلوبية وآليات تشغيل القوالب، وبين نموذج "جاكسون" التبليغي بوظائفه المعروفة، مع التركيز على الوظيفة الأسلوبية (الشعرية) ومفهوم الوظيفة المهيمنة ومفهوم الانزياح. وبين النموذج العامي لـ"غريماس" حول النص بصفة عامة والنص السردي الروائي بصفة خاصة، ذلك أن النص العادي بصفة عامة والنص الأدبي (قصيدة، قصة، رواية...) بصفة خاصة، يعتبر بنية تبليغية تخضع لمواصفات التحليل الوظيفي، سواء تعلق الأمر بخضوعها لنموذج البنية العامة للخطاب المقترحة في نموذج ما بعد المعيار في نظرية النحو الوظيفي، وخاصة نموذج اشتغال الملكة الإبداعية المقترحة في هذا البحث، أو للمفاهيم المنبثقة من نموذجي جاكسون و غريماس.

و غني عن البيان أن بحثنا ليست من مهمته تتبع كل تلك الأعمال لأنه من الصعب علينا الإطاحة بها، وإنما علينا تتبع أنشطة المتوكل و أبحاثه الوظيفية ⁽¹⁾، إذ بدأت في إطار نحو الجملة يبحثه الموسوم بـ " الوظائف التداولية في اللغة العربية " سنة 1985، الذي تناول فيه باستفاضة الوظائف التداولية الأربعة (البؤرة والمحور و المبتدأ و الذيل)، حيث كيف هذه الوظائف تكييفاً أصيلاً مع اللغة العربية، مضيفاً إليها وظيفة خامسة هي وظيفة المنادى التي أصبحت واردة في نظرية النحو الوظيفي. و في سنة 1886 أصدر كتاب: " دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي "، الذي تميز بتناوله لوظيفة الفاعل في اللغة العربية تناولاً جديداً، يختلف عما ألفناه في النحو العربي القديم.

و في سنة 1987 أصدر كتابين هما:

أ- " من البنية الحملية إلى البنية المكونية ": تناول المؤلف فيه قضية المفعول كوظيفة تركيبية، برهن على ورودها في اللغة العربية، ضمن إطار مفهوم الوجهة (Perspective)، و هو إطار نحوي جديد مختلف عن الإطار المعروف في النحو القديم.

ب- " من قضايا الربط في اللغة العربية ": رصد فيه المؤلف خصائص تراكيب الجملة الاسمية بصفة عامة، و خصائص تراكيب الجملة الرباطية (التراكيب التي تظهر فيها كان و أخواتها) بصفة خاصة، انطلاقا من مفاهيم المقولات الزمانية و الجهمية.

و في سنة 1988 أصدر كتابين هما:

أ- " قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية ": تناول فيه اشتقاق أصول مفردات اللغة العربية بصفة عامة، و اشتقاق المحمولات الفعلية في الجملة بصفة خاصة، في إطار وظيفي حديث، أو ما يعرف في الصرف القديم باسم المجرد و المزيد، و أوزان هذا الأخير و معانيه.

ب- " الجملة المركبة في اللغة العربية ": تناول فيه الجملة البسيطة و الجملة المركبة، مقسما إياها إلى جملة مركبة تركيبيا إجماليا و جملة مركبة تركيبيا غير إجمالي.

و في سنة 1989 نشر كتاب: " اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) ":

عرف فيه بالمبادئ النظرية و المنهجية الثاوية خلف الدراسات الوظيفية بوجه عام و الوقوف على عملية النمذجة المعتمدة لهذه المبادئ.

و في سنة 1993 نشر كتابين هما: " الوظيفة و البنية " و " آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي"، حيث يدخل الأول في إطار نحو الجملة، أما الكتاب الثاني فيعتبر بداية لمرحلة قائمة بذاتها، هي مرحلة " نحو النص ".

و في سنتي 1995 و 1996 نشر كتابين هما على التوالي:

أ- " قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ".

ب- " قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي ".

و الكتابان كما يلاحظ متكاملان، لأنه يتعين على الباحث الذي يروم وصف و تفسير خصائص اللغات الطبيعية متخذا النحو الوظيفي (و كل نظرية مؤسسة تداوليا) إطارا أن يرصد تلك الخصائص في مستويين تمثيليين، مستوى البنية الدلالية التداولية و مستوى البنية الصرفية - التركيبية، و أن يستكشف ويصوغ القواعد و المبادئ التي تكفل الربط بين هذين المستويين.

في هذا الاتجاه، عرض المؤلف من خلال الكتاب الأول لكيفية التمثيل الدلالي و التداولي لخصائص الجملة في اللغة العربية من خلال قضايا تنظيم المداخل المعجمية و الالتباس و التوجيه القضوي والترجمة. وتتاول في الكتاب الثاني القواعد و المبادئ التي تضطلع بنقل البنية الدلالية - التداولية التحتية إلى بنية المكونات (أو البنية السطحية بتعبير التوليديين).

و في سنة 1999 نشر مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان: " **التعجب في النحو الوظيفي: أهو نمط جملي أم قوة إنجازية أو وجه قضوي ؟** "، أثبت فيها خلافا لما ذهب إليه " سيمون ديك " أن التعجب ليس فعلا لغويا، و ذلك بعد دراسة مستفيضة ، خلص فيها إلى أن التعجب وجه قضوي، تلائمه مواصفات الوجه الذاتي، لأنه موقف يتخذه المتكلم من فحوى خطابه، و ليس علاقة تربط المتكلم بمخاطبه، وبالتالي فهو ليس فعلا لغويا، شأنه في ذلك شأن أسلوب التمني و الدعاء و الندبة و الاستغاثة.

و نشر في سنة 2001 كتابه الموسوم ب: " **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص** " : و هو يعتبر بمثابة جزء ثالث للكاتبين السابقين اللذين اهتمتا بضبط قواعد اشتقاق الجملة بصفة عامة و الجملة البسيطة بصفة خاصة، بصورة نهائية ضمن إطار نصي جديد، ينطلق فيه المتوكل من مقولة التماثل التي ترى أن مكونات النص و علاقاته تماثل المكونات والعلاقات التي تحكم الجملة، و عليه يمكن توسيع نحو الجملة ليشمل نحو النص.

و نشر في سنة 2003 كتابه الموسوم ب: " **الوظيفة بين الكلية و النمطية** " .

و الكتاب يعتبر تدعيما لأطروحة التماثل بين بنية الخطاب و بنية الجملة على مستوى الدراسة العمودية، التي دافع عنها في كتابه السابق من جهة، و محاولة جادة لا تتجاوز إطار اللغة الواحدة إلى إطار لغات متباينة نمطيا على مستوى الدراسة الأفقية، و تهدف إلى اقتراح نحو كلي يضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان من جهة أخرى، ضمن المبادئ العامة لنظرية النحو الوظيفي و على رأسها مبدأ تحقيق الكفاية النمطية.

و في السنة نفسها (2003) قدم مداخلة بالفرنسية موسومة ب: " **لمحة عن النحو الوظيفي و البحث اللساني في المغرب** " تحدث فيها عن الحويلة و الآفاق المستقبلية للبحث اللساني في المغرب بصفة عامة، ولنظرية النحو الوظيفي بصفة خاصة.

و على ما يبدو أن الباحث يلجأ إلى الكتابة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، إما في الملتقيات الدولية داخل الوطن أو خارجه، أو في نشر بعض المقالات في المجلات الدولية المتخصصة، التي يقوم بدمجها في أبحاثه الأصلية باللغة العربية، بعد أن يقوم بدمجها في مصنف باللغة الفرنسية أو الإنجليزية ليطلع عليها ممن يهيمه الأمر من المتخصصين في المجال اللساني.

- الفكر اللساني عند أحمد المتوكل:

يحثل النحو الوظيفي الذي اقترحه الباحث أحمد المتوكل مكانة هامة في معالجة قضايا الجملة العربية تركيبيا ومعجميا وصوتيا وتداوليا، وعديدة هي الدراسات التي تناولت أحمد المتوكل، نخص بالذكر: "مصطفى غلفان"، في كتابه " اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية "، و "حافظ اسماعيلي علوي" في أطروحته للدكتوراه الموسومة ب: " تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ". و منذ أعمال ديك سنة 1998، ونظرية النحو الوظيفي لم تتجاوز قضايا الجملة إلى الخطاب، وهو ما ترجمه المتوكل سنة 2001، في كتابه " قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص " محاولا التأسيس للسانيات تفترض تماثلا بين بنية الجملة، وبنية الخطاب، و بالتالي فآليات معالجة قضايا الجملة صالحة لأن تكيف لمعالجة قضايا النص. وبهذا نتحاشى التمييز المزعوم بين لسانيات الجملة (linguistique de phrase)، ولسانيات النص (linguistique de texte) وإن كان هناك اختلافا بين النص والجملة، فنحوهما حسب المتوكل نحو واحد لا نحوان، فالجملة وحدة تركيبية مستقلة في الكلام، أما النص فوحدة تربطها علاقات اتساق وانسجام.

خلاصة القول: إن المتوكل انتقل من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب، مما يجعل مشروعه معتادا به، ومشروعا وظيفيا متكاملًا.

الباب الثاني:

علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي (في مفتاح العلوم)

- تمهيد .
- الفصل الأول: مبدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال و الظواهر الكلامية المتعلقة به عند السكاكي.
- الفصل الثاني: موقع مبادئ السكاكي الوظيفية في اللسانيات الحديثة بالمقارنة إلى:
 - البنيوية الوظيفية .
 - التوليدية التحويلية .
 - نظرية النحو الوظيفي .

يعد أبو يعقوب السكاكي⁽¹⁾ (ت626هـ) من أعيان رجال البلاغة في القرن السابع، و لقد اشتهر في عصره شهرة واسعة، و له مصنفات شتى لعل أهمها كتاب "مفتاح العلوم". و الواقع أن السكاكي لم يقصد في البداية إلى تأليف كتاب في البلاغة بمفهومها الخاص المتداول، و أول شاهد لذلك عنوان الكتاب (مفتاح العلوم)، « فالكتاب ليس مفتاحا لكل العلوم، بل هو مفتاح لعلم واحد، سماه: "علم الأدب"... و علم الأدب هو حصيلة عدة أنواع أو علوم أدبية تبدأ من علمي الصرف والنحو ثم تتوسع إلى علمي المعاني والبيان و ما يقتضيانه أو يطلبانه من مباحث الاستدلال والشعر»⁽²⁾. و يتضح هذا من كلامه التالي: " قد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لأبد منه، و هي عدة أنواع متآخذه، فأودعته علم الصرف بتمامه، و أنه لا يهتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة..... و أوردت علم النحو بتمامه و تمامه بعلمي المعاني والبيان «⁽³⁾. و قد جعل هذا الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية، خص الأول منها بعلم الصرف و الاشتقاق بأنواعه (الصغير و الكبير و الأكبر)، و جعل القسم الثاني لعلم النحو، أما القسم الثالث فخص به علمي المعاني و البيان، و ألحق بهما مباحث عن الفصاحة ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية. و وجد أن علم المعاني يحتاج من ينظر فيه إلى الوقوف على الحد و الاستدلال، ففتح لعلم المنطق مبحثا أحاط فيه بمسائله. و وجد أيضا أن من يتدرب على علمي المعاني و البيان يحتاج إلى الوقوف على علمي العروض و القوافي، فأفرد لهما المبحث الأخير في الكتاب. و بذلك اشتمل المفتاح على علوم الصرف و النحو و المعاني و البيان و المنطق و العروض و القوافي⁽⁴⁾.

1- هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ولد في خوارزم سنة 555 للهجرة، احترف صناعة المعادن حتى الثلاثين من عمره، ثم خطر له أن يخلص للعلم فتفرغ له، و أكب على دراسة الفلسفة والمنطق و علم الكلام و الفقه و أصوله، و علوم اللغة البلاغية حتى أتقنها.

2- محمد العمري، البلاغة العربية: أصولها و امتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، دط، ص 479 - 480.

3- السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبط و تعليق: نعيم زورور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2: 1987، ص 6.

4- شوقي ضيف، البلاغة: تطور و تاريخ، دار المعارف، مصر، ط 2، ص 287.

و في الواقع ترجع شهرة السكاكي العلمية إلى القسم الثالث من كتابه « الذي أعطى فيه للمعاني و البيان و الفصاحة و البلاغة و البديع الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده يدرسونها و يشرحونها مرارا و تكرارا. و ما أعطاه لعلوم البلاغة ليس ابتكارا خالصا له، و إنما هو تلخيص دقيق يجمع فيه بين أفكاره الخاصة و أفكار البلاغيين من قبله. و قد صاغ ذلك كله صياغة مضبوطة محكمة بقدرته المنطقية في التعليل و التجريد و التعريف و التقسيم و التفرع و التشعيب »⁽¹⁾.

و نظرا لما قدمه السكاكي في هذا المجال، كان موضع اهتمام الباحثين و البلاغيين العرب، لأن بلاغته تجمع بين النحو و المنطق و الشعر، أي أنها تجمع بين العلوم الثلاثة: البيان و البديع و العروض، و بهذا «... يعتبر السكاكي اليوم موضع عناية من طرف اللسانيين التداوليين، و المناطقة فضلا عن البلاغيين و المقعدين...»⁽²⁾.

و من خلال هذه الجولة السريعة في كتاب " مفتاح العلوم " يتضح لنا أن الجهاز الواصف عند السكاكي يتألف من أنساق القواعد الآتية⁽³⁾:

- قواعد صوتية - صرفية تضطلع بتكوين المفردات.
- قواعد نحوية تتكفل بتأليف المفردات فيما بينها لتكوين الجملة.
- قواعد تداولية (علمي "المعاني" و "البيان") تضطلع برصد الرابط القائم بين الجملة خرج القواعد النحوية و الطبقات المقامية الممكن أن تنجز فيها (مطابقة المقال لمقتضى الحال).
- و انطلاقا من هذه القواعد التداولية سنحاول إبراز وظيفة السكاكي و هل يمكن أن نعتبرها "وظيفة قوية" تقوم بدور "توليدي" (بمعنى أن الخصائص التداولية ممثل لها في الأساس ذاته) عند الجرجاني كما يرى المتوكل⁽⁴⁾ أم هي "وظيفة ضعيفة" تقوم بدور "تأويلي".

1- عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، ص 271.

2- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها و امتداداتها، ص 27.

3- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 36.

4- المرجع نفسه، ص 36.

الفصل الأول:

- 1- علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي (مبدأ "مطابقة الكلام لمقتضى الحال").
- 2- الظواهر الكلامية (أو التداولية) التي درسها السكاكي في مفتاح العلوم (القسم الثالث):
 - أ- الإسناد الخبري و أحواله.
 - ب- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند إليه.
 - ج- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند.
 - د- الفصل و الوصل.
 - هـ- الإيجاز و الإطناب.
 - و- الطلب (أو الإنشاء).
 - ز- ظاهرة الأفعال الكلامية.

نشير في البدء إلى أن تعاملنا مع هذا المبحث سيكون انتقائياً، أي أن اهتمامنا سينصب على ما هو وارد و شديد الارتباط بموضوعنا « علاقة البنية بالوظيفة »، فسيمكننا هذا من توجيه طاقتنا نحو الظواهر التي درسها السكاكي و المتعلقة بهذا المبدأ الهام، بل إن الهدف الذي نروم تحقيقه هو الوقوف على فهم أفضل للتصور الوظيفي في ممارسات اللغويين العرب القدامى (من خلال السكاكي).

1- علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي :

يراعي أبو يعقوب السكاكي هذا المبدأ في "مفتاحه" و يسميه: " مطابقة الكلام لمقتضى الحال "، ويبسط الكلام في القسم الثالث من "المفتاح" شارحاً المقتضيات الدلالية و النفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغاً. و يعرض السكاكي هذا المبدأ المنهجي السالف الذكر بقوله: «... ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبها مقام، و لكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، و ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن و القبول و انحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به. و هو الذي نسميه **مقتضى الحال**، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم و إن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة...»⁽¹⁾.

ثم راح يفصل - في هذا القسم دائماً - اعتبارات ركني الجملة، و هما المسند إليه و المسند، و أحوال كل منهما من جهة التذكير، و من جهة التعريف بالأداة، و التعريف بالإضافة، و أحوال كل منهما من جهة العلمية، و الموصلية، و الوصف، و التقديم، و التأخير، و قصر أحدهما على الآخر، و كون المسند اسماً أو فعلاً أو جملة، و ترك تخصيص أحدهما أو كليهما. و مما ذكره في ذلك أيضاً تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري و اعتبارات الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب، و من الظواهر التي درسها أيضاً تفصيل حالات كون المسند فعلاً أو اسماً أو جملة، و علاقة ذلك كله بالمعاني و الأغراض التي يؤديها ذلك المبنى في حال معين. و إلى ما هنالك من ظواهر بنيوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات المقامية التي ترد فيها، و هو ما يريده الوظيفيون المعاصرون بعبارة « **علاقة البنية بالوظيفية** ».

و ما ذكر إلى الآن حديث إجمالي لابد من تفصيله، و لهذا سنتناول هذه النماذج لتفصيل و تحليل جملة من المعاني المتعلقة بهذا المبدأ الهام، إذ تتطلب كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض أو مقام من المقامات بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له و لا يصلح إلا لها (لكل مقام مقال). و سنوضح، معتمدين على ما أورده السكاكي في مفتاحه، أن المفهوم الصحيح لمبدأ " مطابقة الكلام لمقتضى الحال " و مبدأ " لكل كلمة مع صاحبها مقام " هو أنه لا يجوز وضع أحد وجوه الكلام مكان وجه آخر.

2- الظواهر الكلامية التي درسها السكاكي: (في القسم الثالث من مفتاحه)

أ- الإسناد الخبري و أحواله :

مما يقرره السكاكي أن الإسناد خبري يختلف باختلاف أحوال السامع بحيث إذا كان خالي الذهن لم يؤكّد له. يقول: « فإذا ألقى الجملة الخبرية (يقصد المتكلم) إلى من هو خالي الذهن عما يلقي إليه... تستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم، و سمي هذا النوع من الخبر: ابتدائياً »⁽¹⁾. و إذا كان طالباً له في تحيّر أكد بمؤكّد واحد « بإدخال اللام في الجملة، أو إن، كنحو: لزيد عارف، أو إن زيدا عارف. و سمي هذا النوع من الخبر: طلبياً »⁽²⁾. و إذا كان منكراً له أورد ع: « مؤكدا بتأكيدين أو أكثر » كنحو: صادق إني، لمن ينكر صدقك إنكاراً، و إني لصادق، لمن يبالغ في إنكار صدقك، والله إني لصادق... و يسمى هذا النوع من الخبر: إنكارياً »⁽³⁾. و يسمى إخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة: إخراج مقتضى الظاهر أي مدى مطابقة الكلام (يقصد الخبر بالتحديد) للواقع .

1- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 170.

2- المصدر نفسه، ص 170.

3- المصدر نفسه، ص 171.

و بعد ذلك يذكر لنا السكاكي قصة مشهورة يدعم ما قاله، و هي تعتبر دليلا قويا و صريحا على الفكر الوظيفي التداولي عند اللغويين العرب القدامى لأنها تقوم على ملاحظة مقتضى الحال، أي مراعاة الموقف النفسي من حال السامع تجاه ما يُخبر به، و اضطرار المتكلم إلى تعديل الكلام و التصرف فيه حتى يلاءم حال السامع و يؤدي وظيفته التواصلية الإبلغية، و هو ما يعرف عند بعض اللسانيين الوظيفيين المعاصرين بـ «**التعاقب بين الوظيفة و البنية**» في الأنماط المقامية المختلفة.

و في تلك القصة أن الكندي الفيلسوف ⁽¹⁾ قال لأبي العباس ⁽²⁾: «**إني لأجد في كلام العرب حشوا يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، و المعنى واحد، فقال له أبو العباس: بل المعاني مختلفة، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، و قولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، و قولهم: إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه**» ⁽³⁾.

فالجملية الخبرية الواحدة تنتسب إلى ثلاث جمل خبرية، بفعل اختلاف حال السامع و مراعاة المتكلم لتلك الحال، و هي:

(أ) - عبد الله قائم.

(ب) - إن عبد الله قائم.

(ج) - إن عبد الله لقائم.

ف (أ) إخبار عن قيامه، و (ب) جواب عن سؤال سائل، و (ج) رد على إنكار منكر. و قد تلقى اللغويون العرب جواب أبي العباس (المبرد) بالقبول و التسليم و زادوا عليه أن أطلقوا على كل نوع من هذه الأخبار اسما، فسموا الأول خبرا ابتدائيا، و الثاني خبرا طلبيا، و الثالث خبرا إنكاريا⁽⁴⁾،

1- هو يعقوب بن إسحاق الكندي المترجم، من نسل الأشعث بن قيس رضي الله عنه. و كان عظيم المنزلة عند المأمون و ابنه أحمد، و له نحو مائتي تأليف ما بين كتاب و رسالة في جميع العلوم. و هو أحد فلاسفة العرب و المسلمين على مر العصور. توفي سنة 260 هـ/873 م.

ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 312 (الهامش *).

2- اختلف فيمن يكون: أهو ثعلب أم المبرد؟ و قد كانا متعاصرين و متفقين في الكنية، و يرجح أنه الثاني.

ينظر: دلائل الإعجاز، ص 312 (الهامش **).

3- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 171. و ينظر أيضا: دلائل الإعجاز، ص 312.

4- المصدر نفسه، ص 170 - 171.

و قد يقولون : الضرب الابتدائي، و الضرب الطلبي، و الضرب الإنكاري⁽¹⁾. و في رأي السكاكي أن الجملة في النوع الأول تستغني عن مؤكدات الحكم، و في الثاني يستحسن لها أن تقوى بإدخال أدوات التوكيد، و في الثالث يستوجب المقام تأكيد الكلام، و لكل من هذه الظواهر مبدأ هام تخضع له، يسميه السكاكي بـ: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال".

أما اللغويون الوظيفيون، فإنهم ينطلقون في دراستهم لهذه الظواهر اللغوية من مبدأ أن الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللغة كما أن كل أداة من الأدوات التي يستعملها المتكلم تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها⁽²⁾.

و يذهب سيمون ديك إلى أن « التفسير الوظيفي للظواهر اللغوية لا يقوم على فرضية الترابط البسيط بين الصورة و الوظيفة بل يقوم، بالعكس من ذلك، على شبكة من المتطلبات و القيود المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤول، إذا أخذ كل منها على حدة إلى مبدأ وظيفي⁽³⁾. و من هذه المبادئ التي تنتمي إلى هذه الشبكة ما سيأتي⁽⁴⁾ :

- 1- التفسير الوظيفي لظاهرة لغوية ما (تزامنيا أو تطوريا) هو التفسير الذي تكون في إطاره هذه الظاهرة ناتجة عن مبدأ (أو مبادئ) يرتبط بأحد مقومات اللغة الوظيفية.
- 2- مقومات اللغة الوظيفية تنتمي إلى المتطلبات و القيود المفروضة على اللغات الطبيعية.
- 3- هذه المتطلبات و القيود يمكن تقسيمها على النحو الآتي:
 - أ- الأغراض و الأهداف التي تستعمل من أجل تحقيقها عبارات اللغة الطبيعية.
 - ب- وسائل استعمال اللغات الطبيعية.
 - ج- ظروف استعمالها.
- 4- الهدف الأصل من استعمال اللغة هو إقامة التواصل، و الأهداف الأخرى أهداف ثانوية أو مشتقة.

1- الخطيب القزويني (جلال الدين)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1985، ص 24.

2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 53.

3- المرجع نفسه، ص 55.

4- المرجع نفسه، ص 55 - 56.

5- الوسيلة الأصل لاستعمال اللغة هي القناة الصوتية - السمعية، الوسائل الأخرى وسائل ثانوية.

6- ظروف استعمال اللغة يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أ - ظروف مادية (فيزيائية).

ب- ظروف اجتماعية.

ج- ظروف لغوية.

7- تفترض المقومات الوظيفية للغة مجموعة محدودة من الحلول الممكنة، هذا المجال المحدود من الحلول يطابق مفهوم "اللسان الطبيعي الممكن".

8- تحدد المقومات الوظيفية للغة - بطريقة غير مباشرة - مفهوم "التطور اللغوي الممكن": و هو الذي يجب أن ينقل لغة ممكنة إلى لغة ممكنة أخرى.

9- يمكن أن تفرض المقومات الوظيفية للغة متطلبات متعارضة.

10- ثمة تنافس بين المقومات الوظيفية المختلفة، حيث تُعدّ مرحلة ما من مراحل تطور اللغة حلاً يتوسط هذا التنافس.

11- القول بأن ظاهرة لغوية ما لا يمكن أن تفسّر من وجهة نظر وظيفية، يعني أننا لم نتمكن بعد من إيجاد تفسير وظيفي لهذه الظاهرة.

و من الظواهر التي تعتبر ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام (أي بمختلف الظروف المقامية التي تنجز فيها الجمل)، يقترح لنا ديك بالنسبة للمستوى الوظيفي الثالث (مستوى الوظائف التداولية) أربع وظائف⁽¹⁾: المبتدأ (Theme) و الذيل (Tail) و البؤرة (Focus) و المحور (Topic). و يعتبر الوظيفتين الأوليتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل⁽²⁾، و يعتبر الوظيفتين الثانيةين وظيفتين داخليتين، بمعنى أن الوظيفتين الأوليتين تسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل في حين أن الوظيفتين الثانيةين تسندان إلى مكونين يعتبران جزأين من العمل ذاته.

1- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17.

2- الحمل: المقصود به هو البنية الحملية (أو البنية الإسنادية). ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية، ص 30 و ما بعدها.

و يقترح المتوكل أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة " المنادى " التي يعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف لا لوصف اللغة العربية فحسب بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة. كما يقترح أن يميز داخل وظيفة البؤرة نفسها بين أنماط متعددة من البؤرة⁽¹⁾، حتى يكون تحليل الواصف للعبارة اللغوية من منظور التبئير تحليلًا ملائمًا. و لقد توصل المتوكل لهذا الاقتراح بعدما قارن⁽²⁾ بين الاقتراح الوارد في البلاغة العربية و الاقتراح الذي يقدمه ديك وآخرون في إطار النحو الوظيفي ، فلاحظ ما يلي:

1- وجود تقارب ملموس جدا بين أنواع البؤرة الواردة في الاقتراحين. حيث وجد في الاقتراحين معا تقابلا بين نوعين أساسيين: بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب و البؤرة المرتبطة بالمعلومة التي يقوم حولها خلاف أو عدم اتفاق تام بين المتخاطبين. و يصطلح على النوع الأول من البؤر في الاقتراح الوظيفي " بؤرة التتميم " و هو ما يمكن ربطه بما يعرف في البلاغة العربية بـ "الخبر الابتدائي " و هو نوع (أو ضرب) من أنواع الخبر الذي يلقي إلى خالي الذهن. أما النوع الثاني من البؤر فيكاد يكون تطابقا تاما لا بين المفاهيم فحسب بل كذلك بين الاصطلاحات ذاتها نحو: " بؤرة الحصر " تطابق: الحصر في البلاغة العربية، و « بؤرة التعويض » تطابق القلب...

2- و يختلف الاقتراح الذي يقدمه ديك عن اقتراح البلاغيين بالنظر إلى عدد أنماط البؤر المميز بينها، فلا يوجد، في الاقتراح الثاني، ما يقابل بؤرتي الإضافة و الموازة.

1- سبق و أن ميّز المتوكل بين نوعين فقط من البؤرة و هي بؤرة الجديد و بؤرة المقابلة في كتابه " الوظائف التداولية في اللغة العربية " (ص 28 و ما بعدها) و اعتقد أنها كافية لوصف البنيات المبارة في اللغة العربية وفي عدد كبير من اللغات الطبيعية، و لكنه أعاد تصنيف البؤرة في كتابه " الوظيفة و البنية " واقترح خمسة أنواع من البؤر يرى بأنها كفيلة بتمكيننا من رصد الفروق القائمة بين ضروب التراكيب المبارة الواردة في اللغة العربية و في عدد غير قليل من اللغات الطبيعية.

2- أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية، ص 147 - 148.

و يضيف المتوكل قائلا: « إلا أنه من الملاحظ أنه من الممكن الاستغناء عن هذين النوعين من البؤر. فبؤرة الإضافة لا تختلف اختلافا جذريا عن بؤرة " التتيم " إذ إن المعلومة المضافة ليست في الواقع إلا معلومة تتم ما هو متوافر من المعلومات لدى المخاطب و بؤرة " الموازة " لا تباين كثيرا بؤرة " التعويض ". فالجملة: اشترى خالد حذاء لكن عمر اشترى معطفا، مثلا، تنجز في طبقة مقامية يكون فيها المتكلم قاصدا تعويض معلومات المخاطب بالمعلومة التي يعتقد أنها المعلومة الواردة، فهي تقال لمن يعتقد أن " عمرا " كذلك اشترى حذاء «⁽¹⁾. و بعد هذا يستخلص أن الاقتراحين البلاغي القديم و الوظيفي الحديث متكافئان بالنظر لتتميط البؤر.

بناء على هذا كله، أقام المتوكل تمييزا أوليا بين نمطين أساسيين من البؤر: بؤرة الجديد و بؤرة المقابلة، وعرفهما كما يلي⁽²⁾:

أ- تسند بؤرة الجديد المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يجهلها أحد المتخاطبين.
ب- تسند بؤرة المقابلة إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يشكل ورودها محط جدال بين المتخاطبين.

و يقترح تفريع هذه البؤرة إلى البؤر الأربع الآتية: بؤرة الانتقاء و بؤرة الحصر و بؤرة التثبيث و بؤرة القلب، و يعرف هذه الوظائف الفرعية على النحو الآتي⁽³⁾:

أ- تسند بؤرة الإنتقاء إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات على اعتبار أنها المعلومة الواردة. و تأخذ هذه البؤرة المكون المتصدر في الجمل التي من قبيل: هندا عشق خالد.
ب- تسند بؤرة الحصر إلى المكون العامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة) تعد القيمة الواردة. و تظهر هذه البؤرة في التراكيب المتضمنة لأداة الحصر كالتراكيب الممثل لها بالجملتين:

أ- ما يعشق خالد إلا هندا.

ب- إنما يعشق خالد هندا.

1- أحمد المتوكل، الوظيفة و البنية، ص 148.

2- المرجع نفسه، ص148.

3- المرجع نفسه، ص149.

- ج- تسند بؤرة التثبيث: إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على ورودها. و تظهر هذه البؤرة في التراكيب شبه المفصولة التي من قبيل: التي يعشقها خالد هند.
- د- تسند بؤرة القلب إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة يعدها غير واردة. و ترد هذه البؤرة في التراكيب التي من قبيل:
- أ- يعشق خالد هنداً لا زينب.
- ب- ما زينب يعشق خالد بل هنداً.

أهم ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم: أن التباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب. ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعاً للأنماط (أو الطبقات) المقامية التي تنجز فيها، و هذا ما لاحظناه كذلك عند السكاكي الذي يشرح في مفتاحه المقاضيات الدلالية والنفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغاً.

ب- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند إليه :

بعد حديث السكاكي عن الإسناد الخبري و اختلافه باختلاف أحوال السامع، يخرج إلى بيان أحوال المسند إليه من جهة حذفه و ذكره و تعريفه و وصفه و تنكيره و تقديمه على المسند (الخبر) و تأخيره عنه و تخصيصه و قصره و المقننات البلاغية لذلك كله، فكل بنية تركيبية من هذه البنى لا تصلح إلا لغرض معين أو لمقام معين، و بالمقابل لا يصلح إلا لها. يقول السكاكي: « حسن الكلام و قبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال، و على لا انطباقه »⁽¹⁾.

- حذف المسند إليه :

يبدأ السكاكي بحذف المسند إليه قائلاً، إنه قد يحذف لضيق المقام أو للاحتراز عن العبث أو لشهادة القرينة أو للقصد إلى عدم التصريح أو لمناسبة أخرى يقتضيها المقام لا يهتدي إلى أمثالها العقل السليم. و يرسل كثيرا من هذه التعليقات لحذفه مستشهدا بأمثلة كثيرة نختار منها ما يلي: قوله تعالى: ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾⁽²⁾ إذ لم يقل: هذه سورة أنزلناها، و قوله: ﴿ و ما أرداك ما هية نار حامية ﴾⁽³⁾ إذ لم يقل: هي نار حامية. ومنه، فالحالة التي تقتضي حذف المسند إليه هي أن يكون السامع عارف القصد إليه ومستحضرا له عند ذكر المسند.

- إثبات (ذكر) المسند إليه :

يتحدث السكاكي عن ذكره قائلاً إن الحالة التي تقتضي إثباته هي أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، و المراد إما تخصيصه كقولك: زيد جاء، و عمرو ذهب، و خالد في الدار، أو يذكر لإحضاره في ذهن السامع أو للتنبيه على غاوته أو لغرض التوضيح و التقرير أو لغرض التعظيم أو الإهانة كما يكون في بعض الأسماء، أو للاستداز بذكره كما يقول الموحد: الله خالق كل شيء، و رازق كل حي، أو لغرض البسط في الكلام و مثاله ﴿ نعبد أصناما فنظل لها عاكفين ﴾⁽⁴⁾ « فقد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الأصنام و افتخارا بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر، و هو أصناما. أو لأن الأصل في المسند إليه هو كونه مذكورا أو ما جرى هذا المجرى »⁽⁵⁾.

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص175.

2- النور / 01.

3- القارعة / 10 - 11.

4- الشعراء / 71.

5- السكاكي، المصدر نفسه، ص 178.

- تعريف المسند إليه :

يأتي تعريف المسند إليه على أحوال كثيرة إذ يكون مضمرا أو علما أو اسما موصولا أو اسم إشارة أو معرّفا باللام أو بالإضافة، و لكل حال مقتضياتها البلاغية، فإضماره حسب مقامات الكلام مثل مقام الحكاية كقول الشاعر (1):

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدرا منها و لا أرد

أو مقام الخطاب كقولها:

و أنت الذي أخلفتني ما وعدتني و أشمت بي من كان فيك يلوم

ثم يضيف السكاكي قائلا إن الخطاب قد يكون لغير معين لإفادة العموم كما في الآية الكريمة: ﴿ و لو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم ﴾ (2).

و يعرف المسند إليه بالعلمية لإحضاره بعينه في ذهن السامع أو لغرض تعظيمه أو إهانته بذكر لقبه أو كنيته مثل قوله تعالى: ﴿ تبت يدا أبي لهب ﴾ (3).

و يعرف المسند إليه بالموصولية إذا لم يكن السامع يعرف من أحواله إلا ما يقترن بالموصول مثل: الذي كان معك أمس لا أعرفه، أو تحولا عن اسمه استهجانا له أو لغرض زيادة التقرير كما في قوله عز و علا: ﴿ و راودته التي هو في بيتها عن نفسه ﴾ (4). أو لغرض بيان العلة في الخبر و نحو ذلك كإرادة التعظيم والتحقير.

و يعرف باسم الإشارة لإحضاره في ذهن أو لكمال العناية بتمييزه و تعيينه، كقوله: ﴿ أولئك على هدى من ربهم و أولئك هم المفلحون ﴾ (5).

أو لغرض التحقير كقوله: ﴿ و ما هذه الحياة الدنيا إلا لهو و لعب ﴾ (6)، أو لغرض التعظيم كقوله تعالى: ﴿ و تلك الجنة التي أورثتموها ﴾ (7).

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 179.

2- السجدة/ 12.

3- المسد/ 01.

4- يوسف/ 23.

5- البقرة/ 05.

6- العنكبوت/ 64.

7- الزخرف/ 72.

أو لمقامات أخرى لا تكاد تتحصر، يقول السكاكي: « و لطائف ذلك لا تكاد تتضبط »⁽¹⁾.
و يعرف بالألف و اللام لغرض الاستغراق إما للحقيقة أو للأفراد أو للعهد. و يعرف بالإضافة لإحضاره
في ذهن السامع، أو لأنها أخصر طريق عندما يكون المقام مقام اختصار، كقول الشاعر⁽²⁾:
هواي مع الركب اليمانيين مصعد جنيب و جثماني بمكة موتق

أو للتعظيم أو للتحقير أو لاعتبار مجازي دقيق، كقوله:
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

- وصف المسند إليه :

يوصف المسند إليه لغرض كشفه كشفا تاما، « كما إذا قلت: الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى
فراغ يشغله، أو قلت المتقي الذي يؤمن و يصلي و يزكي على هدى من ربه، فبينت بالوصف على أطف
وجه أن المتقي هو الذي يفعل الواجبات بأسرها، و يجتنب الفواحش و المنكرات على آخرها، و كشفته
كشفا كأنك حددته »⁽³⁾.

أو لغرض مدحه كقولك: الله الخالق البارئ المصور، أو ذمه كقولك إبليس اللعين ضال مضل، أو تخصيصه
كقولك: زيد التاجر عندنا، أو تأكيده كقولك: أمس الدابر لا يعود.

- تأكيد :
يؤكد المسند إليه لدفع الشك أو للتقرير أو للشمول و الإحاطة كقولك: عرفني الرجلان كلاهما، والرجال
كلهم.

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 184.

2- المصدر نفسه، ص 186.

3- المصدر نفسه، ص 187.

- بيان و تفسير المسند إليه :

يعطف على المسند إليه عطف بيان لزيادة إيضاحه. و نرى السكاكي هنا يعرض لآية سورة النحل:
﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾⁽¹⁾ و يقول إنها من هذا الباب إذ شفعت فيها كلمة إلهين
بائنين و كلمة إله بواحد، « لأن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية و معنى التثنية، و كذا لفظ: إله يحتمل
الجنسية والوحدة، و الذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول و الوحدة في الثاني، ففسر إلهين باثنين، و
إله بواحد، بيانا لما هو الأصل في الغرض »⁽²⁾.

- البديل عن المسند إليه :

يقول السكاكي إن المسند إليه يُبدل منه لزيادة الإيضاح و التقرير في مثل: جاء القوم أكثرهم، سُلِب زيد
ثوبه.

- عطف المسند إليه :

يعرض للعطف عليه و اختلاف أحواله باختلاف أدواته و دلالاتها المختلفة، كقولك: جاعني زيد لا عمر،
لمن كان في اعتقاده أن عمرا جاعك دون زيد، أو أنهما جآك معا، و كقولك: جاعني زيد أو عمرو، إذا
كان المراد الشك فيه أو التشكيك، و كقولك: جاعني أخوك أي زيد، إذا كان المراد التفسير.

- فصل المسند إليه :

يرى السكاكي أن الحالة التي تقتضي الفصل بين المسند إليه و المسند في مثل « زيد هو المنطلق » إن
كان المراد تخصيص المسند إليه بالمسند، « أو بعبارة أخرى لقصر المسند على المسند إليه »⁽³⁾.

- تكبير المسند إليه :

يقول السكاكي: يأتي التكبير إذا كان المقام للإفراد شخصا في مثل: جاعني رجل، أي فرد من أشخاص
الرجال، أو للإفراد نوعا في مثل الآية الكريمة: ﴿ و الله خلق كل دابة من ماء ﴾⁽⁴⁾، أي من ماء
مخصوص، أو إذا كان المقام غير صالح للتعريف أو لأن في تعيين المنكر مانعا يمنع،

1- النحل/51.

2- السكاكي، المصدر نفسه، ص 190. و ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور و تاريخ، ص 292.

3- ينظر: شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص 293.

4- النور/45.

أو لأن في شأنه ارتفاعاً أو انحأى و لك طاطا، يقصد التعظيم أو التحقير. أو إذا كان المقام للتهويل كقوله تعالى: ﴿ لكم في القصاص حياة ﴾⁽¹⁾، أي و لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من القتل.

- تقديم المسند إليه :

لكون ذكره أهم و ذلك يقع لاعتبارات مختلفة: إما لأنه الأصل و ليس هناك مقتضى للعدول عنه، و إما لأنه اسم استفهام كقولك: أيهم منطلق، أو لأنه ضمير شأن و معروف أن له الصدارة كقولك: هو زيد منطلق، وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده، أو للتفاوت أو التشاؤم بتقديمه أو للتعظيم أو لزيادة تخصيص، كقول الشاعر⁽²⁾:

سيوفا في عواتقهم سيوف
و إن صيف ألم فيهم خفوق

متى تهز بني قطن تجدهم
جلوس في مجالسهم رزان

و المراد هم خفوق.

- تأخير المسند إليه عن المسند :

و أما تأخيره فلغرض تقديم المسند، و سيعرض لأسباب ذلك عندما نتناول تقديم المسند إليه.

- قصر المسند إليه على المسند :

و أما قصره على المسند فلغرض التعيين كمن يعتقد أن « زيدا متمول و جواد، فتقول له: زيد متمول لا جواد، ليعرف أن زيدا مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجواد، أو تقول له: ما زيد إلا متمول، أو إنما زيد متمول »⁽³⁾، و كقوله تعالى: ﴿ ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم ﴾⁽⁴⁾ أي أن يوسف مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية.

1- البقرة/ 179.

2- السكاكي، المصدر نفسه، ص 195 - 196.

3- المصدر نفسه، ص 196.

4- يوسف/ 31.

و يشير السكاكي إلى أن هذا كله على مقتضى الظاهر و قد يخرج المسند إليه لا على مقتضى الظاهر، فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير لغرض العلنية بتميزه أو لأنه قصد التهكم به والسخرية منه و غير ذلك. و قد يوضع المضمرة موضع المظهر كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾، و قد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمرة كآية الكريمة: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾⁽²⁾. و هنا يتحدث السكاكي عمّا يسمى عند علماء علم المعاني بالالتفات قائلا: «... و العرب يستكثرون منه، و يرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع»⁽³⁾.

ج- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند :

ينتقل السكاكي في هذا الجزء إلى الحديث عن المسند و تصوير الاعتبارات في كفياته محذوفا و مذكورا و مفردا و جملة فعلية أو اسمية أو منكرا أو معرفا أو مقيدا بقيد أو مقدما أو مؤخرا فكل تركيب معناه الوظيفي الخاص به، و لكل بنية لفظية وظيفية إيلاعية توجبها ملابسات الخطاب ومقاصده، و هو ما يتضح من قول السكاكي: «... حتى يتهيأ لك أن يتسم لكل مقام بسمته، و أن يجري على حد مقتضاه على أقوم سمته»⁽⁴⁾.

- حذف المسند :

يحذف المسند إما لأن حالا سدَّ مسدَّه في مثل: أخطب ما يكون الأمير قائما، و إما قصدا للاختصار والاحتراز عن العبث كقوله تعالى: ﴿أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾⁽⁵⁾ و تقديره: النار شر من ذلكم، و إما ضيق المقام مع قصد الاختصار و الاحتراز عن العبث، كبحر قول الشاعر⁽⁶⁾:

قالت، و قد رأن اصفراري: من به ؟ و تنهدت فأجبتها: المتنهّد

و التقدير: المتنهّد هو المطالب دون: هو المتنهّد.

1- الإخلاص / 01.

2- الإخلاص / 02.

3- السكاكي، المصدر نفسه، ص 199.

4- السكاكي، المصدر نفسه، ص 205 - 206.

5- الحج / 72.

6- السكاكي، المصدر نفسه، ص 206.

نحن بما عندنا، و أنت بما عندك راض، و الرأي مختلف

أي نحن بما عندنا راضون، و إما أن يخرج ذكره إلى ما ليس بمراد، كقولك: أزيد عندك أم عمرو، و إما لاختبار السامع، هل يتنبه عند قرائن الأحوال أو ما مقدار تنبهه عندها.

- ذكر المسند :

يذكر المسند إما لأنه الأصل و إما لزيادة التقرير أو للتعريض بغباوة السامع أو لاستلذاذه أو التعجيب من المسند إليه بذكره نحو قولك: زيد يقاوم الأسد، أو لتعظيمه أو إهانته. و يشير السكاكي إلى المسند عندما يكون اسما للدلالة على الثبوت كنحو: زيد عالم، أو فعلا للدلالة على التجدد كنحو: زيد علم.

و يقيّد المسند لتربية الفائدة بالمصدر كنحو: ضربا شديدا، أو ظرف الزمان كنحو: ضربت يوم الجمعة، أو ظرف مكان كنحو: ضربت أمامك، أو السبب الحامل كنحو: ضربت تأديبا، أو المفعول به كنحو: ضربت زيدا، أو المفعول معه كنحو: جلست و السارية، أو الحال كنحو: زيد راكبا، أو التمييز كنحو: طاب زيد نفسا، أو الشرط كنحو: يضرب زيد إن ضرب عمرو. و قد يترك تقييد المسند « إذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد » (2).

- تكبير المسند :

يقول السكاكي إن تكبير المسند يأتي إما لأنه لا حاجة إلى تعريفه أو للتعظيم أو التحقير. و قد يخصص المسند إما بالإضافة، كقولك: زيد ضارب غلام، أو بالوصف كقولك: زيد رجل عالم. و هنا يقال المسند يسمى بالقلب في الكلام في مثل: "عرضت الناقة على الحوض" و الأصل "عرضت الحوض على الناقة" و يقول عن هذه الظاهرة أنها « شعبة من الإخراج، لا على مقتضى الظاهر، و لها شيوع في التراكيب، وهي مما يورث الكلام ملاحاة و لا يشجع عليها إلا كمال البلاغة، تأتي في الكلام و في الأشعار و في التنزيل» (3).

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 206.

2- المصدر نفسه، ص 209.

3- المصدر نفسه، ص 210 - 211.

يأتي المسند اسما معرفا إذا كان متشخصا عند السامع بإحدى طرق التعريف معلوما له مثل: زيد أخوك، أو أخوك زيد، و لكل حالة غرض خاص و فائدة لا تكون في الأخرى، « فإذا قلت أخوك زيد، قلته لمن يعتقد أبا لنفسه لكن لا يعرفه على التعيين، فيتصوره طالبا منك الحكم على أخيه بالتعيين، و إذا قلت: زيد أخوك قلته لمن يعلم زيدا و هو كالتالي أن يعرف حكما له، و أنه معتقد أن له أبا لكن لا يعلمه على التعيين، و كذلك إذا قلت أخوك الذي يحفظ التوراة، أو الذي يحفظ التوراة أخوك، أو أخوك هذا، أو هذا أخوك »⁽¹⁾. و يقول: « و إذا قلت: زيد المنطلق، قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد، إما باعتبار تعريف العهد إن كان المنطلق عنده معهودا، و إما باعتبار تعريف الحقيقة و استغراقها، و إذا قلت: المنطلق زيد، قلته للمتشخص في ذهنه المنطلق بأحد الإعتبارين: وهو طالب لتعيينه في الخارج »⁽²⁾.

و كأن السكاكي يستشهد على كلامه بما قاله عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن الفروق في الخبر⁽³⁾ و الذي أشرنا له عندما تناولنا وظيفية الجرجاني في الفصل الأول من الجزء الأول.

و يناقش هنا أيضا "لام التعريف" في مثل الرجل و المنطلق عارضا لآراء عبد القاهر الجرجاني و غيره ممن قالوا إنها قد تكون للاستغراق أو للحقيقة و الماهية أو للعهد الخارجي أو الذهني، و هو يرجح أنها دائما لتعريف العهد الذهني موافقا لبعض أئمة علم أصول الفقه، يقول: « و كل ذلك على ما نرى فاسد، و الأقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير »⁽⁴⁾.

و الملفت للنظر هنا ذكره لعلماء الأصول الذين كانوا يتطرقون كثيرا في أعمالهم إلى مسائل في النحو والمعاني و البيان لأنهم كانوا يبحثون في دلالات الألفاظ و التراكيب و هم بصدد دراسة النصوص الشرعية كما رأينا في الفصل الأول من الجزء الأول.

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 213.

2- المصدر نفسه، ص 213.

3- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 203.

4- السكاكي، المصدر نفسه، ص 215.

- عندما يكون المسند جملة:

يأتي المسند (الخبر) جملة إما لتقوية الحكم كقولك: بكر يشكرك إن تعطه، و الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص، أو لكونه (المسند) سببياً أي هناك رابط بين المسند و المسند إليه (الخبر و المبتدأ) يفيد تقوية الصلة بينهما، و تكون الجملة إما فعلية لإفادة التجدد كقولك: زيد انطلق أو ينطلق، أو اسمية لإفادة الثبوت كقولك: زيد أبوه منطلق.

- تأخير المسند و تقديمه :

يتأخر المسند إذا كان ذكر المسند إليه أهم كما سبق و أن رأينا، و قد يتقدم (المسند) إما لأنه اسم استفهام كنحو: كيف زيد؟ و أين عمرو؟ و متى الجواب؟، و إما الكافرون، لمسند إليه كقوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِي دِينٌ ﴾⁽¹⁾، أو أن يكون المراد التثبيته على أنه خبر لا نعت كقوله تعالى: ﴿ وَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَ مَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾⁽²⁾، أو أن يكون قلب السامع معقوداً به كقولك: قد هلك خصمك لمن يتوقع ذلك، أو للتفاؤل أو لأهميته عند القائل أو للتشويق.

و يرى السكاكي أن المسند إذا كان فعلاً و تقدم عليه المسند إليه في مثل: أنا عرفت، و أنت عرفت، و زيد عرف، أفاد ذلك إما تقوية الحكم أو اصييص دون جمع بينهما، فالجملة إما أن تكون جارية على الظاهر و هو أن " أنا " مبتدأ و " عرفت " خبره و عندها يكون الغرض من التقديم تقوية الحكم، و إما أن يكون المسند إليه فيها كان متأخراً في الأصل على أنه فاعل فتقدم به المتكلم، و عندها يكون الغرض من التقدم التخصيص. و يصر في مثل " زيد عرف " تقوية الحكم و في مثل " رجل عرف " التخصيص، يقول : « بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم، و حق المنكر حمله على وجه التخصيص »⁽³⁾.

1- الكافرون / 06.

2- البقرة / 36.

3- السكاكي، المصدر نفسه، ص 223.

يعقد السكاكي فصلا للفعل و ما يتعلق به من ظواهر: كالحذف و الذكر و التقديم و التأخير... لتحقيق أغراض يريدونها المتكلم و تقتضيها ملابسات الخطاب. فالفعل يحذف في بعض الصيغ و في الجواب عن السؤال كقوله تعالى: ﴿ و لئن سألتهم من خلق السموات و الأرض يقولن الله ﴾ (1).

و يذكر للحاجة إليه في الكلام يقول: « و أما الحالة المقتضية لإثبات الفعل فاشتماله المقام على جهة من جهات الاستدعاء له، و التلفظ به » (2).

و هنا يقف عند حذف مفعوله قصدا للتعميم أو إلى نفس الفعل أو قصدا إلى الاختصار أو لرعاية الفاصلة، كنحو قوله تعالى: ﴿ و الضحى ﴾ و الليل إذا سجي ﴿ ما ودعك ربك و ما قلى ﴾ (3).

و يقول إنه يذكر لفائدة تمام الكلام أو لزيادة تقريره و بسطه أو لرعاية الفاصلة، و يعرض لإضمار فاعله وإظهاره حسب مقتضيات الأحوال. و يطيل الحديث عن تقديم الفاعل مع الفعل في مثل أنا عرفت و أنت عرفت و إفادة التقديم التخصيص تماشيا مع وجهة نظره التي أشرنا لها آنفا. و يتحدث عن تقييد الفعل مع الشرط و خاصة مع "إن" و "إذا"، ثم يعرض في تفصيل لأدوات الشرط المختلفة، و لاحظ أن الأصل في فعل الشرط أن يكون مستقبلا.

1- لقمان / 35

2- المفتاح ، ص 228 .

3- الضحى / 01 - 02 - 03.

د - الفصل و الوصل :

يعتبر مدار الفصل و الوصل عند السكاكي في ذكر العاطف أو تركه. و لأن الفصل و الوصل بين الجمل يتمحور حول ذكر الواو أو عدم ذكره، فإن الجملة الثانية تحتل محل التابع من المتبوع من الجملة الأولى بحيث تصبح كأنها نعت لها أو توكيد أو عطف بيان أو بدل. و يقول إن الجملة تُفصل عن سابقتها إما لكمال الإتصال (و هو ما تحدثنا عنه آنفا) أو لكمال الإنقطاع، و توصل إذا توسطت بين الكمالين. و يأخذ في بيان صور الانقطاع مشيرا أن الجملتين تتفصلان إذا اختلفتا خبرا و طلبا أو اتفقتا خبرا و ليس بينهما جامع يجمعهما. و يقف هنا لبحث الجامع على طريقتيه، فهو إما عقلي أو وهمي أو خيالي، و الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل من الكليات و التعليقات، و الوهمي ما يدرك بالوهم لا عن طريق الحواس، و الخيالي ما يدرك بالحس من الصور. و يتحدث عن التوسط بين كمال الانقطاع و كمال الاتصال، و ذلك في حالتين: أن تتفق الجملتان خبرا و المقام على حال إشراك بينهما في جامع من الجوامع السابقة، أو يختلفان خبرا و طلبا و المقام يشتمل ما يزيل الاختلاف، أي أن الطلب يكون خبرا في المعنى أو أن الخبر يكون طلبا في المعنى، و بذلك تتفق الجملتان خبرا وإنشاء. و ساق بعض الأمثلة على ذلك للصورة الثانية، و من ذلك آيات من سورة النمل: ﴿ فلما جاءها نودي أن بورك من في النار و من حولها و سبحان الله رب العالمين ﴾ ياموسى إنه الله العزيز الحكيم ﴿ و ألق عصاك ﴾⁽¹⁾ « فإن الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، و ذلك أن قوله: « و ألق عصاك » معطوف على قوله: « أن بورك » و المعنى فلما جاءها، قيل: بورك، و قيل: ألق عصاك »⁽²⁾ فالفعل " ألق " فعل أمر طلبي معطوف بالواو على الفعل " بورك " و هو فعل ماض خبري.

و يأخذ السكاكي في تفصيل الحالات المقتضية للقطع و الاستئناف، و لكمال الانقطاع و كمال الاتصال، و يلاحظ أنه يُقطع للاحتياط حين يُخشى أن يتبادر إلى ذهن السامع أن الجملة معطوفة على أخرى من شأنها إن عطف عليها أن يفسد المعنى كقول الشاعر⁽³⁾:

و تظن سلمى أنني أبغي بها بدلا، أراها في الضلال تهيم

فإنه لم يعطف " أراها " كي لا يعتقد السامع أنها معطوفة على " أبغي " دون " تظن " .

1- النمل / 08 - 09 - 10.

2- السكاكي، المصدر نفسه، ص 259.

3- المصدر نفسه، ص 261.

هـ- الإيجاز و الإطناب :

يستهل كلامه فيهما نحو:ا نسيان، فقد يكون ظاهر الكلام مطنبا و هو موجز بالقياس إلى كلام آخر، ويمضي في ذكر أمثلة قرآنية تخص الإيجاز نحو قوله تعالى : ﴿ و لكم في القصص حياة ﴾ (1) وقوله: ﴿ هدى للمتقين ﴾ (2)، ثم يورد أمثلة قرآنية أيضا تخص الإطناب، تتخللها بعض الملاحظات النحوية تتعلق - خاصة - بإيجاز الحذف.

و يعقد فصلا للقصر، و يقول إنه تخصيص موصوف بوصف دون ثان مثل: زيد شاعر لا منجم، تُقال لمن يعتقد أنه شاعر و منجم أو لمن يعتقد أنه يتصف بأحد الوصفين دون تعيين، و يسمى: قصر أفراد، و إذا قلت ذلك لمن يعتقد في زيد العكس و أنه منجم لا شاعر كان ذلك قصر قلب لأنك قلبت فيه حكم السامع. و يتحدث السكاكي عن طرق القصر و يقول إنها أربعة:

- 1- العطف بـ " لا " و " بل " نحو: زيد شاعر لا منجم، و ما زيد منجم بل شاعر.
- 2- النفي و الاستثناء نحو: ما زيد إلا شاعر، و يكون ذلك أفرادا و قلبا.
- 3- استعمال إنما كقوله تعالى: ﴿ إنما حَرَّمَ عليكم الميتة و الدم ﴾ (3). و قد طبق عليها فكرة الأفراد و القلب.

4- التقديم و يكون قصر أفراد في مثل: " تميمي أنا " لمن يردُّدك بين قيس و تميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم و يلحقك بقيس.

و يرى السكاكي أن دلالة الطرق الثلاثة الأولى على القصر بالوضع أما دلالة التقديم فبوساطة الفحوى و حكم الذوق يقول: « فالطرق الأولى الثلاث دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع و جزم العقل، و دلالة التقديم عليه وساطة الفحوى، و حكم الذوق » (4).

1- البقرة/ 179.

2- البقرة/ 02.

3- البقرة/ 173.

4- السكاكي، المصدر نفسه، ص 292.

و ينبه أيضا إلى أن هناك فروقا في استعمال هذه الطرق بحسب المقام « فالطريق الأول لا يجمع الثاني، فلا يصح: ما زيد إلا قائم لا قاعد، و لا: ما يقوم إلا زيد لا عمرو، و السبب في ذلك هو أن لا العاطفة، من شرط منفيها أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي، نحو: جاعني زيد لا عمرو » (1)، و طريق النفي و الإستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ، و تراه يصير، أما طريق "إنما" فيسلك مع مخاطب في مقام لا يصير على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصير على خطئه فلا تقول: إنما الله إله واحد، إلا و يجب على السامع أن يتلقاه بالقبول، فالأصل في "إنما" أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إما لأنه في نفس الأمر جلي، أو لأنك تدعيه جليا (2).

و- أسلوب الطلب و ما يتعلق به من ظواهر كلامية :

إن مصطلح "الطلب" (أو "الإنشاء) أسلوب لغوي ذو مفهوم عام فحواه عند السكاكي أنه « ما يستدعي مطلوبا» (3)، وأن يكون مطلوبه « غير حاصل وقت الطلب » (4)، و يعتقد السكاكي أن هذا ليس تعريفا له و أن الطلب لا يعرف لأن حقيقته « معلومة مستغنية عن التحديد » (4).

و يميز السكاكي بين الأغراض اللاصقة بالصيغ الجملية و الأغراض التي تدل عليها الصيغ في طبقات مقامية معينة. يُطلق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح "الأغراض الأصلية" و يسمى الفئة الثانية "الأغراض الفرعية". أما الأغراض الأصلية عنده فهي خمسة أغراض:

" الإستفهام " و "التمني" و "النداء" و " الأمر " و " النهي ". هذه الأغراض تجرى على أصلها إذا كان المقام (مقتضى الحال) ملائما لشروط إجرائها على الأصل. و تُكوّن شروط إجراء هذه الأغراض على أصلها نسقا متماسك العناصر يمكن توضيحه عن طريق الرسم الآتي (6):

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 293.

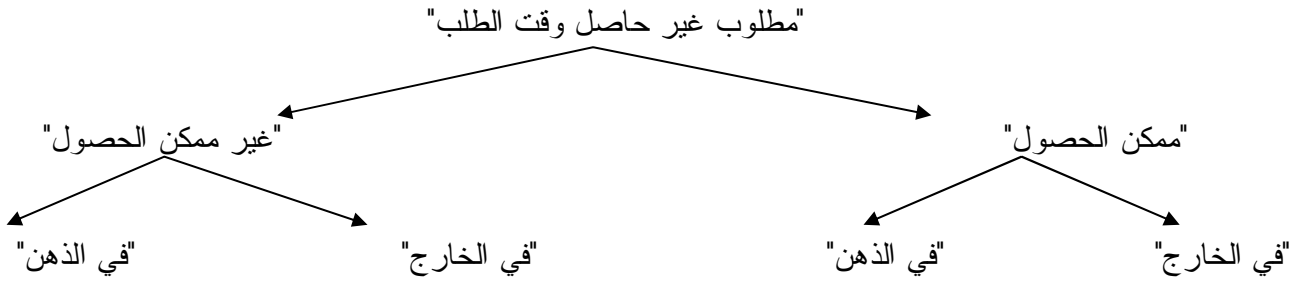
2- المصدر نفسه، ص 295.

3- المصدر نفسه، ص 302.

4- المصدر نفسه، ص 302.

5- المصدر نفسه، ص 302.

6- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 37.



فالاستفهام مثلا، يجري على أصله (يكون دالا على سؤال حقيقي) إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام يطابق الشروط: "مطلوب غير حاصل وقت الطلب"، "ممكن الحصول" "في الذهن" كما هو الشأن بالنسبة للجملة: متى ستعود هند من السفر؟.

و لا يطابق المقام شروط إجراء الاستفهام على أصله حين يختل أحد هذه الشروط فيمتنع إجراء السؤال وتنتقل الجملة من الدلالة على هذا الغرض الأصلي إلى الدلالة على الغرض الذي من شروط إجراءاته عكس الشرط المختل. مثال ذلك: « هل لي من شفيع، في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، و ولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني»⁽¹⁾.

فالدلالة على السؤال انتقلت إلى الدلالة على التمني لاختلال الشرط " ممكن الحصول " و حلول الشرط عكسة " غير ممكن الحصول " محلّة⁽²⁾.

1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 304.

2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 38.

ز- ظاهرة الأفعال الكلامية عند السكاكي:

لعل السكاكي، أثناء حديثه عن المتلقي و المقام، أشار ضمناً إلى قضية الأفعال الكلامية، من خلال حديثه عن الأساليب الإنشائية، التي تعد بكل ما تحمله من تقرير و مباشرة جوهر " نظرية أفعال الكلام المعاصرة " (1) . و تندج هذه الظاهرة (الأفعال الكلامية) عند السكاكي ضمن مباحث علم المعاني، و موضوع هذا الفرع اللغوي هو « تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، و ما يتصل بها من الاستحسان و غيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » (2)، ثم أوضح مفهومه لخواص تراكيب الكلام بقوله: « و أعني بخاصية التركيب: ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جارياً مجرى اللازم له » (3) . يفهم من كلامه أن دراسة العلماء العرب لهذه الظاهرة الأسلوبية مقتصرة على التراكيب الدالة المفيدة دون غيرها، أي التراكيب التي لها دلالات مباشرة (حرفية) و غير مباشرة (ضمنية) تفهم منها، أو "ملازمة لها" بتعبير السكاكي (4) .

و يتضمن هذا العلم خمسة أبواب عند السكاكي (5) أما سعد الدين التفتازاني (ت792هـ) فيراها ثمانية أبواب (6) . و « تدرج ظاهرة " الأفعال الكلامية " تحديداً ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ "الخبر و الإنشاء" (أو " الطلب " بتعبير السكاكي و هو تعبير السواد الأعظم في تلك المرحلة) و ما يتعلق بها من قضايا و فروع و تطبيقات، و لذلك تعتبر "نظرية الخبر و الإنشاء" عند العرب -من الجانب المعرفي العام- مكافئة ل: مفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين» (7) .

1- الفعل الكلامي: " التصرف (أو العمل) الاجتماعي أو المؤسسي الذي ينجزه الإنسان بالكلام "، و يراد من هذا التعريف: الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بمفوضات معينة، و من أمثله: الأمر، و النهي، و الوعد، و السؤال، و التعيين، و الإقالة، و التعزية، و التهنية...

ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 10.

2- السكاكي، المصدر نفسه، ص 161.

3- المصدر نفسه، ص 161.

4- ينظر: مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص 51.

5- السكاكي، المصدر نفسه، ص 164.

6- سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب و تعليق: عبد المتعال الصعيدي، منشورات دار الحكمة، قم، إيران، دت، ج 1، ص 84.

7- مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص 49.

خلاصة وظيفية السكاكي :

بعد هذا العرض التحليلي لبيان حقيقة العلاقة بين البنية و الوظيفة في " مفتاح العلوم " تتبين لنا طبيعة عمل السكاكي و منهجه الذي يقوم على مبدأ مطابقة الكلام بمقتضى الحال الذي يشرح من خلاله المقتضيات الدلالية و النفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغا.

و هنا يمكن أن نتساءل: هل يعتبر عمل السكاكي هذا عملا وظيفيا؟ و هل تكون، من ثمّ ، دراسته للظواهر اللسانية دراسة وظيفية ؟ أم إن الأمر لا يعدو أن يكون دراسة " وظيفية ضعيفة " تنبّهت إلى مسألة الترابط بين " المقال " و " المقام " (أي بين الخصائص الصورية (التركيبية و الصرفية و الصوتية) و بين الخصائص التداولية)، و لكنها لا تذهب إلى أبعد من ذلك، أي لا تبلغ العمق الوظيفي، ألا و هو الربط بين بنيتين اثنتين: بنية تداولية تتضمن الغرض من الكلام و بنية تركيبية "لفظية"، و هو تفسير الأولى على أساس من الثانية أي لا تصل بالدراسة اللغوية إلى الأسس الوظيفية التداولية الصريحة كما تعرفها اللسانيات الوظيفية المعاصرة ؟.

و الجواب هو ما قرره أحمد المتوكل من أن السكاكي يعتمد مبادئ وظيفية " ضعيفة " في مفتاحه وهي تقوم بدور " تأويلي " (1).

الفصل الثاني:

موقع مبادئ السكاكي اللغوية في النظريات
اللسانية الحديثة:

- البنيوية الوظيفية.
- التوليدية التحويلية.
- نظرية النحو الوظيفي المعاصرة.

يُعدُّ مفهوم " الوظيفة " من المفاهيم الأكثر تداولاً في علم اللسان الحديث (و المعاصر)، فهو مفهوم متنوع الدلالة متعدد الاتجاهات بحيث يخترق الحدود المنهجية لجميع الدراسات اللسانية المعاصرة، و هذا ما جعله مفهوماً انسيابياً مائعاً ينطلق منه اللسانيون من مختلف مذاهب علم اللسان الحديث (البنويّة، والتوليدية التحويلية، و التداولية) و لكن بأغراض و توجهات منهجية و إستمولوجية مختلفة و متناقضة أحياناً. فبعض هذه المدارس و المذاهب تُعدُّ " الوظيفة "، في منهجها، أساساً محورياً بحيث يأخذ المصطلح نفسه مكانه في عنوان الدراسة ذاتها مثل وظيفة مدرسة براغ، ووظيفة أندريه مارتيني، و وظيفة سيمون ديك، أما بعضها الآخر تأخذ فيه الوظيفة مكانها بوصفها وجهاً من وجوه الدراسة أو مظهراً من مظاهرها فحسب، مثل الدراسة الوظيفية لدى التوليديين، ولدى سباير و ياكبسون و يالمسليف.

و يطلق على هؤلاء اللسانيين الذين ينطلقون في دراستهم للغة من مبدأ البحث عن الوظائف (أو الأعمال، أو الأدوار) التي يمكن أن تؤيدها عناصر اللغة، اسم: " الوظيفيين " (Fonctionnalistes) شعارهم الأساسي « مبدأ بارز - من المبادئ السوسيرية - يرى في اللغة دوراً يجعلها وسيلة للتواصل، بينما رآه اللغويون المقارنون (Comparatistes) سبباً للانحطاط »⁽¹⁾.

بناءً على ما تقدم، سنتطرق لبعض النظريات اللسانية الحديثة و التي لها صلة بالموضوع و ذلك للاستعانة بها من أجل معرفة نقاط التقاطع بينها و بين مبادئ السكاكي، فهذا سيمكننا من فهم الدرس اللغوي العربي القديم و تتبع المنهج الذي كانوا ينتهجونه خلال بحوثهم.

1- ينظر :

Ferdinand De Saussure, Cours de linguistique générale, ENAG, 1994, p 40.

1- المدرسة البنوية الوظيفية :

مؤسس هذه المدرسة هو اللساني التشيكي " ويليم ماتزيوس " (Vilem Mathesius) (1882-1945م) سنة 1926 بمدينة "براغ" التشيكية، و ذلك بمساعدة نخبة من العلماء⁽¹⁾ ممن كانوا يشاركونه أفكاره والذين اجتمعوا حوله، حيث بدأ هؤلاء في عقد اجتماعات دورية، و من ثم أطلق عليهم اسم " مدرسة براغ ".

لقد مارست هذه المدرسة أسلوبا خاصا من اللسانيات حيث تميزت بنظرتها إلى اللغة من خلال الوظيفة. ولا يُقصد من هذا أن أعضاء المدرسة كانوا يرون أن اللغة ككل تؤدي وظيفة ما فحسب، فهذه بديهية لم تكن لتمييزهم عن غيرهم. و لكن المقصود أنهم حللوا اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنوية المختلفة تؤديها في استعمال اللغة بأجمعها. فهم ينظرون إلى اللغة كما ينظر المرء إلى محرك محاولا أن يفهم الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المختلفة و كيف تحدد طبيعة جزء معين طبيعة الأجزاء الأخرى. فالأمر إذن متعلق بوصف بنية اللغة و لأن ممارسة مدرسة براغ لم تكن مختلفة كثيرا عن المدارس التي عاصرتها، فلقد حاولوا تجاوز الوصف إلى التفسير، أي أنهم لم يكتفوا بالحديث عن ماهية اللغة بل تحدثوا عن السبب وراء اتخاذ اللغات أشكالها التي نجدها عليها.

و من الأمثلة المباشرة عن التفسير الوظيفي في عمل ماتزيوس مثال يتعلق في استعماله للعبارتين اللتين تترجمان عادة إلى مسند إليه (Theme) و مسند (Rheme) بالإضافة إلى الفكرة التي أطلق عليها الكتاب المحدثون الذين عملوا وفق تقاليد مدرسة براغ اسم " المنظور الوظيفي للجملة " فمعظم الجمل تقال لكي تعطي السامع بعض المعلومات. و من الواضح أننا لا نصدر أجزاء منفصلة من المعلومات العشوائية، بل نصوغ عباراتنا ليس تبعا لما نريد السامع أن يعلمه فحسب، ولكن تبعا لما يعرفه مسبقا، و تبعا لسياق الحديث الذي بنيناه حتى تلك اللحظة.

1- من هؤلاء العلماء: ب. ترنكا (B.Trnka) ، و ج. فاشك (J.Vachek) ، و ب. هافرانك (B.Havranek)، و ت. موكارفسكي (T.Mukarovsky)، و ك. هورالك (K.Horalek)، و ف. سكالিকা (V.Skalicka)، و ج. م. كورينك (J.M.korinek) و في سنة 1928، انظم إلى هذه المدرسة ثلاثة لسانيين روس و هم رومان ياكبسون (R.jackobsoh) (1893-1982) ، و نيكولاي تروبتسكوي (N.Troubetzkoy) (1890-1938) ، و سيرج كرسفسكي (Serge kracevski (1884 - 1955). و ازداد توسع المدرسة منذ سنة 1930 عندما انظم إليها لفييف من اللسانيين و هم: الفرنسيون: أ. مارتيني، و إميل بنفست، و تينير، و ألينر لنديان، ف. جينيكن، و دي قروث، و النمساوي (ك. باهله، و النرويجي أ. سومارفات و السويدي ه. ليندروث، و الدنماركي ل. بالمسليف.

و في اعتقاد ماتزيوس أن الجملة تقسم إلى قسمين: الأول و يدعى المسند إليه (أو موضوع الكلام) و هو القسم الذي يشير إلى شيء معروف مسبقا لدى السامع (و غالبا ما يكون قد ورد لتوه في الجملة السابقة) و الثاني و يدعى المسند (أو محمول الكلام) و هو ما ينص على حقيقة جديدة تتناول ذلك الموضوع المحدد. و المسند إليه يسبق المسند ما لم يهدف المتكلم إلى إعطاء مؤثرات خاصة تخل بترتيب المفردات داخل التركيب و قد تربك السامع.

يفهم من هذا أن « التقسيم الوظيفي للجملة هو تقسيم ثنائي للجملة إلى ما يعتبر فيها في الموقف أو المقام الكلامي الراهن موضوعا للكلام، و إلى ما يخبر به عن الموضوع و هو محمول الكلام. و الموضوع (المسند إليه) هو ذلك الجزء من الجملة الذي يعبر عن معلوم بالنسبة للسامع و يكون هو ما ينطلق منه المتكلم. أما المحمول فهو ذلك الجزء من الجملة الذي يتم لدى الإخبار به عن الموضوع التعبير عن شيء جديد بالنسبة للسامع » (1).

هذا، و يرى ماتزيوس أن التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع الكلام و محموله حسب السياق هو تقسيم يوضح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي الذي تنشأ على أساسه و يشمل:

- نقطة ابتداء الكلام أو موضوع الكلام.
- نواة الكلام أو محمول الكلام (ما يخبر به عن نقطة الكلام).

بعد هذا العرض الموجز و السريع لآراء المدرسة البنيوية الوظيفية، سنحاول إجراء مقارنة بينها و بين مبادئ السكاكي التي سبق و أن تطرقنا لها، و توصلنا إلى الملاحظات التالية:

أ- تشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن جميع عناصر اللغة تستخدم كوسيلة للاتصال بين الناس. وأشار السكاكي إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع.

ب- تشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية - كوسيلة للاتصال - يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة له جديدا في الموقف أو المقام الراهن. و يشير السكاكي إلى أن القصد أو الغرض من الكلام هو إعلام السامع شيئا جديدا لا يعلمه (و هو ما أشار إليه و سماه بفائدة الخبر فمزج كون الخبر مفيدا للمخاطب إلى استفادة المخاطب من ذلك الحكم⁽¹⁾)

ج- عمد السكاكي عند دراسته للكلام إلى دراسة الموقف أو الحال الذي يقال فيه الخبر و بيان العلاقة بين المقام و بين السياق الكلامي أو التركيبي في ظل مبدأ لكل مقام مقال أو ما يسميه هو ب: " مطابقة المقال لمقتضى الحال ". بينما ترى المدرسة البنيوية الوظيفية أن التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع و محمول للكلام يوضح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي الذي تنشأ الجملة بالاستناد إليه.

2- المدرسة التوليدية التحويلية:

ظهرت هذه المدرسة في أمريكا على يد نوام تشومسكي (Noam Chomsky) و قد حافظت على منهجية ليونارد بلومفلد (Leonard. Bloomfield) (1887-1949 م) الوصفية البنائية في بادئ أمرها، و بظهور كتاب " البنى التركيبية " عام 1957 لتشومسكي، و كتابه الثاني " أوجه النظرية التركيبية "، تطورت نظريته حيث يرى فيها أن الوصف غير كاف فلا بد من نظرية علمية تعلق الظواهر والأسباب، فالنظرية التي تكفي بتحليل الأجزاء و إحصائها هي نظرية تصنيفية، ولهذا لا بد من تجاوز الوصف (1) و ينبغي الإجابة عن أسئلة أساسية مثل : كيف يمكن للمتكلم أن يخرج هذه السلسلة من الأصوات ؟ كيف يخرجها من الناحية الفيزيولوجية ؟ و ما هي القدرة التي تمكنه من إخراج اللفظ الدال ؟... و غيرها من الأسئلة التي شكلت نظرية جديدة و بلورت مفاهيمها التي ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

1- الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، و يميز فيها تشومسكي بين البنية السطحية (Structure de surface) و البنية العميقة (Structure prafonde). فالبنية السطحية هي الجملة الظاهرة في المستوى الصوتي الصرفي محولة عن بنية عميقة. أما البنية العميقة هي ما يمثل القواعد الأساسية والمنطقية التي تتحكم في إنتاج البنية السطحية (2).

2- يعرف تشومسكي اللغة على أنها عملية توليدية فعالة في الذهن البشري (3) تبرز مهارة الإنسان في استعمال اللغة من جهة و قدرته على استخدام جمل جديدة لم يسبق أن استخدمها غيره من قبل من جهة ثانية، و هو ما لا يمكن ملاحظته أو دراسته بعيدا عن الدراسة الذهنية للملكة. و هذا ما يعرف بخاصية الإبداعية في اللغة.

1- ينظر:

Noam Chomsky, Le langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, pbp, Pris, p 45 - 46.

2- ينظر:

Noam Chomsky, Dialogues avec Mitsou Ronat, traduit par Mitsou Ronat, Flammarion, Paris, 1977, p 173.

3- ينظر:

Noam Chomsky, Le langage et la pensée, p 45 - 46.

3- تعرّف الملكة عند تشومسكي بأنها تلك المعرفة التي تستقر في الدماغ بعد أن يسلك مجموعة من المراحل الإدراكية للغة و تتمثل هذه المعرفة في شكل نظام من المبادئ و القوانين الموافقة كما يسميه تشومسكي بنظرية " النحو الكلي "، و هو النحو الذي يعبر عن الملكة الفطرية للغة الإنسانية⁽¹⁾. أما الأداء فهو يمثل تجليات المعرفة الذهنية للغة على مستوى الفرد. و منه تنطلق ملاحظات تشومسكي لمعينة الآلية الذهنية (الملكة) المنتجة للكلام (الأداء).

4- يفرق تشومسكي بين التفسير النحوي و التفسير الدلالي، فقد توصل إلى أن المعيار النحوي لوحده لا يكفي لتفسير كل الجمل، فقد تكون الجملة صحيحة سليمة من حيث التركيب وحده، و يكون معناها فاسدا وضرب مثاله الشهير: [الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بغضب]

Colourless green ideas sleep furiously

« فالجملة صحيحة من الناحية النحوية لكنها غير صحيحة معنى لأنه مجرد رصف كلمات بلا معنى فالمعنى يجب أن يكون صادرا عن نوعية المفردات التي تملأ التركيب بحيث يقع الانسجام معنى، واختيار المفردات التي تملأ التركيب بحيث يقع الانسجام معنى ، و اختيار المفردات ضمان لحسن التركيب، و ضمان لحسن المعنى، لأن المعنى مرتبط باختيار المحتوى الإفرادي، و المقصود من اللفظ الصورة التي تكون عليها العبارة من حيث التركيب و الصياغة و الإعراب و ليس المقصود في حد ذاته أي الشيء الذي هو منطوق أو ملفوظ »⁽²⁾. و قد سمى تشومسكي المعيار الدلالي بمعيار السلامة اللغوية (النحوية).

1- ينظر:

Noam Chomsky, Essais sur la forme et le sens, traduit par J.Sanipy, Edition de Seuil, Paris, p 10 - 11.

2- صالح بلعيد، التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني،

ص 54 - 55.

بعد تعرضنا لآراء الدراسة التوليدية التحويلية ، سنحاول مقارنتها بآراء السكاكي:

1- يعتبر تشومسكي الجملة وحدة لغوية أساسية، و كذلك يعتبرها السكاكي فهو يرى أن « الغرض الأصلي من وضع الكلم هو " التركيب " لامتناع وضعها إلا الفائدة »⁽¹⁾ فالكلمة المفردة ليس لها معنى بحد ذاتها بل معناها في سياقها الذي ترد فيه.

2- دعا تشومسكي إلى التمييز بين التغيرات في الجملة التي تنجم عن تقديم أو تأخير موضع الكلمة في الجملة و لا تؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى بل ترتبط فقط بخصائص أسلوبية، و بين تغيرات أخرى في الجملة تنجم عن تقديم أو تأخير موضع الكلمة في الجملة و تؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى تنجم عنه تحولات قواعدية. و قد ميز السكاكي متأثراً بالجرجاني و هو بصدد الحديث عن التقديم و التأخير في مفتاحه بين :

أ- تقديم على نية التأخير، و ذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر على المبتدأ، و المفعول على الفاعل كقولك: (قائم زيد) و (ضرب عمرا زيد) فإن (قائم) و (عمرا) لم يخرجتا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسندا و مرفوعا بذلك و كون ذلك مفعولا منصوبا من أجله، لأن هذا التقديم لا يؤدي إلى تحولات قواعدية.

ب- تقديم لا على نية التأخير، و ذلك أن ينقل الشيء من حكم إلى حكم و يجعل له إعرابا غير إعرابه، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ و الآخر خبرا له، فيقدم تارة هذا على هذا و أخرى ذاك على هذا، كقولنا: (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد)، فإن (المنطلق) لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، و هكذا القول في تأخير (زيد) و هذا التقديم يؤدي إلى تحولات قواعدية و أما تأخيره (المسند إليه) فلاقتضاء المقام تقديم المسند كما مر بنا عندما تناولنا ظاهرة التقديم و التأخير مع المسند و المسند إليه.

3-نظرية النحو الوظيفي المعاصرة :

كنا قد تعرضنا " لنظرية النحو الوظيفي " في الفصل الثاني من الباب الأول و عرفنا بأن غايتها هي وصف اللغات من وجهة نظر وظيفية و لعلها أقرب النظريات اللسانية الوظيفية إلى الفكر اللغوي العربي، فمن مظاهر العبقرية عند العلماء العرب القدامى أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، و إنما فهموا منها أيضا أنها " لفظ معين" يؤديه "متكلم معين" في "مقام معين " لأداء "غرض معين ". و لذلك جعلوا من أهداف الدراسة اللغوية إفادة المخاطب معنى الخطاب و إيصال رسالة إبلاغية إليه، و من هؤلاء السكاكي الذي عرف " النحو " بأنه « معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب»⁽¹⁾ و بيّن « أن الغرض الأصلي من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب »⁽²⁾.

و يُلاحظ وجود تشابه بين نظرية النحو الوظيفي و مبادئ السكاكي المتمثل في التلاقي الحاصل على الصعيد المعرفي العام المشترك، هذا التلاقي الذي هو تشابه و تقارب المبادئ الوظيفية العامة، و هي كليات أساسية مشتركة بين أنساق الفكر اللغوي الوظيفي الطامح إلى وصف اللغات الطبيعية وصفا وظيفيا تداوليا، على خليفة أن البنى اللغوية خاضعة للوظائف، فهذه الأخيرة هي سبب وجودها، و هذه الكليات المشتركة هي:

- 1- أن وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل و الإبلاغ، بالرغم من أنها تؤدي وظائف متعددة الأغراض الموضوعية لها.
- 2- تتحدد بنية اللغة تبعا لوظيفتها التواصلية هذا التحديد الذي يجعل البنية انعكاسا للوظيفة و هنا يبرز المبدأ الذي احتذى به السكاكي " مطابقة الكلام لمقتضى الحال " .
- 3- أما الأساس الثالث فهو طموح الوصف اللغوي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، و الكفاية التداولية.

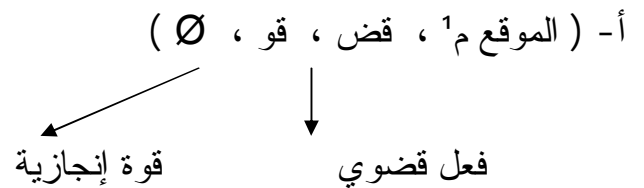
1- السكاكي، المصدر نفسه، ص 75.

2- المصدر نفسه، ص 141.

هذا لا يمنع من وجود اختلافات كثيرة، و هو أمر طبيعي لأن لكل نظرية نظامها المعرفي الخاص بها، و من أهم هذه الاختلافات:

1- تقسيم الوظائف (أو العلاقات) إلى ثلاثة أنواع، يحملها كل عنصر داخل التركيب: وظائف دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، أداة، ...)، و وظائف تركيبية (فاعل، مفعول، ...)، و وظائف تداولية (محور، بؤرة، ...).

2- اعتماد الأسلوب الرياضي المتمثل في الصورنة و التجريد، مما أدى إلى غموض الفكرة في الغالب، مثل ما نلاحظه عند المتوكل من خلال تحليله لبعض الوظائف التداولية، إذا استعمل رموز رياضية. و من تلك النماذج، اخترنا النموذجين التاليين⁽¹⁾:



ب- مض شرب ف (ع من¹ : خالد (س) من¹ منف (س² : شاي (س²)) متق (ع س³ : يوم (س³)) زم.

3- توظيف ترسانة ضخمة من المصطلحات المعقدة التي يصعب فهمها على الباحث المختص، فضلا عن الطالب، إلا بعد عناء و مشقة كمصطلح الأرباض، التحجر، ... هذا مما يدعوا الباحث المتأني إلى أخذ موقف المتحفظ من هذه النظرية كونها لا تزال بعد في طور التأسيس المعرفي و المنهجي.

1- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987، ص 17.

خاتمة

و في ختام هذا البحث، لا بد من أن نذكر بأن اعتماد " المنهج الوظيفي " و توظيفه في قراءة التراث العربي، و لا سيما " نظرية النحو الوظيفي "، يكون كفيلا بأن يفتح نافذة جديدة على هذا التراث العظيم الضخم و يوسع من آفاق رؤيتنا له و إدراكنا لخصائصه الإبتيمولوجية و المنهجية، و التي تجعل منه منظومة مستقلة و متكاملة في سياق تاريخي معيّن. و يتمثل هذا المنهج في تلك الأسس و المبادئ و المفاهيم الإجرائية التي اعتمدها كثير من علمائنا القدامى - صراحة أو ضمنا - في دراسة اللغة العربية و رصد خصائصها، و نذكر منها على الخصوص: " مبدأ مطابقة المقال لمقتضى الحال "، و ما يتعلق به من مفاهيم إجرائية أهمها: مراعاة سياق الحال، و الغرض الذي يريده المتكلم من كلامه، و الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب...

و بعد هذا يمكن أن نسجل أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث:

- إن " نظرية النحو الوظيفي " تُعد نظرية ذات فائدة لسانية هامة، بالنظر إلى أنها نجحت في استقطاب كثير من الباحثين الذين تبنا مبادئها لأنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، و سد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير الوظيفية في نقاط و جوانب حيوية كاللحالة، و سياق الحال، و ملابسات الخطاب، ... و إدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية و تفسيرها.
- يعد المبدأ المتعلق بتبعية البنية للوظيفة من أهم المبادئ وظيفية و أشدها إجرائية و أقواها حضورا في الممارسة التطبيقية، و عليه فإن العلاقة بين الوظيفة و البنية لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما و حديثا.
- انتبه أحمد المتوكل إلى أن للمبادئ الوظيفية جذورا في التراث اللغوي القديم خاصة عند عبد القاهر الجرجاني و السكاكي، فقام باستثمار المعطيات الواردة في " الدلائل و المفتاح " في إطار النحو الوظيفي مشرعا بذلك إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي القديم و الدرس اللساني الحديث.
- يؤكد عبد القاهر الجرجاني أن الصلة و شيجة بين " النحو " و " علم المعاني " و أن الفصل بينهما مضر بهما معا. لذلك جمع بينهما معرفيا و إجرائيا في إطار واحد. فالنحو عنده ليس تتبعا و مطاردة للحركة الإعرابية، بل وظيفته الأساسية إبراز الفروق بين المستويات التداولية للتراكيب بحسب الأنماط المقامية التي ترد فيها، تطبيقا لقاعدة: لكل مقام مقال، و قد سماها هو نفسه " معاني النحو "، إلا أن المتأخرين عليه سموها " معاني البلاغة ". ولكن المتوكل أنصفه و جعله ممثلا للوظيفية القوية في الفكر اللغوي العربي القديم.

- جمع الأصوليون بين مفهومين لدراسة النصوص الشرعية: بين مفهوم "النظام" و "مقتضى الحال" ، أي: بين الإجراء البنيوي و الإجراء الوظيفي، فسعة القرآن و شموليته و مُطلقته جعلت من آليات قراءته و فهمه متعددة متضافرة، ولأن غرضهم هو دراسة المعاني الوظيفية لتلك النصوص، و هي المعاني التي تطرأ على القول وتتغير من مقام إلى آخر، و علاقة تلك المعاني بقائلها، و علاقة ذلك كله بظروف القول و ملابسات الخطاب.

- يبدي السكاكي عناية كبيرة بالعلاقة التداولية بين البنية و الوظيفة، مع إصراره المتكرر على أن البنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية و ليس العكس. فسلك منهجا متميزا في تحليل الظواهر البنيوية التركيبية: كظواهر التقديم و التأخير، و الفصل و الوصل، و الحذف و القصر، و الحصر... و التي لا تعدو أن تكون أغراضا و غايات تواصلية يسعى المتكلم إلى تحقيقها. ولأن الوظيفة عند السكاكي تقوم بدور تأويلي و ليس بدور توليدي كما هي عند عبد القاهر الجرجاني، جعله المتوكل يمثل صنف الوظيفية الضعيفة.

- يحظى طرفا الخطاب (المتكلم و المخاطب) باهتمام بالغ في تحليلات السكاكي، فلم يغفل عن العلاقة القائمة بين المتكلم و المخاطب. و يتمثل اهتمامه بالمتكلم في العناية بغرضه و قصده من الكلام، أما اهتمامه بالمخاطب فيتمثل في الاحتفاء بالفائدة التي يجنيها السامع من الخطاب.

- أشار السكاكي ضمنا إلى " ظاهرة الأفعال الكلامية " ضمن مباحث عام المعاني، من خلال الظاهرة الأسلوبية " الخبر و الإنشاء "، و قد أولى عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب - خبرا كان أم إنشاء - و بين معناه الإبلاغي و وظيفته التواصلية، مع حرصه القوي على الاهتمام بـ " المعاني " و " الأغراض " الإبلاغية المتوخاة من " الخطاب " .

و الظواهر التي درسها هي بلغة المعاصرين " أفعال كلامية " طالما أنه يراد بها تخصيص الخطاب، أو تنبيه المخاطب، أو تأكيد الرسالة الإبلاغية له، أو نداءه ، أو إغراءه ، أو تحذيره، أو توبيخه...

- إن السكاكي لم يكن بعيدا عن روح الدرس الوظيفي التداولي المعاصر، و لكن لا يعني "تطابق" التصورات والمبادئ و المنطلقات، بدليل أننا لا نجد في " المفتاح " كل المبادئ الوظيفية التي صاغها " سيمون ديك "، مثل مبدأ ضرورة الكفايات الثلاث: النفسية و النمطية و التداولية. ذلك أن الإطار المعرفي و الإبستمولوجي للمنظومتين العربية و الغربية مختلف.

و عليه، فإن المنهج الوظيفي التداولي، بمقولاته و مفاهيمه الأساسية: كسياق الحال، و غرض المتكلم، و إفادة السامع، و مراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب...، قد يكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه و مفتاحاً من مفاتيح فهمه، بشرط أن نختبر مفاهيمه حتى نتأكد من كفايته الوصفية و التفسيرية لدراسة اللغة العربية.

و قبل أن نختم، نلتمس العذر عن كل خطأ أو سهو أو تقصير، و نأمل أن نتمم نقائص هذا البحث في مستقبل الأيام، لأنه لا يخلو بحث من نقص، و حسبنا الجهد الصادق. و فقتنا الله لما يحبه و يرضاه و تجاوز عنا في كل خطأ أو زلل.

ملخص البحث:

يندرج بحث هذه المذكرة الموسوم بـ " علاقة البنية بالوظيفة في مفتاح العلوم للسكاكي " ضمن الدراسات اللغوية التي تتخذ من نظرية النحو الوظيفي لـ "سيمون ديك" إطاراً نظرياً ومنهجياً لها، وهي تعد من أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية، حيث عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، كما استطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي و العربي الحديث، و لقد لقيت من الصدى و التجاوب الشيء الكثير.

هذا، و يقع مبدأ " علاقة البنية بالوظيفة " في موقع متميز من بين المبادئ الوظيفية التي صاغتها نظرية النحو الوظيفي، إذ يشكل جزءاً أساسياً من بنية النظرية بتصريح العلماء الغربيين المؤسسين لها، و قد أضحت نواة مركزية لكثير من البحوث الوظيفية. و يرى الدارسون أن تطبيق هذا المبدأ على كثير من اللغات الغربية، و استثمار ما انبثق عنه من تصورات و مبادئ إجرائية وظيفية أثرت بقوة و عمق في مسار الدراسات اللسانية، قد حقق نجاحاً في وصفها و في رصد خصائصها التداولية.

وبما أن اللغة العربية شأنها شأن غيرها من اللغات الطبيعية، فإن استثمار هذا المبدأ الوظيفي في دراستها سيسهم في وصفها و رصد خصائصها و تفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، كما أن استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائنا القدامى سيسهم، أيضاً، في اكتشاف و تبيين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجلاء الذين كانوا ينحون في كثير من دراساتهم و بحوثهم منحى وظيفياً، بمعنى أن جلهم كانوا يراعون هذا المبدأ المنهجي الهام أثناء مباحثهم، و لا سيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني.

و من هؤلاء، برز أبو يعقوب السكاكي (من بعد عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز") الذي يراعي هذا المبدأ في "مفتاح العلوم" و يسميه: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال". و نزولاً عند هذه القاعدة قدم السكاكي تفصيلاً لعدة ظواهر بنيوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات التي ترد فيها، وهو بالضبط ما يريده الوظيفيون المعاصرون بعبارة "علاقة البنية بالوظيفة".

و من هنا تأتي شرعية إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي القديم و الدرس اللساني الحديث.

فهرس المصادر و المراجع

القرآن الكريم، برواية الإمام ورش عن الإمام نافع، شركة عالم الكتب، الجزائر، ط2: 2006.

1- الكتب العربية و المترجمة:

1- بكري (عبد الكريم)، الزمن في القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2001.

2- بلعيد (صالح):

- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

- النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

3- تشومسكي (نوعم)، المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها) ، تر : محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 : 1993.

4- التفتازاني (سعد الدين)، المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، منشورات دار الحكمة، قم، إيران، د ت.

5- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط. 2000

6- جمال الدين (مصطفى)، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980.

7- حسان (تمام):

- الأصول، دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

- اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3: 1998.

8- حمودة (سعد سليمان)، البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1996.

9- حمودة (طاهر سليمان)، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ت.

10- حمودة (عبد العزيز)، المرايا المقعرة، مطابع الوطن، الكويت، 2001.

11- الخطيب القزويني (جلال الدين)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1985.

12- خفاجي (عبد المنعم)، الأسلوبية و البيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، 1992.

13- دك الباب (جعفر)، الموجز في شرح « دلائل الإعجاز في علم المعاني »، مطبعة الجليل، دمشق، 1980.

- 14- روبول (آن) و موشلار (جاك)، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1: يوليو 2003.
- 15- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دت.
- 16- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الباني الحلبي، ط: 1982.
- 17- السكاكي (أبو يعقوب)، (،)، مفتاح العلوم، ضبط و تعليق: نعيم زور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2: 1987.
- 18- السيوطي (جلال الدين):
- الإتيان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1988.
- لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، ط: 1980.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1998.
- 19- ابن عاشور (محمد الطاهر)، تفسير التحرير و التنوير، الدار التونسية، تونس، 1984.
- 20- عتيق (عبد العزيز)، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دت.
- 21- العمري (محمد)، البلاغة العربية: أصولها و امتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، دت.
- 22- المتوكل (أحمد):
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987.
- اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.
- الوظيفة و البنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993.
- 23- المسدي (عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2: 1986.

- 24- الصالح (صبحي)، محاضرات في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
- 25- صحراوي (مسعود)، التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1: يوليو 2005.
- 26- ضيف (شوقي)، البلاغة: تطور و تاريخ، دار المعارف، مصر، ط2، د.ت.
- 27- ابن كثير (أبو الفداء)، تفسير القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.
- 28- الهاشمي بكوش (فاطمة)، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، اتيراك للنشر و التوزيع، مصر الجديدة، ط1: 2004.

2- الرسائل الجامعية:

- 29- بعبطيش (يحي)، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مخطوط، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، 2006.

3- المجلات و الدوريات:

- 30- بعبطيش (يحي)، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي، مجلة: الدراسات اللغوية، إصدار: مختبر الدراسات اللغوية، قسنطينة، العدد 01، 2002.
- 31- الحاج صالح (عبد الرحمن)، الأسس العلمية و اللغوية لبناء مناهج العربية في التعليم، مجلة: اللغة العربية، إصدار: المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 3، 2000.
- 32- صحراوي (مسعود)، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، مجلد 5، عدد 01، أبريل 2003.

33- Chauchard (Paul), le langage et la pensée, puf, 1966.

34- Chomsky (Noam) :

- language and mind, New York 1966, trad par J.calvet, payot, 1970.

- Aspects de la théorie syntaxique, tr fr. de : J.C. Milner, le seuil, Paris, 1971.

- Le langage et la pensée, traduit par Louis Jean Calvet, pbp, Paris.

- Dialogues avec Mitsou Ronat, traduit par Mitsou Ronat, Flammarion, Paris, 1977.

- Essais sur la forme et le sens, traduit par J.Sanipy, Edition de Seuil, Paris.

35- De Saussure (Ferdinand), Cours de linguistique générale, ENAG, 1994.

36- Ducrot (Oswald), logique et linguistique, Larousse, 1966.

37- Foucault (Michel), les mots et les choses, NRF, Gallimard, 1966.

38- Jacob (Andre), Introduction a la philosophie du langage, NRF, Gallimard,

1976.

39- Martinet (André) :

- Elément de linguistique générale, Armand colin, 1976.

- Syntaxe générale, Armand Colin- collection U, Paris, 1985.

40- Moescheler (Jacques) et A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine, Paris, Armand Colin, 1998.

41- Mounin (Georges), Dictionnaire de la linguistique, Quadriges/PUF, Paris, 2000.

- <http://ar.wikipedia.org>
 - <http://www.ahlalhdeet.com>
 - <http://www.suhuf.net>
 - <http://www.ezzitouna.org>
 - <http://www.biblioislam.net>
 - [**http://www.lissaniat.net**](http://www.lissaniat.net)
 - <http://www.newyemen.net>
 - [**http://www.tafsir.net**](http://www.tafsir.net)
 - <http://www.difaf.net>
 - <http://vb.arabsgate.com>
 - <http://www.mnaabr.com>
 - <http://www.arabicl.org>
 - <http://www.hamadaljasser.com>
 - <http://www.bayan-alquran.net>
 - <http://www.elaph.com>
 - <http://www.midouza.org>
 - <http://www.hoodonline.org>
 - <http://www.alarabiyah.ws>
-

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ، ب، ج، د

مدخل: الدرس اللساني الوظيفي المعاصر - مفاهيم أساسية -

- الانعطاف في مسار البحث اللساني في الثلث الأخير من القرن 20

- 1..... (من البنيوية إلى الوظيفية)
- 4..... اللسانيات الوظيفية التداولية
- 5..... نظرية النحو الوظيفي
- 7..... المبادئ الوظيفية
- 10..... التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ

الباب الأول: العلاقة بين البنية و الوظيفة في الدرس اللساني الوظيفي المعاصر:

- 12..... تمهيد
- الفصل الأول: علاقة البنية بالوظيفة في الفكر اللغوي العربي:
 - أ- عند النحاة و البلاغيين..... 13
 - الظواهر النحوية التي درسها الجرجاني..... 15
 - 1- التقديم و التأخير..... 15
 - 1-1- التقديم و التأخير مع الاستفهام و أغراضه..... 16
 - 1-2- التقديم و التأخير مع النفي و أغراضه..... 17
 - 1-3- التقديم و التأخير مع الخبر و أغراضه..... 17
 - 2- ظاهرة الحذف..... 18
 - 3- ظواهر تداولية متعلقة بالخبر..... 19
 - 3-1- اسمية الخبر و فعليته..... 19
 - 3-2- تكثير الخبر و تعريفه..... 20

- ب- وظيفة الأصوليين و المفسرين22
- 1- الطابع النبوي للنص القرآني.....23
- 2- الطابع الوظيفي للنص القرآني.....26
- الفصل الثاني: علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين:**

- توطئة.....29
- أ- نظرية النحو الوظيفي.....31
- 1- المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي.....32
- 2- البنية النحوية العامة لنظرية النحو الوظيفي.....37
- ب- اللسانيات الوظيفية العربية.....43
- الفكر اللساني عند المتوكل.....49

الباب الثاني: علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي (في مفتاح العلوم)

- تمهيد.....50
- الفصل الأول:**
- 1- علاقة البنية بالوظيفة عند السكاكي.....52
- 2- الظواهر الكلامية التي درسها السكاكي.....53
- أ- الإسناد الخبري و أحواله.....53
- ب- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند إليه.....60
- ج- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند.....65
- د- الفصل و الوصل.....70
- هـ- الإيجاز و الإطناب.....71
- و- أسلوب الطلب و ما يتعلق به من ظواهر كلامية.....72
- ز- ظاهرة الأفعال الكلامية عند السكاكي.....74

الفصل الثاني: موقع مبادئ السكاكي اللغوية في النظريات اللسانية الحديثة:

- 1- المدرسة البنيوية الوظيفية.....77
- 2- المدرسة التوليدية التحويلية.....80
- 3- نظرية النحو الوظيفي المعاصرة.....83
- خاتمة.....85
- فهرس المصادر و المراجع.....88
- فهرس الملاحق.....93
- فهرس الموضوعات.....

Résumé de l'étude :

La recherche de ce mémoire connu sous le nom de " relation entre structure et fonction dans « Meftah el ouloum » d' El Sakaki " s'intègre dans les études linguistiques qui adoptent à partir de la théorie " grammaire fonctionnelle de Simon Dick " un cadre théorique et méthodologique et elle est parmi les plus importantes des théories linguistiques sur le plan fonctionnel délibératoire de façon à ce qu'elle s'efforce à développer ses moyens procéduraux comme elle a pu attirer des noms de plusieurs chercheurs dans le domaine du cours occidental contemporain et arabe où elle a reçu un grand écho.

Le principe de la " relation entre structure et fonction " prend une place distincte par rapport à d'autres principes fonctionnels qui ont modelé et formé la théorie de la grammaire fonctionnelle car se composant d'une partie essentielle de la structure théorique.

C'est ce qui a révélé ses fondateurs et savants occidentaux et qui est devenu le noyau central de plusieurs recherches fonctionnelles.

Les chercheurs pensent que l'application du principe dans les langues occidentales et la fructuation des conceptions et principes procéduraux fonctionnels qui déferlent du principe ont profondément marqué le parcours des études linguistiques de plus elle a réussi à la décrire et à montrer ses particularités délibératoires . A l'instar de toutes les langues naturelles la langue arabe dont la fructification de ce principe fonctionnel dans ces études contribuera à sa description et aussi à montrer ses particularités et à expliquer ses phénomènes du discours de régularité.

Aussi sa fructification dans la lecture de la production scientifique de nos anciens savants va en outre contribuer à la découverte et à l'évaluation des grands efforts qui ont fait ces fameux savants qui adoptaient dans leurs études un itinéraire fonctionnel. Ce qui veut dire que la plupart des savants prenait en considération cet important principe méthodique lors des recherches d'autant plus que les sémanticiens qui étudient le sens.

Et parmi eux apparaît " Abou Yakoub El Sakaki " (après lui Abde El Kader El-Djerdjani dans " Delael El Idjaz ") dans lequel il utilise ce principe dans la Clé des sciences et il l'appela : " Adaptation de la parole aux situation contextuelle " et d'après cette règle " EL Sakaki " a présenté des détails pour plusieurs phénomènes structurels chose qui rend les expressions linguistiques convenables à la classe dont laquelle elle apparaît et c'est ce qu'il voulait transmettre justement les savants contemporains par l'expression " Relation de la structure avec la fonction " et de ce fait vient la possibilité d'instaurer un discours entre l'opinion linguistique des anciens arabes et le contemporain cours linguistique.

Summary of the study:

Within the study of this research " the structure relationship with the function in the « Meftah el ouloum » of El Sakaki " is related to linguistic studies and which has been taken out from " the functional grammar theory of Simon Dick " a theoretical and a methodological framework It is regarded as being the most important linguistic theories which has a functional and deliberate view since it aims to develop its proceeding means. Besides, it has enabled to attract numerous names of researchers in the field of the occidental linguistic course and the contemporary Arabic one and which has in the meantime, known a favourable echo.

The principle of " the structure relation with the function " settles among the functional principles structured by the functional grammar theory since it represents an essential part in the structure of the theory as it is mentioned by occidental researchers who founded it.

It is however regarded as being the central nucleus for many functional researches.

Researchers see that the application of this principle on many occidental languages and invest on sorting out visions and functional and procedural principles has influenced hardly and profoundly on linguistic studies process. And has realised a great success in describing it and analysing its deliberate aspects.

Same as the natural languages, Arabic invests in the functional principle in studying and contributes in describing and analysing its characteristics and explaining its communicative and rhetoric phenomena. In addition to its investment in reading its scientific product of our ancient scientists, it also contributes in discovering and enriching sides of great efforts done by great scientists who take into account in their studies and researches the functional itinerary. That is, the majority of them consider the methodological principle in their studies especially those linguists who study the semantics.

Among these scientists we can cite " Abou Yakoub El Sakaki " (after Abde El Kaher El Djerdjani in " Delael El Idjaz ") in which he uses this principle in " Miftah El Ouloum " and he calls it : " Adaptation of the speech to situational context ", and from this basis , El Sakaki had presented a detailed view of numerous structural phenomena which made linguistic expressions adequate to its layers and it exactly what the contemporary functional scientists want from the expression ' the relation of the structure with the function ' and from this point comes the legitimate possibility to hold a comparative discussion between the ancient Arabic linguistic opinion and the modern linguistic course.